الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء

عدد 072 سبتمبر 2026 السعر: 100 أوقية

الصناعة والمعادن في موريتانيا

ثروة حاضر.. أمان مستقبل

الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة الموريتانية للأنباء (وم أ)

مدير النشر، المدير العام للوكالة الموريتانية للأنباء:
محمد تقي الله الأدهم

مدير التحرير:
أحمد محمدن بارك الله

رئيسا التحرير:
ـ د. أحمدو ولد آكاه
ـ حواء بنت سعيد

الكاتبان العامان للتحرير:
ـ أحمد ولد الشيخ الرباني
ـ الطالب ولد ابراهيم

رئيس دسك الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abadd11@gmail.com
هاتف + واتساب: 26438981

إينفوغرافيا:
أحمد ولد أحمد اعل
هاتف: 37073607

المصور:
آدامـــــا آن

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: لكصر: 22 – 006
صندوق البريد: 371 – 467 نواكشوط
هاتف: 45252970/ 45252940
فاكس: 45255520
البريد الإكتروني:
chaabrim@gmail.com
amiakhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:
هاتف:45252777
البريد الإلكتروني:
dgsami22@gmail.com

سحب:
المطبعة الوطنية

في هذا العدد

قطاع المعادن قاطرة التنمية الموريتانية

4

وزير المعادن والصناعة في مقابلة مع مجلة «الشعب»:

قطاع المعادن في موريتانيا قطاع مؤسس تُقاس قيمته بما يحدثه من أثر تنموي حقيقي داخل البلاد

6

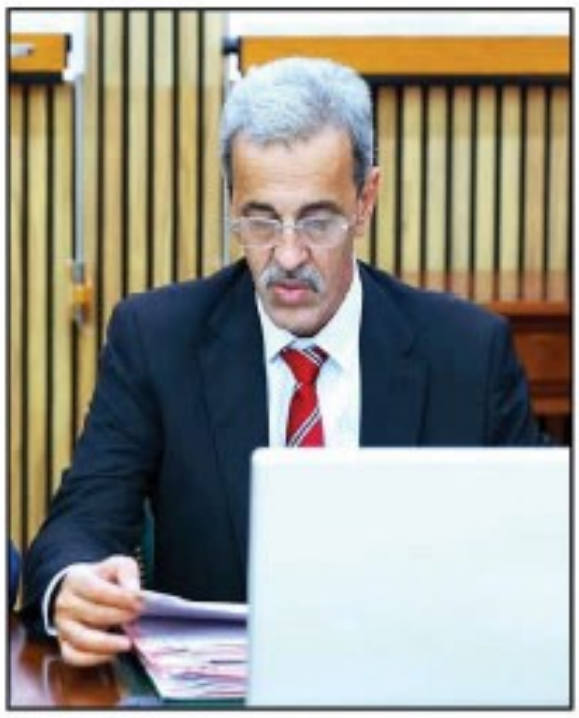

المدير العام للمعادن والجيولوجيا بوزارة المعادن:

أكثر من 70٪ من الإمكـــانات التعدينية الواعدة في موريتانيا يجري استكشافها

27

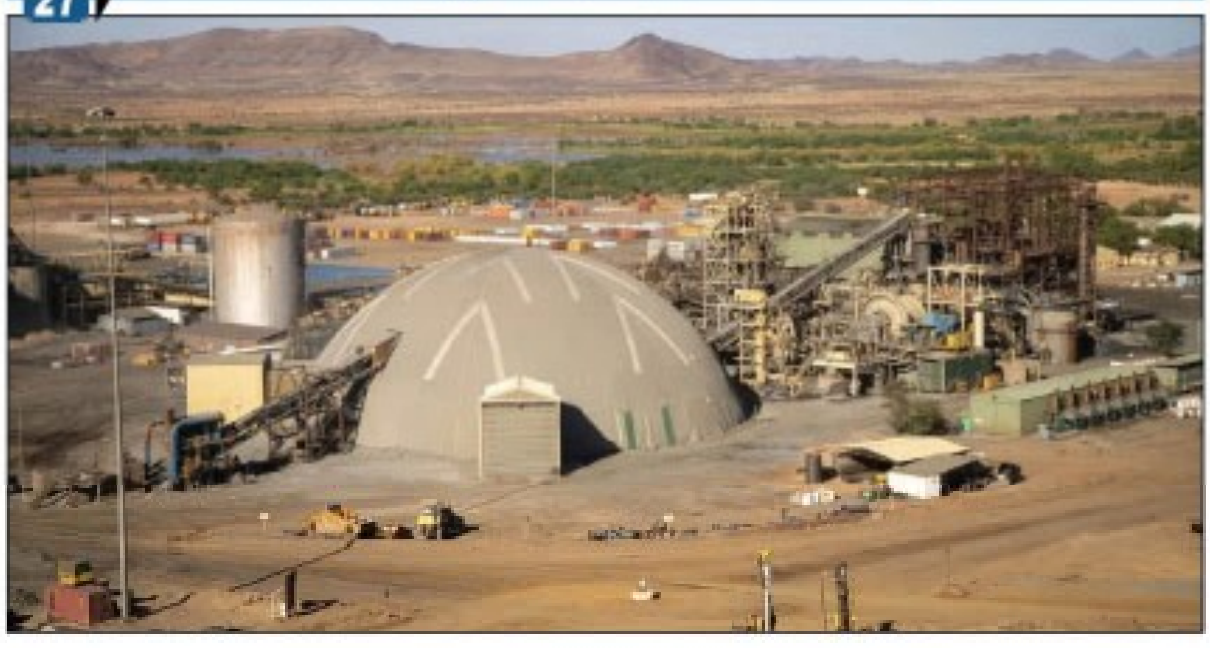

الشعب

افتتاحية

المناجم والصناعة.. تحدي النمو المستدام

«إن الموارد الطبيعية لا تتحول إلى ثروة ذات آثار ملموسة إلا إذا تم استغلالها وتثمينها، وهو ما يفترض إقامة شراكات، وجذب الاستثمارات، وتوفير كفاءات تقنية عالية المستوى». رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

احتل تكثيف عمليات البحث والتنقيب عن المعادن، وتعظيمُ العائدات الاقتصادية والاجتماعية لاستغلال المناجم، وتوسيعُ النسيج الصناعي الوطني بما ينسجم مع الإمكانيات المحلية وفرص الشراكة، صدارةَ السياسات العمومية المنفذة خلال السنوات الأخيرة.

ويسهم القطاع المنجمي حالياً بنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 18% سنة 2021، ويشهد توسعاً متزايدا، مدعوماً بجهود متواصلة لتعزيز الثقة وجاذبية القطاع، من خلال إطار قانوني محفز، وتحسين مردودية المحتوى المحلي لمختلف المشاريع، إلى جانب تطوير البنى التحتية الداعمة للقطاع، وترسيخ إسهامه في حماية البيئة وتحقيق الازدهار الاجتماعي.

وبفضل تنفيذ البرنامج الرئاسي «طموحي للوطن»، تم وضع إطار تنظيمي مستقر وآمن وجاذب، في وقت أصبحت فيه المعالجة المحلية للمواد الأولية خياراً مقصوداً للسلطات العمومية، بهدف زيادة القيمة المضافة للمعادن المستخرجة من الأراضي الوطنية، بدلاً من الاقتصار على تصدير المواد الخام.

وقد أتاح تنفيذ هذا البرنامج تعزيز الثقة وجاذبية القطاع من خلال إطار قانوني محفز، كما أسهم في تحسين المردودية الاقتصادية للأنشطة المنجمية، وتطوير البنى التحتية الداعمة للقطاع، وترسيخ إسهامه في حماية البيئة وتحقيق الازدهار الاجتماعي.

ويكشف التحليل المقارن لتطور القطاع المنجمي بين عامي 2019 و 2026 عن التقدم المسجل في هذا المجال خلال هذه الفترة، كما يتجلى ذلك في ارتفاع عدد رخص الاستكشاف والاستغلال، وزيادة عدد الامتيازات المنجمية وفرص العمل المستحدثة، فضلاً عن تنامي حصة القطاع الاستخراجي في الإيرادات الميزانية.

وتعكس هذه الديناميكية زيادة ملحوظة في تدفقات رؤوس الأموال الاستثمارية، وفي عدد الشركات الراغبة في الانخراط في أنشطة الاستكشاف، كما تعكس استقرار بيئة الاستثمار وثقة الشركات الدولية، وهي ثقة يعززها تحسن مستوى الحوكمة.

وبالتوازي مع ذلك، شهد القطاع الصناعي الموريتاني خلال السنوات السبع الأخيرة تحولاً عميقاً على المستويات الاستراتيجية والمؤسسية والتشريعية والتنفيذية.

وقد مكّنت الجهود المبذولة خلال هذه الفترة من الانتقال تدريجياً من إدارة يغلب عليها الطابع الإداري للأنشطة الصناعية، إلى وضع سياسة عمومية حقيقية للتصنيع، تقوم على رؤية طويلة الأمد، ومؤسسات متخصصة، وإطار تنظيمي حديث، وأدوات جديدة لمواكبة المؤسسات.

وأفرزت التحولات العميقة التي شهدها القطاع الصناعي ديناميكية واضحة للنمو، تجسدت في ارتفاع حصة القطاع غير الاستخراجي، وتسارع إنشاء واعتماد المؤسسات، بما فيها مئات المؤسسات التي أصبحت بالفعل قيد الإنتاج، إلى جانب تحسين الإطار التنظيمي وجودة الأنشطة الصناعية.

وفي ظل الزخم نفسه للإصلاح والهيكلة والتحديث، يشهد قطاعا المناجم والصناعة تحولاً متسارعاً، بما يعزز مكانتهما تدريجياً في الاقتصاد الوطني.

وتشكل الإرادة السياسية الداعمة للتوجه الحازم نحو توسيع البنى التحتية المساندة للقطاعات الإنتاجية اليوم، أكثر من أي وقت مضى، ضمانة حقيقية لانطلاقة القطاعين المنجمي والصناعي، بما يخدم نمواً شاملاً ومستداماً.

وتعد المزايا النسبية التي تتمتع بها موريتانيا في مجالي المناجم والصناعة، وتحسن مناخ الأعمال، والموقع الاستراتيجي للبلاد، ولا سيما مناخ الاستقرار والأمن والثقة السائد فيها، عوامل مواتية لاستغلال منجمي مربح وتنويع صناعي يخدم بناء اقتصاد وطني قوي وقادر على الصمود.

ولن يتبقى، كما قال رئيس الجمهورية، سوى إقامة المزيد من الشراكات، وجذب مزيد من الاستثمارات، وتنمية المزيد من الكفاءات التقنية عالية المستوى.

الشعب

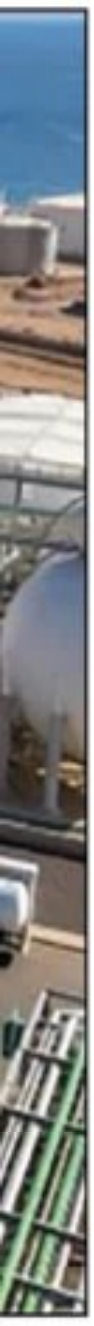

قطاع المعادن قاطرة التنمية الموريتانية

إعداد: أحمد طالب ولد المعلوم

يعتبر قطاع المعادن، رافعة محورية في الاقتصاد الموريتاني، عموما والحديد منه بالذات عمودا فقريا للصناعة الاستخراجية في البلاد، ليس فقط بسبب ما يدره من العملة الصعبة وإيرادات للخزينة، وإنما أيضا لارتباطه المباشر بمستقبل التنمية وتنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل، الأمر الذي استوجب تطوير الشركة الوطنية للصناعة والمناجم «سنيم»، باعتبارها قاطرة السياسة المعدنية.

وقد حمل برنامجا، فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الانتخابيان، «تعهداتي» و»طموحي للوطن»، التزامات عديدة تعنى بتثمين الموارد المعدنية، وتطوير استغلالها، وتنظيم التعدين الأهلي وشبه الصناعي، وتعزيز القيمة المضافة، وجذب الاستثمارات.

وخلال السنوات السبع الماضية، شهد قطاع التعدين تحولات جوهرية كبرى، فلم تعد السياسة الخاصة بالتعدين محصورة في زيادة استخراج المعادن فحسب، بل شملت إعادة تنظيم النشاط، وإدخال التعدين الأهلي في إطار مؤسسي، وتعزيز إنتاج الذهب والحديد، وفتح المجال أمام معادن ومشاريع جديدة. ومن أهم القرارات التي اتخذتها الحكومة في بداية مأمورية فخامة رئيس الجمهورية الاولى، إنشاء الوكالة الوطنية «معادن موريتانيا»، لتتولى تنظيم وتأطير التعدين الأهلي وشبه الصناعي.

وكانت السياسة الجديدة المتبعة في مجال التعدين ، ناجعة بحسب المعطيات والنتائج، حيث تؤكد المعطيات الرسمية أن إنتاج شركة «سنيم» وصل السنة الماضية 2025 إلى 14.7 مليون طن، ويسعى القطاع إلى بلوغ عتبة 15.5 مليون طن السنة الجارية 2026، مع التوقعات المنتظرة من مشروع تطوير منجم أفديرك، الذي يعتبر من ضمن أهم المأمورية الرئاسية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في المجال المعدني، والذي منحه أهمية كبيرة، كما في تطوير منجم أفديرك، الذي وضع فخامته حجره الأساس، في إطار السياسة العمومية، التي تستهدف زيادة جاذبية القطاع المعدني ورفع مستوى مردوديته وتنويع إنتاجه.

وفي إطار هذا التوجه، سجلت مبيعات الشركة الوطنية للصناعة والمناجم «سنيم»، ثاني أعلى مستوى لها سنة 2024، بتجاوزها حاجز 14 مليون طن في تاريخها مسجلة بذلك رقما قياسيا بلغ عتبة 14.226 مليون طن.

وهكذا وضع تعزيز وتطوير قدرات الشركة الوطنية للصناعة والمناجم «سنيم» وزيادة إنتاجها، ضمن أولويات البرنامج الرئاسي، حيث تم تدشين منشآت كهربائية جديدة في الزويرات ديسمبر الماضي، شملت محطة شمسية بقدرة 12 ميغاوات ومحطة حرارية بقدرة 30 ميغاوات.

وإلى جانب التطور المتعلق بالإنتاج سجل تحسين كبير في سلسلة الإنتاج والتسويق، بفتح أسواق جديدة، خاصة في الشرق الأوسط، هذا الى جانب سعي الشركة إلى انتهاج خطة استراتيجية جديدة للرفع من الإنتاج الوطني من خام الحديد ليصل إلى 45 مليون طن بحلول 2031، مع السعي أيضا لزيادة القيمة المضافة عن طريق تطوير مشاريع المعالجة والتحويل.

وبخصوص قطاع الذهب، كان الاهتمام الحكومي منصبا على تنظيمه وتحسينه مردوديته، بعد أن شهد توسعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، خاصة مجال التعدين الأهلي وشبه الصناعي، الذي حددت المناطق والاروقة المخصصة له، مع سعي الدولة الدؤوب لاعتماد سياسة فعالة لنقله من تعدين أهلي عشوائي الى قطاع أكثر تنظيما، بالإضافة لاعتماد آليات أكثر شفافية لمنح الأروقة ومراجعة نظام تسويق الذهب وإنشاء شبابيك متعددة ومعتمدة لتسويقه.

ولمزيد من ترقية القطاع اعتمدت الدولة خطوات مهمة لنقل القطاع، من الاعتماد الكبير على الإجراءات الورقية والتسيير التقليدي إلى منظومة رقمية أكثر قدرة على ضبط التراخيص وتنظيم ادق للأنشطة والتعامل فيه.

ولمزيد من تحسين الجوانب الإدارية وسعيا للشفافية والحكامة والرقابة الصارمة على النشاط، تم إطلاق نظام «معدني» في ديسمبر 2025، بوصفه نظام معلوماتي مدمج يسعى لرقمنة تسيير التعدين الأهلي وشبه الصناعي.

وخلال السنوات السبع الماضية انصب الاهتمام الحكومي على تطوير قطاع التعدين بشكل عام، حيث اعتمد القطاع

المعني بالمعادن، إصلاحات قانونية كبيرة، ففي يوليو 2025 صادقت الجمعية الوطنية على تعديل بعض أحكام القانون المتعلق بالاتفاقيات المنجمية النموذجية، بهدف تحديث الإطار القانوني، وتعزيز الشفافية، وجذب الاستثمار، وزيادة العائد الاقتصادي والاجتماعي للثروات المعدنية.

وتتجه السياسة العامة للدولة، في هذا المجال إلى مراجعة أوسع للإطار المنجمي من أجل تحسين الحكامة واستقطاب استثمارات جديدة.

ومن التحولات الكبيرة في مجال المحتوى المحلي، تسعى الحكومة لجعل الثروة المعدنية أكثر نفعاً للاقتصاد الوطني، حيث تم اعتماد قانون المحتوى المحلي رقم 2024-045 المتعلق بقطاعي الصناعات الاستخراجية والطاقة، من أجل ألا تظل الثروة المعدنية مجرد خام يستخرج ويصدر، بل مصدر تمكين أكثر للشركات الوطنية ومزيد الخبرات للعاملين بالقطاع وترقية الخدمات بصورة أكبر.

وقد انتقلت السياسة المعدنية، خلال الاعوام السبعة الماضية، تدريجيا من التركيز على استخراج الحديد والذهب إلى بناء قطاع أكثر تنوعا وتنظيما ورقمنة، مع السعي إلى زيادة الإنتاج، وجذب الاستثمارات، ورفع القيمة المضافة، وتعزيز المحتوى المحلي وحماية البيئة.

فعلى مستوى الذهب الصناعي، شكلت توسعة منجم تازيازت التابع لشركة KINROSS GOLD محطة مهمة.

فقد مكن مشروع توسعة المصنع المعروف بـTASIAST 24K، الذي اكتمل في النصف الثاني من 2023، من رفع قدرة المعالجة وتحقيق مستويات قياسية في الإنتاج خلال 2024.

وتشير بيانات كينروس إلى أن تازيازت حققت سنة 2024 إنتاجا قياسيا، مدفوعا خصوصا بارتفاع كميات الخام المعالجة بعد اكتمال مشروع التوسعة.

وفي 2024 أنتج المنجم 74.55 ألف أوقية ذهب تقريبا.

أما التعدين الأهلي، الذي كان ينظر إلى نشاطه في كثير من الأحيان باعتباره نشاطا هامشيا وغير منظم، فقد أصبح قطاعا اقتصاديا تعنى به مؤسسة عمومية متخصصة وتتبع استراتيجية متعددة على مدى السنوات القادمة.

وقد وضعت «معادن موريتانيا» استراتيجية للفترة 2024 - 2029 تقوم على سبعة محاور و30 هدفا، تشمل تعزيز المعرفة الجيولوجية، وتنظيم الفاعلين، وتطوير البنية التحتية والخدمات، وعصرنة طرق الإنتاج، وتشجيع التقنيات الأقل ضررا بالبيئة.

وخلال السنوات الأخيرة؛ وبفعل التوجيهات المباشرة لرئيس الجمهورية؛ لم يعد الرهان الحكومي ينحصر في المعادن التقليدية، ذلك ان البلد تمتلك احتياطيات وآفاقا استكشافية في الحديد والذهب والنحاس والجبس والفوسفات واليورانيوم ومعادن استراتيجية أخرى، وهو ما سيفتح الباب أمام انتقال القطاع تدريجيا من الاعتماد الكبير على الحديد إلى قاعدة معدنية أكثر تنوعا.

وزير المعادن والصناعة في مقابلة مع مجلة «الشعب»:

قطاع المعادن في موريتانيا قطاع مؤسِّس تُقاس قيمته بما يُحدثه من أثر تنمــوي حقيقــي داخــل البــلاد

أكد معالي وزير المعادن والصناعة السيد ادي ولد الزين أن قطاع المعادن في موريتانيا هو قطاع مؤسّس، حيث ارتبط بمسار بناء الدولة منذ الاستقلال، ويشكل في الوقت الراهن المصدر الأول للعملة الصعبة، والمساهم الرئيسي في الميزانية العامة للبلد. وأوضح معاليه؛ في مقابلة مع مجلة «الشعب» الشهرية؛ أن قيمة هذا القطاع تُقاس بما يُحدثه من أثر تنموي حقيقي داخل البلاد، مضيفا أن استراتيجية قطاعه تنطلق من التوجيهات السامية لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني ومن البرنامج الحكومي الرامي إلى جعل الثروات الطبيعية رافعة للتنمية المستدامة والتشغيل.

وفيما يلي نص المقابلة:

الشعب: السيد الوزير، هل يمكنكم التحدث إلينا بخصوص قطاع المعادن وما يمثله في الاقتصاد الوطني؟

وزير المعادن والصناعة: بسم الله الرحمن الرحيم، أشكركم على إتاحة هذه الفرصة للحديث عن قطاع يشكل أحد الأعمدة الأساسية لاقتصادنا الوطني.

قطاع المعادن في موريتانيا هو قطاع مؤسِّس، ارتبط بمسار بناء الدولة الوطنية منذ الاستقلال، ولا يزال يشكل اليوم المصدر الأول للعملة الصعبة، والمساهم الرئيسي في الميزانية العامة للدولة، إلى جانب دوره المحوري في تشغيل اليد العاملة الوطنية وفي تنشيط سلاسل المناولة والخدمات.

فبلادنا تحتضن خمس نطاقات جيولوجية كبرى حاضنة للمعادن الأساسية كالذهب والحديد والنحاس والكوبالت والمنغنيز والكروم فضلا عن المعادن الصناعية الأخرى.

وقد شهد القطاع في السنوات الأخيرة تنوعا ملموسا في إنتاجه. فإلى جانب الحديد الذي يظل ركيزة صادراتنا عبر الشركة الوطنية للصناعة والمناجم، أصبح الذهب مكوناً أساسياً في الميزان التجاري، سواء عبر الاستغلال الصناعي أو عبر النشاط التقليدي الذي انخرطت فيه أعداد كبيرة من مواطنينا. كما يواصل النحاس مساهمته من خلال منجم أكجوجت، وتتقدم مشاريع

أخرى تتعلق بالكوارتز والفوسفات والتيتانيوم والمنغنيز، فيما تجري أعمال بحث واعدة حول المعادن الاستراتيجية والعناصر الأرضية النادرة واليورانيوم والليثيوم.

غير أني أود أن أشدد على نقطة جوهرية وهي أن قيمة هذا القطاع تُقاس بما يُحدثه من أثر تنموي حقيقي داخل البلاد. ومن هنا فإن الرؤية التي يقودها فخامة رئيس الجمهورية تقوم على الانتقال من منطق التصدير الخام إلى منطق خلق القيمة المضافة محلياً، وعلى ترسيخ المحتوى المحلي بوصفه مبدأ ملزماً وليس شعاراً، وعلى ضمان أن يعود ريع الثروة الوطنية بالنفع المباشر على المناطق المنتجة وعلى الاقتصاد الوطني في مجمله.

الشعب: رأينا في الآونة الأخيرة العديد من القرارات لتنظيم الأنشطة الصناعية، فما طبيعة هذه القرارات وماذا يترتب عليها؟

وزير المعادن والصناعة: هذه القرارات تندرج في إطار ورش شاملة لإعادة تنظيم الفضاء الصناعي الوطني، انطلاقا من تشخيص واضح: كنا أمام نسيج صناعي ينمو، لكن في غياب إطار تنظيمي محيّن يواكب هذا النمو ويؤطره.

وتتوزع هذه القرارات على أربعة محاور رئيسية:

المحور الأول: يتعلق بضبط شروط ممارسة النشاط الصناعي، من خلال إحصاء المنشآت الصناعية وتصنيفها، وإخضاعها لنظام ترخيص أو تصريح بحسب طبيعتها وحجمها ودرجة خطورتها. والغاية من ذلك ليست فرض قيود إدارية إضافية، بل بناء معرفة دقيقة بنسيجنا الصناعي، إذ لا يمكن التخطيط لما لا نعرفه، ولا يمكن دعم من لا نعرف موقعه ولا حاجته.

المحور الثاني: يهم المعايير والجودة وسلامة المنتجات. فقد شرعنا في إرساء منظومة وطنية للمواصفات والمطابقة، تحمي المستهلك الموريتاني من المنتجات الرديئة، وتحمي في الوقت ذاته المنتج الوطني من منافسة غير متكافئة، وتفتح أمام صادراتنا الصناعية أبواب الأسواق الإقليمية والدولية التي تشترط شهادات المطابقة.

المحور الثالث: يخص شروط السلامة والصحة المهنية وحماية البيئة داخل الوحدات الصناعية، بما في ذلك التزامات الدراسات البيئية والاجتماعية وخطط التسيير البيئي ومعالجة النفايات الصناعية.

المحور الرابع: يتصل بالمحتوى المحلي، وهو محور نوليه أهمية قصوى. فقد تم إرساء إطار مؤسسي مخصص لتتبع هذا الملف، يهدف إلى ضمان أولوية اليد العاملة الوطنية والمقاولة الوطنية والتوريد المحلي في الصفقات التي تبرمها الشركات العاملة في القطاعين المعدني والصناعي، مع آليات للمتابعة والتقييم الدوري.

أما عن الآثار المترتبة على ذلك، فهي في تقديري ثلاثة: أولاً، الأمن القانوني للمستثمر، لأن وضوح القاعدة وثباتها هما أول ما يبحث عنه المستثمر الجاد. ثانياً، الشفافية والعدالة في المنافسة، بحيث لا يستفيد من يتهرب من التزاماته على حساب من يحترمها. ثالثاً، تحسين البيانات والإحصاءات الصناعية، وهو شرط لا غنى عنه لأي سياسة عمومية جادة.

وأود أن أطمئن الفاعلين الاقتصاديين أن هذه النصوص وُضعت بالتشاور مع القطاع الخاص، وقد اعتمدنا مقاربة تدريجية في تطبيقها، مع فترات انتقالية ومرافقة تقنية للمنشآت من أجل تسوية وضعيتها.

الشعب: ما الخطوط العريضة لاستراتيجيتكم في مجالي المعادن والصناعة؟

وزير المعادن والصناعة: استراتيجيتنا تنطلق من التوجيهات السامية لفخامة رئيس الجمهورية، محمد ولد الشيخ الغزواني ومن البرنامج الحكومي الرامي إلى جعل الثروات الطبيعية رافعة للتنمية المستدامة والتشغيل. وتقوم على خمسة محاور مترابطة:

أولاً: تعميق المعرفة الجيولوجية، إذ لا يمكن تثمين ما لا نعرفه. لذلك أطلقنا برامج طموحة للمسح الجيوفيزيائي الجوي المغناطيسي والكهرومغناطيسي تغطي مساحات واسعة من التراب الوطني، إلى جانب تحيين الخرائط الجيولوجية وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المكلفة بالبحث وبالمعلومة الجيولوجية. فالمعطى الجيولوجي الموثوق هو أول أداة لجذب المستثمر الجاد وتقليص المخاطر أمامه.

ثانياً: تحديث الإطار القانوني والمؤسسي، حيث نعمل على إصلاح شامل للمدونة المعدنية بما يواكب التحولات التي عرفتها الصناعة المعدنية العالمية، ويوفر توازناً عادلاً بين جاذبية الاستثمار وحماية المصلحة الوطنية. ويشمل هذا الإصلاح تبسيط المساطر، وتوضيح نظام الرخص، وتعزيز الالتزامات البيئية والاجتماعية، وإدخال أحكام صريحة تتعلق بالمناجم الصغيرة وبتثمين المعادن.

ثالثاً: تنظيم النشاط المعدني التقليدي وتأطيره، وهذا النشاط أصبح واقعاً اقتصادياً واجتماعياً يشغّل آلاف المواطنين. وخيارنا واضح: لا إقصاء ولا ترك، بل تنظيم وهيكلة. وذلك عبر تحديد مناطق مخصصة، وتنظيم عمليات شراء وتسويق الذهب عبر قنوات رسمية، وتحسين شروط السلامة، ومكافحة الاستعمال العشوائي للمواد الخطرة، ومرافقة المنقبين نحو التنظيم في تعاونيات ومقاولات صغرى.

رابعاً: الانتقال من الاستخراج إلى التحويل، وهذا هو التحدي المركزي. فالطموح هو ألا تغادر معادننا التراب الوطني في شكلها الخام. ونعمل في هذا الاتجاه على تطوير وحدات للمعالجة والتصفية، وعلى مشاريع تحويل الحديد إلى منتجات ذات قيمة مضافة، مستفيدين من الميزة التنافسية الاستثنائية التي تمنحها

لنا الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر.

خامساً: بناء نسيج صناعي متنوع، فلا نريد اقتصاداً صناعياً وحيد الركيزة. لذلك نعمل على تهيئة مناطق صناعية مجهزة، وعلى تشجيع الصناعات التحويلية المرتبطة بالثروة السمكية والزراعية والحيوانية، وعلى دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وعلى ربط منظومة التكوين المهني والتقني بالحاجات الفعلية للمقاولات.

الشعب: شاهدنا مؤخراً توقيعكم على مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص المعادن الاستراتيجية، فهلا حدثتمونا عن ذلك؟

وزير المعادن والصناعة: بالفعل، وقعنا يوم الرابع عشر من يوليو الماضي بنواكشوط اتفاق إطار للتعاون بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والولايات المتحدة الأمريكية في مجال المعادن الحيوية والعناصر الأرضية النادرة، وقد تم التوقيع عن الجانب الأمريكي من طرف القائمة بالأعمال بسفارة الولايات المتحدة بنواكشوط.

ولفهم أهمية هذا الاتفاق، ينبغي وضعه في سياقه العالمي. فالعالم يعيش اليوم إعادة تشكيل عميقة لسلاسل التوريد في مجال المعادن الحيوية، تلك المعادن التي تدخل في صناعة البطاريات والسيارات الكهربائية وتوربينات الرياح وأشباه الموصلات والتكنولوجيات المتقدمة. وهذه السلاسل تتسم اليوم بدرجة عالية من التركز، وهو ما دفع الاقتصادات الكبرى إلى البحث عن مصادر توريد متنوعة وموثوقة.

وموريتانيا؛ بحكم إمكاناتها الجيولوجية، وبحكم استقرارها المؤسسي، وموقعها الجغرافي على الواجهة الأطلسية، وبنيتها التحتية الميناءية والسككية؛ مؤهلة لأن تكون شريكاً موثوقاً في هذه المعادلة الجديدة.

ويوفر هذا الاتفاق إطاراً لتعاون معزّز يشمل عدة جوانب: تأمين سلاسل التوريد ومرونتها، وتشجيع الاستثمار في مجالي البحث والاستغلال، وتبادل الخبرة التقنية والمعرفة الجيولوجية، وتطوير أنشطة المعالجة والتحويل بما يعظّم القيمة المضافة لمواردنا المعدنية داخل البلاد.

وأود التشديد هنا على نقطة مبدئية: هذا الاتفاق قائم على المصلحة المتبادلة وعلى احترام السيادة الوطنية. فموريتانيا لا تدخل في أي شراكة بمنطق التبعية، ولا تتخلى عن حقها في التصرف في ثرواتها. ومن هذا المنطلق فإننا نبني شراكات متعددة ومتوازنة، مع الولايات المتحدة، ومع الاتحاد الأوروبي، ومع الشركاء الخليجيين والآسيويين والأفارقة، وفق ما تمليه المصلحة العليا للوطن.

كما أن هذا الاتفاق لا يمنح أي امتياز حصري لأي طرف؛ إنه إطار للتعاون يفتح الباب أمام مشاريع ملموسة سيتم التفاوض بشأنها لاحقاً وفقاً للقوانين الوطنية السارية.

الشعب: كيف ترون قطاع المعادن وقطاع الصناعة على المدى المتوسط؟

وزير المعادن والصناعة: نظرتي متفائلة، لكنه تفاؤل مبني على معطيات ملموسة لا على التمني. على مستوى القطاع المعدني، أتوقع في أفق السنوات القادمة، أن تحدث ثلاثة تحولات كبرى: الأول هو توسع الإنتاج وتنوعه: فإلى جانب النمو المرتقب في إنتاج الحديد والذهب، ستدخل مواد جديدة مرحلة الإنتاج الفعلي، أذكر منها المنغنيز والفوسفات والكوارتز والمعادن الحيوية، والثاني هو صعود قيمة أصولنا الجيولوجية بفعل برامج المسح الجوي التي ستكشف عن أهداف استكشافية جديدة، وهو ما سيترجم إلى موجة جديدة من طلبات الرخص والاستثمارات، والثالث؛ وهو الأهم؛ تحول موريتانيا التدريجي من بلد مصدّر للمواد الخام إلى بلد يحوّل جزءاً متزايداً من إنتاجه محلياً.

وعلى مستوى القطاع الصناعي، أرى أن الرهان الأكبر يوجد في التقاطع بين الطاقة والمعادن. فبلادنا تملك من الموارد المتجددة ما يضعها في مصاف الدول الأكثر تنافسية عالمياً في إنتاج الطاقة النظيفة. وهذا يفتح أمامنا أفقاً استراتيجياً هو إنتاج الحديد المختزل مباشرة بالهيدروجين الأخضر، أي ما يُعرف بـ«الحديد الأخضر»، وهو منتج سيكون عليه طلب متزايد من الصناعات الأوروبية والآسيوية الخاضعة لآليات تسعير الكربون. فنحن ولله الشكر والمنة، تجمع بلادنا في مكان واحد المادة الأولية عالية الجودة، والطاقة النظيفة الرخيصة، والمنفذ الأطلسي المباشر. وهذه تركيبة نادرة على المستوى العالمي.

وإلى جانب ذلك، أتوقع نمواً في الصناعات التحويلية المرتبطة بمواردنا السمكية والزراعية والحيوانية، وفي صناعة مواد البناء، وفي المناولة الصناعية المرتبطة بالمشاريع الكبرى.

لكن دعوني أختم بالتنبيه إلى أن تحقيق هذه الرؤية مشروط بثلاثة عوامل: الأول استقرار الإطار القانوني والجبائي، لأن الاستثمار المعدني والصناعي استثمار طويل النفس؛ والثاني تأهيل الرأسمال البشري الوطني، فلا صناعة بلا كفاءات، ولذلك نعمل على تعزيز مؤسسات التكوين التقني والهندسي؛ وأخيراً الحوكمة والشفافية، لأن ثقة المستثمر وثقة المواطن معاً هما رأس مالنا الحقيقي. وهذه الشروط توليها الحكومة الأهمية القصوى.

إن بلدنا اليوم أمام نافذة تاريخية، وأنا على ثقة بأننا، بفضل التوجيهات السديدة لفخامة رئيس الجمهورية وبتضافر جهود الجميع، سنعرف كيف نستثمرها لصالح الأجيال الحالية والقادمة.

الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية..

المحـــرك الجديد للمعرفـــة والترويج للموارد الجوفيـــة الوطنيـــة

إعداد/ أحمد الشيخ الرباني

الوكالـة الوطنيـة للبحـوث الجيولوجيـة والأمـلاك المعدنيـة مؤسسـة عموميـة ذات طابـع صناعـي وتجـاري، هدفها تثمين الموارد المعدنية الوطنية. ومواكبـة تطويـر القطـاع المنجمـي في موريتانيـا من خـلال الاستكشـاف، والتحاليـل المخبريـة، وإدارة البيانـات الجيولوجيـة، والدعـم الفنـي للمشـغلين. تخضـع الوكالـة لوصايـة وزارة المعـادن والصناعـة، وتساهم في تعزيز جاذبية القطاع المعدني ودعم السياسـات العموميـة الهادفـة إلـى تحقيـق التنميـة المسـتدامة.

وقد تم إنشاء الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأمـلاك المعدنيـة بموجـب المرسـوم رقـم 2020-064 المـؤرخ 28 مايـو 2020، بصفتهـا مؤسسـة عامـة ذات طابـع صناعـي وتجـاري وقـد اسـتوعبت الوكالـة المكتـب الموريتانـي للبحـوث الجيولوجيـة الـذي أنشـئ عـام 1984، مـع نقـل أصولـه إليهـا. كما تتولـى إدارة حصـة الدولـة في رأس مـال شـركات التعديـن العاملـة.

وتتولـى كذلـك البحـث الجيولوجـي عبـر استكشـاف ودراسـة باطـن الأرض الموريتانيـة لتحديـد وتقييـم الإمكانـات المعدنيـة للبـلاد، وإعـداد الخرائـط الجيولوجيـة والمسـوحات الجيوفيزيائيـة والجيوكيميائيـة وإدارة وتوثيـق وتثميـن المـوارد الجيولوجيـة والمعدنيـة الوطنيـة، وتسـيير مسـاهمات الدولـة في الشـركات المعدنيـة، مـع المواكبـة الفنيـة والعلميـة والتنظيميـة للفاعليـن في القطـاع المنجمي، فهـي باختصـار مؤسسـة عموميـة فـي خدمـة تنميـة المـوارد المعدنيـة الوطنيـة.

مهمة مزدوجة

تتمثل مهمة الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية، في إجراء البحوث الجيولوجية، وتشجيع التعدين، وإدارة حصص الدولة في شركات التعدين.

وعلى الصعيد العملي، تعمل الوكالة على جبهتين:

- بصفتها مؤسسة عمومية: تنفذ نيابة عن الدولة عقدًا برنامجيًا يتناول رسم الخرائط الجيولوجية، والمسوحات الجيوفيزيائية، وجمع البيانات الجيولوجية ورقمنتها، وإدارة نظام المعلومات الجيولوجية والتعدينية.
- بصفتها مشغلًا تعدينيًا: تمثل وتدير حصص الدولة في شركات الاستغلال، وتشارك في المشاريع.

كما تقدم الوكالة المساعدة الفنية لصالح الدولة والأطراف الثالثة في ممارسة جميع الخدمات التعدينية مثل الخدمات اللوجستية، والدراسات الهندسية، وحفر الخنادق، والحفر، وتحليل المعادن،

وتنفيذ الأعمال الميدانية (الجيوفيزياء، الجيوكيمياء)، وتصميم وتنفيذ برامج الأبحاث الجيولوجية والتعدينية، وتنفيذ أعمال رسم الخرائط، وإدارة ومتابعة المشاريع، وغير ذلك...

موارد معززة لاستكشاف الأراضي

يُعتبر باطن الأرض الموريتاني، الذي يضم أكثر من 900 موقع معدني وفقًا للوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية، «نموذجًا للقشرة الأرضية» حيث يضم صخورًا رسوبية وبلوتونية متحولة. ولاستكشافه، تؤكد الوكالة أنها زودت نفسها بالموارد اللازمة:

- أسطول من المركبات ذات الدفع الرباعي،
- معدات جيوفيزيائية (مقياس ا لمغنا طيسية ،
- مقياس الاستقطاب الكهربائي، مقياس الجاذبية... إلخ)،
- آلات حفر، وطائرات بدون طيار.
- مختبرا يتوفر على طاقم مؤهل ومعدات متطورة.
- جهاز XRF PAN Analytical Axios Max 3،
- جهاز XRD Bruker D8 Advanced،
- جهاز ICP-OES HORIBA Ultima Expert،
- مطياف الامتصاص بالفرن Perkin Elmer AS600 ومطياف الامتصاص باللهب)، وهو معتمد وفقًا للمعايير الدولية لـ9 عناصر، بما في ذلك الذهب والمعادن الحيوية مثل الليثيوم والنحاس والكوبالت والأتربة النادرة.

وكما أشار المدير العام للوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية السيد الهاشمي ولد الشيخ سيداتي، فقد عمل المكتب الموريتاني للبحث الجيولوجي والوكالة خلال العقد الماضي على مشاريع في منطقة زاد الناس واسفيريات وما يقرب من عشرين مشروعًا آخر، وهي كما يلي:

- مشروع رسم الخرائط الجيولوجية بمقياس50.000 /1، الذي أُطلق في عام 2024.
- مشروع التنقيب عن النحاس في منطقة بوغول، منذ عام 2023؛
- مشروع التنقيب عن المعادن الاستراتيجية (2023)؛
- مشروع رسم خرائط ممرات شركة «معادن» (2022-2023)؛
- مشروع رسم خرائط عروق الكوارتز المعدنية في ممرات «معادن»، الذي يغطي مساحة 34000 كيلومتر مربع مع جمع 11000 عينة.
- مشروع تطوير موارد الحجر الجيري والكاولين (اكتشاف حقل معدني)؛
- جرد معدني في منطقة سيليبابي؛
- جرد معدني في منطقة أغان؛
- جرد معدني في منطقة اسفريات؛
- جرد معدني في منطقة ديادي؛
- جرد معدني في منطقة زاد الناس؛
- جرد معدني في منطقة العيون ؛
- دراسة استراتيجية لتنمية الموارد المعدنية في موريتانيا (2003)؛
- مشروع التنقيب عن الأحجار الزخرفية في شمال غرب موريتانيا (2003)؛
- جرد الموارد المعدنية في منطقة العصابه والحوضين(1998-2003)؛
- مشروع مقطع لحجار و دياغيلي (1983- 1987)؛
- البحث عن الخث في مناطق: كرمسين، وتكنت ، وانديا غو، وأولولوغو (1984-1994)؛
- البحث عن الكبريت الخام في سبخة إندغمشه (1989)؛
- التنقيب عن الذهب في إينشيري (1991)؛
- مشروع التنقيب عن الذهب في مناطق

تازيازت وتيجيريت وفي منطقة موريتانيد الوسطى (1993-1997)؛
- مشروع التنقيب عن النحاس والرصاص والزنك في آدرار (1983-1985)؛
-استكشاف الطين الخزفي في (غورغول ولبراكنة (1983-1987)،
وبذلك، تبرز الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية. اليوم كأداة استراتيجية للدولة الموريتانية من أجل التعرف على مواردها المعدنية وتعزيزها وتقييمها. ومن خلال أعمال رسم الخرائط والمناطق الترويجية وإدارة المشاركات، تسعى الوكالة إلى جعل باطن الأرض رافعة حقيقية للتنمية.

المناطق الترويجية وجذب الشركاء في صميم الاستراتيجية

تُعد «المناطق الترويجية» الأداة الرئيسية للترويج، وتقوم الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية باستكشافها على مدى 3 سنوات. وفي حالة اكتشاف أي موارد، تُحال هذه المناطق إلى وزارة المعادن لإطلاق المناقصة.
وكما سبق أن أشرنا، عمل كل من المكتب الموريتاني للبحث الجيولوجي والوكالة منذ عام 2004 على مشاريع مهمة، تتعلق هذه المشاريع الرائدة، التي أطلقت بين عامي 2020 و2026، من بين أمور أخرى، بالمعادن الحيوية، بما في ذلك التنقيب عن الليثيوم في السبخه والبيغماتيت.
ولجذب المستثمرين، تراهن الوكالة على تعزيز حضورها. وتشارك سنويًا في 5 منتديات كبرى: PDAC في كندا، و INDABA في جنوب إفريقيا، وFMF في المملكة العربية السعودية، وSIM في السنغال، ومنتدى التعدين المغربي.
ويوضح مسؤولون في الوكالة: «نعرض في أجنحتنا خريطة مواقع التعدين في موريتانيا والأعمال الجيولوجية التي تم إنجازها».

المشروع الكبير:

رسم الخرائط بمقياس 1/50.000

إدراكًا منها بأن «السؤال الأول الذي يطرحه المستثمر هو حالة الخرائط»، أطلقت الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية سنة 2024 مشروعًا واسع النطاق الهدف منه:
استبدال الخرائط الحالية بمقياس 200.000/1، التي تُعتبر غير دقيقة بما فيه الكفاية، بخرائط بمقياس 50.000/1.
«يهدف هذا المشروع، الذي يتم تنفيذه بالكامل بفضل خبرة الوكالة، إلى تقليل المخاطر التي يتعرض لها المستثمر إلى أدنى حد. وسيشكل هذا المشروع أساسًا لتطوير قطاع التعدين في موريتانيا»، كما يؤكد مدير الترويج والتراث التعديني.

آفاق أخرى:

أبحاث حول المعادن النادرة في منطقة الكلب الارزك، ضمن سلسلة جبال الموريتانيد، وإعلان العزم على الشروع «في المستقبل القريب» في التعدين المباشر.
ووفقًا للسيد الهاشمي ولد الشيخ سيداتي، المدير العام للوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية (تندرج جميع هذه الإنجازات في إطار تنفيذ توجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الذي يقود العمل الحكومي من خلال برنامجه الانتخابي (طموحي للوطن).

4 محاور للسنوات المقبلة

لتنفيذ خارطة الطريق الخاصة بها، حددت الوكالة 4 أولويات هي:
- جعل الموارد البشرية تحديًا،
- تعزيز قدراتها التقنية،
- جعل مختبرها مرجعًا إقليميًا،
- جذب المستثمرين من خلال الترويج والإنصاف والشفافية.
ومن خلال هذا التوجه، تسعى الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية أن تثبت أن موريتانيا لم تعد تكتفي ببيع تراخيصها، بل تعتزم الآن إتقان المعرفة بما تحت باطن أرضها من أجل استغلاله على النحو الأفضل.

المكتب الوطني للتقييس والمعايرة «ONANOR»:

بناء منظومة وطنية للجودة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الموريتاني

إعداد/ أحمدو ولد آكَّـاهْ

في الاقتصادات الحديثة، لم تعد الجودة مجرد ميزة إضافية للمنتج أو الخدمة، بل أصبحت عنصرًا أساسيًا في القدرة على المنافسة والنفاذ إلى الأسواق. فسلامة المنتجات، ودقة القياسات، ومطابقة السلع والخدمات للمواصفات، وموثوقية الشهادات والاختبارات، كلها حلقات مترابطة ضمن منظومة وطنية متكاملة تعرف بالبنية التحتية للجودة.

وفي موريتانيا، يتولى المكتب الوطني للتقييس والمعايرة (ONANOR) دورًا محوريًا في هذه المنظومة، باعتباره مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، مقرها نواكشوط، وتعمل تحت وصاية الوزارة المكلفة بالصناعة.

وقد أنشئ المكتب بموجب المرسوم رقم2023-080 الصادر في 9 مايو 2023، بهدف ترقية البنية التحتية للجودة في البلاد، وتعزيز التقييس والمترولوجيا والتصديق والاعتماد في القطاعين العام والخاص.

وتأتي هذه الخطوة في سياق أوسع لبناء منظومة وطنية للجودة تستجيب لحاجيات الاقتصاد الموريتاني، وتحمي المستهلك، وتدعم المؤسسات الوطنية، وتساعد المنتجات والخدمات الموريتانية في الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

وستتناول هذه الورقة موضوع التقييس والمعايرة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول:

المكتب الوطني للتقييس والمعايرة: مؤسسة مرجعية للجودة في موريتانيا

تتمثل مهمة المكتب الوطني للتقييس والمعايرة «ONANOR» في المساهمة في إعداد وتنفيذ السياسات الحكومية في مجالات التقييس والمترولوجيا وتقييم المطابقة، والاستجابة لاحتياجات القطاعات العامة والخاصة من المواصفات والقياسات وخدمات تقييم المطابقة. كما يتولى المكتب إعداد ومراجعة المواصفات الوطنية، وتسهيل الوصول إلى المواصفات والوثائق الدولية، وتشجيع استعمال التقييس والمترولوجيا، وإنشاء العلامة الوطنية للمطابقة وشهادات المطابقة، والمساهمة في إدارة الأنظمة الوطنية للمترولوجيا والتصديق والاعتماد.

وتشمل اختصاصاته كذلك المحافظة على المعايير الوطنية التي تسمح بربط القياسات الوطنية بالنظام الدولي للوحدات، ومساعدة السلطات العمومية في مراقبة أدوات القياس، والمساهمة في إعداد الأنظمة الفنية الخاصة بها، فضلاً عن تقديم الدعم الفني والتكوين في مجالات التقييس والمترولوجيا وتقييم المطابقة.

وتؤكد الإدارة العامة للمكتب التزامها بتقديم خدمات ذات جودة، وضمان الحياد والسرية، وتطبيق نظام تسيير يحترم سياسات وإجراءات الجودة، وتعزيز التواصل مع مختلف الفاعلين لمعرفة احتياجاتهم في مجالات التقييس والمترولوجيا والتصديق.

المحور الثاني:

ركائز البنية التحتية للجودة منظومة متكاملة وليست مجرد فحص للمنتج

البنية التحتية للجودة هي منظومة متكاملة تضم التقييس والمترولوجيا والاعتماد وتقييم المطابقة، وتهدف إلى ضمان جودة المنتجات والخدمات وسلامتها، وتعزيز الثقة في المعاملات الاقتصادية، ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني.

يحدد التقييس المتطلبات اللازم توفرها لجودة منتج ما أو خدمة وتضمن المترولوجيا موثوقية عمليات وأدوات القياس المستخدمة في حين يثبت التصديق مطابقة هذا المنتج أو الخدمة لمتطلبات الجودة بينما يضمن الاعتماد كفاءة الجهات التي تقدم هذه الخدمات. وبذلك، فإن هذه العناصر تعمل كحلقات متكاملة: المواصفة تحدد المطلوب، والقياس يتحقق من الدقة، والتصديق يتحقق من المطابقة، والاعتماد يثبت كفاءة الجهة التي تقوم بالتقييم.

المحور الثالث:

التقييس.. أداة استراتيجية للتنافسية والتنمية الاقتصادية

التقييس هو نشاط يهدف إلى إعداد المواصفات القياسية واعتمادها ونشرها بالتوافق بين الأطراف المعنية، بما يساعد على تحقيق مستوى أمثل من الجودة والسلامة والكفاءة ويسهم في تسهيل التجارة ودعم التنمية الاقتصادية.

1 - أهميته

- ضمان جودة وسلامة المنتجات والخدمات
- تسهيل المبادلات التجارية وطنياً ودولياً
- حماية المستهلك والبيئة
- تقليص الحواجز الفنية أمام التجارة

2 - أثره على الصناعة

- ترشيد التكاليف وتوحيد المعايير عبر توحيد القطع والعمليات
- تحسين الإنتاجية والحدّ من الهدر
- تعزيز سلامة العمليات الصناعية واستقرارها

3 - أثره على التنمية الاقتصادية الوطنية

- تعزيز تنافسية المؤسسات
- جذب الاستثمارات الأجنبية
- حماية السوق الوطني من المنتجات غير المطابقة

يعتبر التقييس نشاطا ذا مصلحة عامة يهدف إلى توفير وثائق مرجعية متوافق عليها تتضمن قواعد أو إرشادات أو متطلبات فنية وكمية ونوعية تتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات.

وتكمن أهميته في توفيره مرجعًا مشتركًا للمنتجين والمستهلكين والإدارة يمكن الاحتكام إليه ويساعد في رفع الجودة والسلامة والكفاءة، وتقليل الاختلالات الفنية وتسهيل المبادلات التجارية.

يتيح المكتب الوطني للتقييس والمعايرة الوصول إلى أكثر من 25 ألف مواصفة ودليل مرجعي للمنظمة الدولية للمواصفات ISO، مع تقديم المساعدة للمؤسسات الراغبة في إدماج هذه المواصفات في عملياتها وتكوين موظفيها عليها.

ولا يقتصر عمل المكتب على توفير المواصفات الدولية فقط، بل يساهم في إنشاء مواصفات وطنية تستجيب للحاجات المحلية، مع الاستفادة من أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

كيف تُعد المواصفة الموريتانية؟

تمر عملية إعداد المواصفات بعدة مراحل تبدأ بالتعبير عن الحاجة إلى المواصفة ودراستها مع القطاع المعني والتشاور مع مختلف الفاعلين في المجال.

بعد ذلك يتم إعداد مشاريع أولية تعرض على اللجان الفنية المخصصة لهذا الغرض والتي تضم ممثلين عن كافة الأطراف المعنية. وبعد استكمال العمل الفني، يمرر مشروع المواصفة على استقصاء عمومي يتيح للجهات المعنية والمهتمة تقديم ملاحظاتها، وتستمر فترة الاستقصاء لمدة لا تقل عن 60 يوما.

وفي حالة التوافق، يكون مشروع المواصفة مهيئا ليصبح مواصفة موريتانية رسمية بموجب مقرر من

الوزير المكلف بالصناعة. أما عند وجود اختلافات، فيتدخل المجلس الوطني للتقييس وترقية الجودة للمساهمة في تسوية الخلافات والوصول إلى صيغة توافقية.

ومن هنا يصبح التقييس أداة لتحسين المنتجات الوطنية وحماية المستهلك وتسهيل التجارة، وتطوير الصناعة.

المحور الرابع:

القياس أو المترولوجيا.. اللغة المشتركة التي تجعل القياسات مفهومة وموثوقة عند الجميع

المترولوجيا (علم القياس وتطبيقاته) هو العلم الذي يُعنى بوضع الأسس النظرية والتطبيقية لضمان دقة القياسات وقابليتها للمقارنة وإمكانية تتبعها.

فـ «المترولوجيا هي اللغة المشتركة التي تجعل القياسات مفهومة وموثوقة عند الجميع.»

1 - أهميته

• موثوقية القياسات: الحصول على نتائج دقيقة وقابلة للمقارنة أينما أجريت

• قابلية التتبع المترولوجي: ربط نتائج القياس بالنظام الدولي للوحدات من خلال سلسلة موثقة من المعايرات

• اتخاذ القرار: القرارات الصحيحة لا تُبنى على الحدس أو التقدير، بل على مخرجات أجهزة القياس الدقيقة الموثوق بها.

مثلا عند إجراء فحص مستوى السكر في الدم، يعتمد الطبيب على القياس الدقيق للغلوكوز لتحديد القرار العلاجي المناسب.

2 - أثره على الصناعة

• **التحكم في العمليات: تقليل الهدر وعدم المطابقة بفضل دقة القياسات**

• تقليص التكاليف: تحسين استعمال المواد الأولية والطاقة

• جودة المنتج: دعم مطابقة المنتجات للمتطلبات من خلال استخدام أجهزة قياس ملائمة وموثوقة.

• دعم التصديق: توفير نتائج قياس موثوقة تُستخدم لإثبات استيفاء المتطلبات المحددة.

3 - أثره على التنمية الاقتصادية الوطنية

• إزالة العوائق الفنية أمام التجارة عبر ضمان أن المنتجات الوطنية مطابقة لمعايير القياس العالمية؛

• حماية المستهلك: الأوزان والمقاييس الدقيقة تضمن أن كيل مبيع يساوي كيل مشترى.

• الابتكار والبحث والتطوير: قاعدة لتطوير المنتجات

• موارد الدولة: تأمين الضرائب والجمارك والرسوم المبنية على القياس

وتتفرع المترولوجيا إلى علمية وصناعية وقانونية.

1 - المترولوجيا العلمية والصناعية

تهدف المترولوجيا العلمية إلى تطوير وحفظ المعايير المرجعية للقياس وضمان تتبع القياسات إلى النظام الدولي للوحدات (SI).

أما المترولوجيا الصناعية فتكتسب أهمية مباشرة في المصانع والمؤسسات، لأن جودة المنتج لا يمكن ضمانها إذا كانت أدوات القياس المستخدمة في عملية الإنتاج غير دقيقة.

ولهذا يوفر المكتب الوطني للتقييس والمعايرة خدمات المعايرة والدعم الفني للمؤسسات الصناعية من خلال مختبر الكتل ومختبر الأوزان ومختبر الحجم ومختبر الحراراة.

ففي مختبر الأوزان، يقدم المكتب خدمات المعايرة والتحقق من الموازين التي تصل سعتها القصوى إلى طن واحد، كما تتوفر كتل معيارية تتراوح من 1 مليغرام إلى 20 كيلوغرامًا ضمن فئات مختلفة في مختبر الكتل. وفي مختبر الحجم، يقدم خدمات قياس ومعايرة من 1 ملليلتر إلى 20 لترًا، بينما تشمل خدمات مختبر الحرارة معايرة أجهزة قياس الحرارة والغرف المناخية ضمن نطاق يتراوح بين 40- و80+ درجة مئوية.

كما يقدم المكتب المساعدة في إعداد المواصفات الفنية، وتكوين العاملين في مجالات الاختصاص.

2 - المترولوجيا القانونية.. حماية المستهلك وضمان عدالة المعاملات

إذا كانت المعايرة الصناعية تهم المؤسسات وعمليات الإنتاج، فإن المترولوجيا القانونية ترتبط بصورة مباشرة بالمعاملات التجارية وبحماية المستهلك .

فالموازين التجارية، ومضخات الوقود، وعدادات الكهرباء والمياه، وغيرها من أدوات القياس، يجب أن تعطي نتائج دقيقة وموثوقة حتى يحصل كل طرف في المعاملة على حقه.

لهذا تشمل المترولوجيا القانونية التحقق الأولي والدوري من أدوات القياس، ومراقبة استخدامها، وإجراء عمليات التفتيش، وضمان احترام المتطلبات القانونية والفنية.

كما تمتد أهميتها إلى مجالات حساسة مثل الصحة والسلامة والبيئة، حيث يمكن أن تكون دقة القياس ذات تأثير مباشر على حياة الإنسان أو سلامته.

ويندرج ضمن أهداف المكتب الوطني للتقييس والمعايرة ضمان دقة أدوات القياس التجارية، وحماية المستهلك من الغش أو الأخطاء، وتحقيق العدالة في المبادلات التجارية.

المحور الخامس:

التصديق .. دليل موثوق على استيفاء المتطلبات

التصديق: إجراء تؤكد بموجبه جهة مختصة -بعد التقييم- أن منتجًا أو خدمةً أو عمليةً أو نظامَ إدارة أو شخصًا يستوفي متطلبات محددة، ويعد التصديق «دليل موثوق على استيفاء المتطلبات، وأداة لتعزيز الثقة والتنافسية».

1 - أهميته

• دليل المطابقة: إثبات موثوق ومعترف به
• الثقة: طمأنة الزبناء والشركاء والسلطات العمومية
• التميز: إبراز المؤسسة أمام المنافسين
• الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية

2 - أثره على الصناعة

• التحسن المستمر: اعتماد عمليات منظمة وفق المواصفات الدولية بما يضمن التطوير الدائم للأداء ورفع الكفاءة وتعزيز القدرة التنافسية؛
• تنظيم العمليات: تشجيع المؤسسات على ضبط عملياتها والمحافظة على استيفاء المتطلبات
• تقليل المخاطر: تقليص العيوب والنزاعات
• رفع الكفاءة: وضوح الإجراءات والمسؤوليات بما يساعد على تقليل الأخطاء والحد من الهدر.
• مصداقية المؤسسة: تعزيز ثقة العملاء والشركاء وتسهيل الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

أثرها على التنمية الاقتصادية الوطنية

• التنافسية: تسهيل نفاذ المنتجات الحاصلة على شهادة مطابقة إلى الأسواق.
• الجاذبية: جذب المستثمرين والشركاء الأجانب
• تنمية الكفاءات: زيادة الحاجة إلى الخبرات الفنية في التدقيق والتقييم وإدارة الجودة.
• صورة البلد: تعزيز سمعة «صُنع في موريتانيا» في مجال الجودة

يقدم المكتب الوطني للتقييس والمعايرة مجموعة من الخدمات في مجال التصديق تتمثل أساسا في تقييم مطابقة المنتجات والخدمات والأشخاص ونظم الإدارة للمواصفات الوطنية والدولية، مما يعزز الثقة ويحمي المستهلك ويدعم تنافسية الاقتصاد الوطني.

لا تقتصر فائدة التصديق على الحصول على شهادة تعلق على جدار المؤسسة؛ فهو يمكن أن يساعد على رفع ثقة الزبائن وتحسين التنظيم الداخلي وضمان مستوى الجودة في مراحل الإنتاج أو تقديم الخدمة وتعزيز القدرة التنافسية والصورة التجارية للمؤسسة وتسهيل دخول المنتجات والخدمات إلى الأسواق المحلية والدولية.

المحور السادس:

الاعتماد.. الثقة في الجهة التي تمنح الشهادة

من المهم التمييز بين التصديق والاعتماد، فالتصديق يثبت مطابقة منتج أو خدمة أو نظام لمتطلبات محددة، بينما الاعتماد هو اعتراف رسمي بكفاءة جهة تقوم بتقييم المطابقة.

وبعبارة أبسط: الشهادة تقول إن الشيء مطابق، أما الاعتماد فيثبت أن الجهة التي قامت بالتقييم مؤهلة وتمتلك الكفاءة للقيام بذلك.

ويهدف نظام الاعتماد إلى ضمان الكفاءة

الفنية والتنظيمية والحياد والقدرة على إصدار نتائج موثوقة، سواء تعلق الأمر بالاختبارات أو التحاليل أو المعايرة أو التفتيش أو شهادات المطابقة.

وتشمل مهام المكتب الوطني للتقييس والمعايرة في هذا المجال وضع القواعد والإجراءات المتعلقة باعتماد هيئات تقييم المطابقة ودراسة الطلبات وإصدار قرارات الاعتماد وفق المعايير الوطنية والدولية وتجديد أو تعليق أو سحب الاعتماد عند الاقتضاء، إلى جانب تطوير التعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة والعمل على اتفاقيات الاعتراف المتبادل.

الاعتماد.. جسر نحو الأسواق الخارجية

تزداد أهمية الاعتماد عندما يتعلق الأمر بالتجارة الدولية، لأن الأسواق لا تكتفي بوجود منتج يحمل شهادة؛ بل تحتاج إلى الثقة في الجهة التي أصدرت تلك الشهادة.

ومن هنا يمكن لمنظومة اعتماد قوية أن تساعد على تقليل العوائق الفنية أمام التجارة، وتعزيز الاعتراف بنتائج الاختبارات والشهادات، ورفع ثقة الشركاء التجاريين في المنتجات الوطنية.

كما أن المكتب يربط الاعتماد بأهداف أوسع، منها تحسين جودة المنتجات والخدمات، وحماية صحة وسلامة المستهلك، وحماية البيئة، وتسهيل حركة المنتجات والخدمات.

المحور السابع:

الجودة تبدأ من القياس.. ولا تنتهي عند الشهادة

تظهر أهمية المكتب الوطني للتقييس والمعايرة بصورة أوضح عند النظر إلى العلاقة بين مختلف مكوناته؛ فالمصنع، مثلًا، يحتاج إلى مواصفة تحدد متطلبات منتجه. ويحتاج بعد ذلك إلى أجهزة قياس دقيقة ومعايرة للتأكد من أن عملية الإنتاج تحقق هذه المتطلبات. ثم يمكن أن يخضع المنتج أو نظام الإدارة إلى تقييم المطابقة والتصديق. أما الجهة التي تقوم بالاختبارات أو التقييم، فتحتاج بدورها إلى إثبات كفاءتها من خلال الاعتماد.

وبذلك تتحول الجودة من مفهوم نظري إلى منظومة عملية متكاملة:

التقييس – القياس والمعايرة – الاختبار والتقييم – التصديق – الاعتماد – الثقة في السوق.

وهذه السلسلة هي التي تجعل البنية التحتية للجودة عنصرًا من عناصر التنمية الاقتصادية، وليست مجرد نشاط فني متخصص.

1 - دعم المؤسسات الوطنية

لا يقتصر دور المكتب الوطني للتقييس والمعايرة على الرقابة والتحقق، بل يتضمن أيضًا الدعم الفني والتكوين ومواكبة المؤسسات.

ويقدم المكتب خدمات استشارية للمؤسسات في مجالات القياس والجودة، ويساعدها على فهم المتطلبات الفنية للمواصفات وتطبيقها، كما يوفر خدمات تدريبية للعاملين وإرشادات تتعلق بإدارة معدات القياس والاختبار.

ومن شأن هذا الدور أن يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانتقال من التعامل مع الجودة باعتبارها متطلبًا إداريًا إلى اعتمادها كأداة لتحسين الإنتاج والحد من الهدر ونقص التكاليف وزيادة ثقة المستهلك.

2 - الجودة والصناعة الوطنية

بالنسبة للصناعة الموريتانية، يمكن أن يمثل تطوير البنية التحتية للجودة عاملًا مهمًا في الانتقال من الإنتاج الموجه للسوق المحلية إلى منتجات قادرة على المنافسة خارجيًا.

فالمواصفات تمنح المنتج مرجعًا فنيًا واضحًا، والمعايرة تضمن دقة عمليات الإنتاج، والتصديق يمنح المنتج أو النظام اعترافًا بالمطابقة، والاعتماد يعزز مصداقية الجهات التي تقوم بالتقييم.

ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في قطاعات مثل الصحة والصيد والصناعات الغذائية والتعدين والطاقة والمياه والبيئة، حيث ترتبط الجودة بصورة مباشرة بسلامة المنتجات وموثوقية القياسات والقدرة على النفاذ إلى الأسواق.

ويظهر توجه المكتب نحو إنتاج مواصفات موريتانية مرتبطة بخصوصيات الاقتصاد الوطني.

3 - نحو ثقافة وطنية للجودة

لا يمكن لأي مؤسسة بمفردها أن تؤسس منظومة جودة وطنية فعّالة؛ إذ يتطلب ذلك تعاونًا وتكاملًا بين الإدارة العمومية والقطاع الخاص والمختبرات الوطنية والجامعات ومراكز البحث والمنتجين والمستهلكين. وفي هذا الإطار، يضطلع المكتب بدور الجهة

المرجعية والمحورية التي تنسّق هذه الجهود وتضمن انسجامها مع المواصفات والمعايير الدولية، بما يعزز الثقة ويخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هنا تبرز أهمية التوعية والتكوين، وهو ما يظهر في أنشطة المكتب الوطني للتقييس والمعايرة من بينها تنظيم ورشة للتوعية بالمترولوجيا في جامعة نواكشوط في أبريل 2025، وتخليد الأيام الدولية للتقييس والمترولوجيا والمشاركة والعضوية في التجمع العربي للمترولوجيا بالمملكة العربية السعودية، كما سيستضيف المكتب اجتماعات هذا التجمع قبل نهاية هذا العام في نواكشوط.

إن نشر ثقافة الجودة يعني أن يصبح احترام المواصفات ودقة القياس والتحقق من المطابقة جزءًا من الممارسة اليومية للمؤسسة والمصنع والتاجر والإدارة، وليس مجرد إجراء يتم اللجوء إليه عند التفتيش أو التصدير.

4 - التعاون الدولي.. ضرورة للاعتراف بالنتائج الوطنية

تتجاوز أعمال التقييس والمترولوجيا حدود الدولة، لأن التجارة والصناعة والبحث العلمي تعتمد على منظومات ومعايير دولية.

ولهذا يتولى المكتب الوطني للتقييس والمعايرة متابعة الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، وتمثيل موريتانيا في الهيئات الدولية والإقليمية العاملة في مجالات التقييس والمترولوجيا وتقييم المطابقة والاعتماد.

وفي مجال المترولوجيا، يمثل ارتباط المعايير الوطنية بالنظام الدولي للوحدات أساسًا للاعتراف الدولي بالقياسات الموريتانية. أما في مجال التقييس، فإن الاستفادة من المواصفات الدولية تساعد على مواءمة المنتجات والخدمات الوطنية مع متطلبات الأسواق العالمية.

5 - تحديات وآفاق

يواجه تطوير البنية التحتية للجودة في موريتانيا مجموعة من التحديات، من بينها توسيع نطاق خدمات المعايرة والاختبار، وتطوير المختبرات، وزيادة عدد المواصفات الوطنية، وتعزيز القدرات البشرية والفنية، ونشر ثقافة الجودة لدى المؤسسات، وتوسيع الاستفادة من خدمات المكتب خارج العاصمة.

وفي المقابل، تفتح المرحلة المقبلة آفاقًا مهمة أمام المكتب، خصوصًا في ظل الحاجة إلى رفع تنافسية المنتجات الوطنية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومواكبة التطور الصناعي والتكنولوجي، وتعزيز حضور موريتانيا في الأسواق الإقليمية والدولية.

ويشكل تطوير المختبر الوطني للمترولوجيا، وتوسيع نطاق المعايرة، وتعزيز اعتماده، وإعداد المواصفات الوطنية ذات الصلة بالقطاعات الإنتاجية، عناصر أساسية في هذا المسار.

6 - المكتب الوطني للتقييس والمعايرة استثمار في الثقة

في نهاية المطاف، يمكن اختزال وظيفة المكتب الوطني للتقييس والمعايرة في مفهوم بسيط لكنه عميق ألا وهو «بناء الثقة».

ثقة المستهلك في الكمية التي يشتريها، وثقة المصنع في أدوات القياس التي يعتمد عليها، وثقة الإدارة في نتائج الاختبارات، وثقة المستثمر في البيئة التنظيمية، وثقة الشريك الأجنبي في جودة المنتج الموريتاني.

فحين تكون المواصفة واضحة، والقياس دقيقًا، والمعايرة موثوقة، والتقييم محايدًا، والاعتماد قائمًا على الكفاءة، تصبح الجودة أساسًا للتنمية وليست مجرد شعار.

وفي الختام، فإن المكتب الوطني للتقييس والمعايرة لا يقوم فقط بدور تقني في مجال التقييس والمترولوجيا، بل يساهم في بناء اقتصاد أكثر جودة وشفافية وتنافسية، وفي حماية المستهلك، ودعم المنتج الوطني، وتسهيل المبادلات التجارية، وتهيئة الظروف اللازمة لاندماج موريتانيا بصورة أكبر في الاقتصاد الإقليمي والدولي.

ويبقى الرهان الأكبر هو تحويل هذه البنية المؤسساتية إلى ثقافة وطنية للجودة، يشعر المواطن والمؤسسة والمستثمر بنتائجها في حياته اليومية وفي السوق وفي المنتج الموريتاني الذي يحمل طموح المنافسة خارج الحدود.

قـــراءة فـــي قانون الصناعة الجديـــد

إعداد/ كراي احميد

يهدف القانون رقم 034-2025 المتعلق بتنظيم النشاط الصناعي في موريتانيا، الى بناء اقتصاد متنوع وقادر على خلق فرص العمل وتعزيز القيمة المضافة، وتنويع الاقتصاد وتحفيز الاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال، كما يتناول ترسيخ أسس النشاط الصناعي، وتحديد المفاهيم ومكونات القطاع ونطاق تطبيقه، وشروط ممارسة النشاط الصناعي، من خلال إنشاء الوحدات الصناعية ومزاولة النشاط واعتماد المنتجات في السوق، وتدابير الحماية ومراقبة معايير السلامة والصحة الصناعية، وتشجيع الولوج إلى التنمية الصناعية، وتحديد المخالفات وإجراءات إثباتها، وآليات توزيع عائدات الغرامات بما يضمن ثنائية الشفافية والإنصاف، ويفتح آفاقا واعدة لتطوير القطاع.

وفي مقابلة له مع مجلة الشعب الشهرية قال السيد ببكر محمد بابا مدير التنمية والترقية الصناعية «إنه في إطار العناية الكبيرة التي يوليها فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، للنهوض بقطاع الصناعة وتطويره، وتعزيز دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اعتمدت الحكومة، في ديسمبر 2022، استراتيجية وطنية للتصنيع في أفق سنة 2030، باعتبار التصنيع رافعة أساسية لتنويع الاقتصاد الوطني، وتعزيز قدرته على خلق فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة».

وترتكز هذه الاستراتيجية الجديدة للتصنيع على عدة محاور أساسية، تهدف في مقدمتها إلى تثمين مقدراتنا الوطنية الهائلة في مجالات الصيد والتنمية الحيوانية والزراعة والمعادن والطاقات المتجددة، وتحويل هذه المقدرات من مجرد ثروات ومواد أولية إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية.

وتابع قائلا: «ويأتي ذلك بهدف بناء نشاط صناعي وطني قادر على الحد من الاعتماد على الواردات، وتلبية جزء متزايد من احتياجات السوق الوطنية، وخلق العديد من فرص العمل، فضلاً عن رفع القيمة المضافة لثرواتنا الوطنية، التي لا يزال جزء كبير منها يُصدَّر في شكله الخام، بما يحرم الاقتصاد الوطني من جزء مهم من القيمة الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على تحويلها وتصنيعها محلياً».

وأوضح أن الصناعة، بشكل عام، ظلت تعاني خلال السنوات الماضية من فراغ قانوني وغياب إطار تشريعي وتنظيمي متكامل يؤطر النشاط الصناعي ويحدد شروط ممارسته وآليات الرقابة عليه، فضلاً عن تشتت الاختصاصات المتعلقة بهذا النشاط بين مختلف القطاعات، يؤكد السيد مدير التنمية والترقية الصناعية. وقد نشأ هذا الوضع - يضيف السيد ببكر محمد بابا - منذ أن ألغت مدونة الاستثمار لسنة 2002 الأمر القانوني رقم 84-020

الصادر بتاريخ 22 يناير 1984، والمرسوم المطبق له رقم 85-064 الصادر بتاريخ 31 يوليو 1985، دون أن يتم وضع إطار تشريعي متكامل يحل محلهما وينظم النشاط الصناعي بمختلف مراحله ومكوناته.

وقد شكل هذا الفراغ القانوني - حسب وصفه - أحد أبرز التحديات

لكونه يشكل أداة أساسية لدعم التنمية الصناعية، وتحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة، وتهيئة الظروف الملائمة لخلق صناعة وطنية حديثة وقادرة على المنافسة، كما يشجع القانون على بناء صناعة تستفيد من التطور العلمي والابتكار التكنولوجي، وتستجيب للتحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتساهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني واندماجه في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية.

ونبه الى أن القانون يهدف إلى كذلك إلى تعزيز المنافسة وتشجيع الاستثمار الصناعي، بما يسمح ببناء صناعة وطنية قوية وقادرة على المنافسة، وترقية اقتصاد مستدام ومرن وقادر على الصمود أمام مختلف التحولات الاقتصادية، مع إيلاء عناية خاصة لمقتضيات حماية البيئة واحترام المعايير المرتبطة بها.

وبين أن القانون الجديد يتضمن ستة أبواب رئيسية، إضافة إلى باب سابع مخصص للأحكام النهائية والترتيبات الانتقالية، موزعة على خمسين مادة، وقد حرص المشرع من خلال هذه المقتضيات على الإحاطة بمختلف الجوانب الأساسية للنشاط الصناعي، ابتداءً من إنشائه وممارسة نشاطه، مروراً بإقامة الوحدات الصناعية ومراقبتها، وانتهاءً بتنظيم إجراءات المخالفات والعقوبات وآليات دعم القطاع.

فالباب الأول يتضمن فصلين؛ يحدد الفصل الأول منهما كيفية إنشاء النشاط الصناعي، والتعريفات المختلفة لمكونات النشاط الصناعي، بينما يحدد الفصل الثاني مجال تطبيق القانون.

أما الباب الثاني فيتضمن ثلاثة فصول، ويتناول مختلف مراحل النشاط الصناعي، ولا سيما:

- شروط ممارسة النشاط الصناعي؛
- إقامة الوحدة الصناعية؛
- ترخيص قابلية تسويق المنتوج.

ويشكل هذا الباب أحد المكونات الأساسية للقانون، بالنظر إلى ارتباطه المباشر بتنظيم ممارسة النشاط الصناعي وضمان احترام الشروط المطلوبة منذ مرحلة إنشاء الوحدة الصناعية إلى مرحلة تسويق منتجاتها.

ويخصص الباب الثالث لوضع نظام لإجراءات الحماية والتفتيش والأمن الصناعي، بما يضمن احترام القواعد والاشتراطات المتعلقة بممارسة النشاط الصناعي، ويحمي العاملين والمنشآت والمستهلكين، ويساهم في الحد من المخاطر المرتبطة بالأنشطة الصناعية.

أما الباب الرابع فيتضمن فصلين، ويتعلق بالإجراءات التحفيزية للتنمية الصناعية، والبنية التحتية الصناعية، وترقية الجودة.

وتكتسي هذه المقتضيات أهمية خاصة، باعتبار أن تطوير الصناعة لا يرتبط فقط بتنظيم النشاط والرقابة عليه، وإنما يتطلب كذلك توفير بيئة محفزة للاستثمار، وبنية تحتية صناعية ملائمة، وتشجيع المؤسسات الصناعية على الارتقاء بجودة منتجاتها وقدرتها التنافسية.

التي واجهت تطوير القطاع الصناعي، وهو ما دفع السلطات العمومية، انسجاماً مع التوجهات المحددة في الاستراتيجية الوطنية للتصنيع، التي خصصت أحد محاورها للإطار القانوني والتنظيمي للصناعة، إلى العمل على إعداد وإصدار قانون متكامل ينظم النشاط الصناعي ويضع القواعد الأساسية لممارسته وتطويره.

وأكد أن بناء نسيج صناعي وطني متين وقادر على المساهمة الفعلية في تحويل المواد الأولية إلى منتجات صناعية موجهة للاستهلاك المحلي والتصدير إلى الأسواق الخارجية، لا يمكن أن يتحقق دون وجود إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لمتطلبات المرحلة، يضمن وضوح القواعد، ويحدد المسؤوليات، ويوفر بيئة مناسبة للاستثمار الصناعي، ويعزز القدرة على المنافسة، كما يتطلب ذلك مواءمة المؤسسات والهيئات العاملة في القطاع مع مقتضيات ممارسة النشاط الصناعي في مناخ يتسم بالانفتاح على المنافسة والأسواق العالمية، مع ضمان احترام معايير الجودة والسلامة وحماية البيئة.

ومن هذا المنطلق - قال السيد المدير - عملت السلطات العمومية على وضع الإطار القانوني المنشود، من خلال إصدار القانون رقم 034-2025 الصادر بتاريخ 30 يوليو 2025، المتضمن تنظيم النشاط الصناعي، ويكتسي هذا القانون أهمية بالغة، ليس فقط باعتباره الإطار التشريعي الذي يسد الفراغ القانوني الذي ظل قائماً في مجال النشاط الصناعي، وإنما أيضاً

ويخصص الباب الخامس للمخالفات والعقوبات، ويتضمن ثلاثة فصول؛ يتعلق الفصل الأول منها بتحديد المخالفات، في حين يحدد الفصل الثاني إجراءات التحقيق وكيفية إثبات المخالفات، ويخصص الفصل الأخير لتحديد العقوبات المترتبة على مخالفة أحكام ومقتضيات هذا القانون.

أما الباب السادس فيخصص لإنشاء صندوق لدعم الصناعة، يمول بنسبة من متحصل الغرامات، بما يشكل آلية إضافية لدعم القطاع وتعزيز قدراته وتوفير موارد يمكن توجيهها لخدمة أهداف التنمية الصناعية.

ويأتي الباب السابع والأخير متضمناً الأحكام النهائية والترتيبات الانتقالية، بما يسمح بضمان الانتقال المنظم إلى تطبيق المقتضيات الجديدة للقانون، ومواكبة الفاعلين في القطاع خلال مرحلة الانتقال إلى النظام القانوني والتنظيمي الجديد.

ولا شك أن القانون رقم 034-2025 المتضمن تنظيم النشاط الصناعي - يضيف السيد ببكر محمد بابا مدير التنمية والترقية الصناعية - يمثل محطة مفصلية في مسار النهوض بقطاع الصناعة في بلادنا، لما يتضمنه من مقتضيات وتحفيزات ومساطر جديدة تتعلق بالرقابة، والإذن بالتسويق، والجودة، وهي كلها شروط أساسية لتعزيز القدرة التنافسية لقطاعنا الصناعي، وحماية المستهلك، وضمان جودة المنتجات الصناعية المتداولة في السوق الوطنية، كما أن اعتماد منهجية التشاور مع الفاعلين في القطاع الخاص خلال إعداد هذا القانون يشكل عاملاً مهماً في ضمان تقبله وتسهيل تطبيق مقتضياته، باعتبار أن نجاح أي إصلاح تشريعي وتنظيمي يظل مرتبطاً بدرجة انخراط مختلف الفاعلين المعنيين به والتزامهم بتطبيقه.

ومن هذا المنطلق، فإن صدور هذا القانون لا يمثل نهاية مسار الإصلاح، وإنما يشكل لبنة أساسية في برنامج متكامل للنهوض بالقطاع الصناعي، يقوم على توفير الإطار القانوني والتنظيمي الملائم، وتحسين بيئة الاستثمار، وتطوير البنية التحتية الصناعية، وتعزيز الجودة والرقابة، وتشجيع الابتكار، ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الوطنية حسب ما صرح به المدير.

واستطرد قائلا: «تتعزز هذه الديناميكية بالإجراءات والمشاريع المصاحبة، وفي مقدمتها المنطقة الصناعية التي صدر مرسوم إنشائها منذ أشهر، والتي من المنتظر أن تشكل فضاءً ملائماً لاحتضان وتطوير الأنشطة الصناعية، إلى جانب مشروع الباركود الرامي إلى تسهيل مراقبة المنتجات وتسويقها وتعزيز إمكانية تتبعها، فضلاً عن المنصة الرقمية لقطاع الصناعة التي ستساهم في تحديث الخدمات والإجراءات، وتسهيل ولوج المستثمرين والفاعلين الصناعيين إليها، وتعزيز الشفافية والفعالية في إدارة القطاع، وبذلك، تتكامل هذه المبادرات ضمن رؤية شاملة ترمي إلى الانتقال بالصناعة الوطنية من مرحلة التشتت وضعف التأطير إلى مرحلة جديدة قوامها التنظيم، والاستثمار، والجودة، والابتكار، والتنافسية، وخلق القيمة المضافة».

وختم بقوله: «إن الرهان اليوم لا يقتصر على وضع إطار قانوني للنشاط الصناعي، وإنما يتمثل في تحويل هذا الإطار إلى واقع عملي يساهم في بناء قاعدة صناعية وطنية قوية، قادرة على استغلال موارد بلادنا وثرواتها، وتحويلها محلياً، وتلبية جزء متزايد من حاجيات السوق الوطنية، وفتح آفاق جديدة للتصدير، وخلق فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وهو ما يجعل من تطوير الصناعة مسؤولية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص ومختلف الفاعلين، ويتطلب تضافر الجهود لضمان التطبيق الفعلي لمقتضيات القانون، وتوفير الشروط الضرورية لنجاح الإصلاح الصناعي، بما ينسجم مع التوجهات الكبرى لبلادنا، ويجسد العناية التي يوليها فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، للنهوض بالصناعة وجعلها رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا».

المنطقـــــة الصناعيـــــة..

رهان موريتانيا على اقتصاد يصنع المستقبل

إعداد/ محمد العتيق

تعد الصناعة القطاع الثاني في عرف خبراء التنمية وشريان الاقتصاد وشرط نهوض وتقدم الدول والشعوب ففي البلدان التي تنشد التنمية والازدهار الاقتصادي، تتمايز مناطق خاصة تنبض بالآلات وخطوط الإنتاج، تستنكف بمداخنها الشاهقة عن الأحياء السكنية، إنها المناطق الصناعية، تلك المساحات التي تتحول فيها الأفكار الخام إلى منتجات نهائية تغذي الأسواق بحاجيات الحياة ورفاهيتها.

واستثمارا لموقعها الجغرافي المتميز وسعيا منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق قيم مضافة تنهض بالاقتصاد الوطني، قررت السلطات المعنية إقامة منطقة صناعية جنوب العاصمة نواكشوط عند الكلم 20.

شهدت البلاد محاولات سابقة لإنشاء مناطق صناعية، مثل المنطقة الموجودة في الميناء والتي يطلق عليها «ورف» والتي أنشئت في العام 1981، وكذلك المنطقة الموجودة في دار النعيم والتي أنشأت 2014 لكن هذه المناطق ولعدة عوامل بقيت عاجزة عن تحقيق الأهداف المتوخاة.

لذا؛ وعلى منبسط من الأرض بسهول العرية؛ وقع الاختيار لبناء المنطقة الصناعية الجديدة، وفق معايير مناخية تراعي اتجاه هبوب الرياح، منعا لتضرر السكان؛ ومراعاة كذلك للقرب من منافذ التصدير، فموريتانيا تهدف من وراء إنشاء هذه المنطقة إلى زيادة صادراتها والتخفيف من وطأة البطالة.

والصناعة هي القطاع الأكثر قدرة على توفير فرص العمل، لكن دخول المجال الصناعي يتطلب تجاوز عقبات ظلت لعقود المعوق الأساسي لتطوير الصناعة في البلاد، كغياب البنية التحتية والعجز في الطاقة، مشاكل قامت السلطات بالتغلب عليها كما يقول السيد الشيخ سيد محمد أحمدوا المدير العام للصناعة بوزارة الصناعة والمعادن، حيث يرى أن الحكومة؛ بإقامتها لهذه المنطقة الصناعية؛ ستوفر البنية التحية اللازمة لتطوير الصناعة في البلاد وجلب الاستثمارات في هذا المجال، بالإضافة إلى توفير حاجيات المصانع من الطاقة فهذه المنطقة تقع بالقرب من خط الجهد العالي القادم من منتنالي، ومع مشاريع الطاقة الجديدة سيتوفر الكم الكافي لتشغيل المصانع المزمع إنشاؤها، فحسب معطيات وزارة الطاقة و النفط، هناك 73 ميغاوت جديدة ستكون جاهزة بحلول أكتوبر المقبل، وكذلك سيتم توفير 230 ميغاوت خلال عامين و500 ميغاوت خلال ثلاثة أعوام، أي أن الموجود من الطاقة اليوم سيتم مضاعفته خلال ثلاث سنين من الآن.

السيد ادي ولد الزين
وزير المعـــادن والصنـاعة

"إننا ندرك أن قاطرة الصناعة تتطلب بنية تحتية متنوعة وصلبة ومستدامة، لذلك نباشر اليوم إعداد "خطة الأعمال" لواحدة من أكبر المناطق الصناعية في القارة الإفريقية: هذه المنطقة التي ستمتد على مساحة 800 هكتار جنوب العاصمة، ستكون بمثابة القاطرة التي تقود الصناعات التحويلية"

حفل افتتـــاح النسخة الثـــالثة
من معرض "إكسبو صنع في موريتانيا

ويرى السيد المدير العام أنه قبل إنشاء منطقة صناعية جديدة كان لا بد من إعداد إطار قانوني لتنظيم قطاع الصناعة وجلب الاستثمارات في هذا المجال وسد الفراغ القانوني الذي عانى منه القطاع لمدة أربعين عاما، وبتفعيل هذا القانون تم تجميع جميع المصانع والنشاطات التحويلية في البلاد تحت مظلة جهة وصية واحدة وهي المديرية العامة للصناعة.

وأضاف المدير العام أنه بعد استيفاء الشروط القانونية ومراجعة عدة اقتراحات حول الموقع الجغرافي وقع الاختيار على منطقة في العرية على بعد 20 كلم جنوب العاصمة

بمساحة 800 هكتار، شرقي الطريق الدولي الرابط بين العاصمة ومدينة روصو، وفق معايير تراعي القرب من خط الجهد العالي القادم من منتنتالي والقرب من خط مياه آفطوط الساحلي، فالمناطق الصناعية تقام عادة وفق معايير تراعي العامل البيئي والمساحة والقرب من عوامل الانتاج ومنافذ التصدير، مقارنة بالمنطقة الصناعية في دار النعيم، والتي عجزت عن ضم أكثر من 11 مصنعا، فهذه المنطقة الجديدة قادرة على تلبية الطلب والذي بلغ لحد الآن أكثر من تسعين طلبا لإقامة مصانع فيها.

وبخصوص الدراسة الجدوائية للمشروع يقول السيد المدير العام إنه تم فتح المجال لإعداد خطة عمل شاملة، تضم

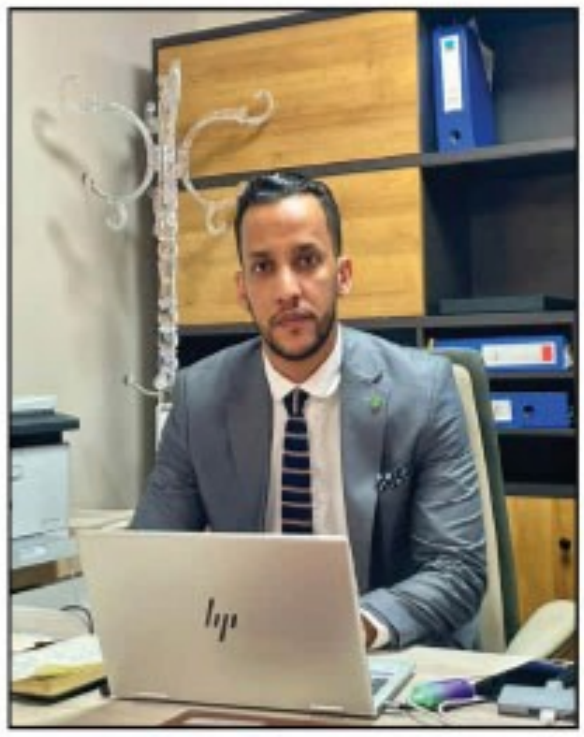

الدراسة البيئية والتسويقية والتوجيهية لأنه لا بد من معرفة الحاجة الكلية من الطاقة ومعرفة التوزيع المناسب للقطاعات الصناعية داخل المنطقة، وفي هذا الصدد تم استقبال 43 طلبا تم اختيار 8 مكاتب لإعداد هذه الدراسة، منوها إلى أنه تم التشديد على أهمية الجانب التقني، فالحكومة تحتاج قبل إنشاء هذه المنطقة لدراسة معمقة لجميع جوانب المشروع، فالحاجة ملحة لدراسة السوق وخصوصا السوق الافريقية الوجهة التصديرية المحتملة الأبرز للمنتجات الصناعية الخارجة من هذه المنطقة.

وأشار إلى أن هذه المنطقة الصناعة ستكون من 10 مناطق صناعية الأكبر في أفريقيا، وسيكون أيضا موقعها الجغرافي القريب من الأسواق الأوروبية والأفريقية والأمريكية عامل جذب للاستثمار في العديد من الصناعات الإنتاجية.

سياسة التصنيع في موريتانيا حكاية تحول استراتيجـــي يستشـــرف المستقبـــل

شهد القطاع الصناعي الموريتاني في السنوات الأخيرة تطورا عميقا في إطاره الاستراتيجي والمؤسسي والقانوني والتشغيلي.

وقد أتاحت الإجراءات المتخذة خلال هذه الفترة تحولاً تدريجياً من إدارة الأنشطة الصناعية إلى وضع سياسة تصنيع عامة حقيقية، تستند إلى رؤية طويلة الأجل، ومؤسسات متخصصة، وإطار تنظيمي مُحدَث، وآليات جديدة لدعم الأعمال.

تطوّر هذا التحوّل على مراحل متكاملة. شملت المرحلة الأولى وضع رؤية استراتيجية وتحديد احتياجات القطاع الصناعي الوطني بشكل أفضل. ركّزت المرحلة الثانية على إعادة الهيكلة المؤسسية وإعداد إطار قانوني جديد. أما المرحلة الثالثة، التي بدأت عام 2025 وتسارعت وتيرتها عام 2026، فتمثّلت في التنفيذ العملي للإصلاحات: اعتماد اللوائح التنفيذية، وإطلاق مشروع منطقة العرية الصناعية، وإعداد البرنامج الوطني للتطوير، ورقمنة الخدمات، وتعزيز معايير الجودة، والتنظيم التدريجي للقطاعات الخاضعة للترخيص.

وقد تبلورت الأهداف في جعل الصناعة محركًا مستدامًا للتنويع الاقتصادي، وتحويل الموارد الوطنية، وخلق فرص العمل، واستبدال الواردات، وتنمية الصادرات ذات القيمة المضافة.

مر هذا التحول بمحطات عديدة:

- وضع الاستراتيجية الوطنية للتصنيع حتى عام 2030؛
- إنشاء مديرية الملكية الصناعية عام 2021؛
- افتتاح مركز توثيق الملكية الفكرية عام 2023؛
- إنشاء المديرية العامة للصناعة عام 2024؛
- إنشاء المكتب الوطني للتقييس والمعايرة (ONANOR)؛
- إنشاء هيكل مسؤول عن إعادة هيكلة وتطوير المنشآت الصناعية؛
- إصدار القانون رقم 2025-034 بتاريخ 30 يوليو 2025، بشأن تنظيم النشاط الصناعي؛
- اعتماد المرسوم رقم 2026-089 /PM بتاريخ 20 مايو 2026، بتنفيذ قانون الصناعة؛
- نشر المرسوم رقم 2026-036 /PM بتاريخ 20 فبراير 2026، بإنشاء منطقة العرية الصناعية؛
- اعتماد القرار رقم 2026-881 بتاريخ 2 يوليو 2026، المتعلق بالمخابز الصناعية ومحلات الحلويات؛
- الموافقة، بتاريخ 20 يونيو 2026، على مشروع المرسوم المتعلق بالمياه المعدنية الطبيعية؛
- إنشاء 80 وحدة صناعية بين عامي 2019 و2026؛
- حصر 246 مصنعًا بحلول عام 2025؛
- تحديد الموقع الجغرافي ودمج 759 وحدة في منصة MMI APP؛
- التطبيق التدريجي للإطار التنظيمي المتعلق بالقياس القانوني، والشهادات، ولجان التقييس الفني؛
- الاعتماد الرسمي، في 31 مايو 2026، للمختبر الوطني للقياس وفقًا لمعيار ISO/IEC 17025:2017؛
- الموافقة على أربعة معايير وطنية في قطاع مصايد الأسماك؛
- إنشاء لجنة تقييس فنية متخصصة في المياه المعدنية الطبيعية، ومواصلة تطوير المعايير الوطنية المطبقة على هذا القطاع؛
- مواصلة أعمال التقييس في قطاعات الزراعة والغذاء، والبناء، وغيرها من القطاعات ذات الأولوية؛
- دعم 12 شركة صغيرة ومتوسطة في مجال إدارة الجودة؛
- إجراء مسح مع 24 شركة كجزء من برنامج التطوير؛
- تدقيق ومنح شهادة ISO 9001:2015 لخمس شركات محلية.

مدونة المعادن في بلادنا:

إصـــــــلاح طال انتظـــــــاره

إعداد/ فاطمة السالمه محمد المصطفى

يمثل قطاع التعدين حجر الزاوية للاقتصاد الوطني، باعتباره أحد الدعامات الثلاث للاقتصاد الوطني، ما حدا ببعض المختصين إلى القول إن بلادنا توفرت على احتياطات ضخمة من مختلف أنواع المعادن، وبإمكانيات تجاوزت 2.000 مؤشر معدني.. فهل من تعريف مختصر لمدونة المعادن؟ وما مدى إسهامها في جذب المستثمرين الدوليين والمحليين؟

وهل يمكن الحصول على أرقام بهذا الصدد؟ وما الأهداف الأساسية لمدونة المعادن؟ وما دورها في المجال المعدني عموما؟

وما مردوديتها على الدخل القومي؛ وكذا المواطن؟ وما الذي تحقق لقطاع التعدين في ظل مدونة المعادن؟ وما مدى استفادته من التطبيق العملي لنصوصها؟ وماذا عن مشروع مدونة المعادن الجديدة، وما الآمال المعلقة عليه؟ وما أكبر تحديات تحيين المدونة؛ وكيف يمكن التغلب عليها؟ وما الآفاق المستقبلية لقطاع التعدين في ظل التحيين المرتقب؟

وللحصول على إجابات شافية لتلك التساؤلات وسبر أغوار التعدين ومدونته في البلد.. أجرت مندوبة مجلة الشعب لقاء خاصا مع المدير العام للمعادن والجيولوجيا بوزارة البترول والمعادن والطاقة المهندس محمد ولد امحمد.. الذي رد على تساؤل بخصوص مدى توفر بلادنا على احتياطات ضخمة من مختلف أنواع المعادن بإمكانيات تجاوزت 2.000 مؤشر معدني، قال المدير

العام للمعادن والجيولوجيا المهندس محمد ولد امحمد معرفا المدونة المعدنية بأنها «المنظومة القانونية والتنظيمية التي تسير قطاع المعادن في كل بلد». فهي تعتبر عند الكثير من القانونيين «نصا سياديا» كالدستور، لأن لكل بلد مدونته المعدنية التي تعكس خصوصيته.

ومن جهة أخرى تزخر بلادنا؛ ولله الحمد؛ بإمكانيات معتبرة من العديد من المؤشرات المعدنية والتي تصنف في المدونة المعدنية في 7 مجموعات على أساس وجودها في الأرض وتقارب صفاتها الفيزيائية والكيميائية كما يلي:

• المجموعة1: الحديد، المنغنيز، التيتان (الصخري)، الكروم، الفاناديوم؛

• المجموعة 2: النحاس، الرصاص، الزنك، الكادميوم، الجرمانيوم، الإنديوم، السلينيوم، التلور، الموليبدن، القصدير، التونغستين، النيكل، الكوبالت، البلاتينوئيد، الذهب، الفضة، المغنسيوم، الأنتيموان، الباريوم، البور، الفلور، الكبريت، الزرنيخ، البزموت، السترونتيوم، الزئبق، التيتان والزركنيوم (الرملي) والتربة النادرة؛

• المجموعة 3: الفحم والمواد الأخرى المتحجرة والقابلة للإحتراق؛

• المجموعة 4: اليورانيوم والعناصر المشعة الأخرى؛

• المجموعة 5: الفوسفات، البوكسيت، أملاح الصوديوم والبوتاسيوم، الشب، السلفات غير القلوية الطينية وجميع المواد المعدنية الأخرى المستخدمة لأغراض صناعية، كل الصخور الصناعية أو التجميلية، باستثناء المواد المعدنية للمقالع، المستغلة لأغراض صناعية كالأميانت والطلق والميكا والغرافيت والصلصال والبيروفيليت والعقيق اليماني والحلقدونية والأوبال؛

• المجموعة 6: الياقوت، اللازورد، الزمرد، الغرينا، البيريل، الزبرجد وكافة الأحجار الكريمة الأخرى؛

• المجموعة 7: الماس.

وفي معرض حديثه عن مدى إسهام مدونة المعادن في جذب المستثمرين الدوليين والمحليين قال: «أجمع خبراء القانون على أن إسهام المدونة المعنية يتعاظم بقدر ما تمكنت من التوضيح، بصفة دقيقة، لحقوق وواجبات المستثمر والدولة وجعل إجراءات الحصول على رخص البحث والاستغلال شفافة وسريعة وكذا توفير استقرار قانونيّ وضريبيّ للمستثمر».

مذكرا بأنه لم تتغير مساهمة قطاع الاستخراج في الناتج المحلي الإجمالي كثيراً خلال السنوات الخمس الماضية؛ إذ بلغت 20.93% في عام 2020 مقابل 19.39% في عام 2024. وقد لامست مساهمته في ميزانية الدولة 25% في عام 2024، رغم أنها تظل دون النسب المئوية المسجلة في عامي 2021 و2022.

أما الصادرات، فقد بلغت مساهمة قطاع التعدين في إجمالي صادرات موريتانيا 77.89% في عام 2024، كما تجاوزت صادرات الذهب صادرات الحديد والنحاس.

وقد سجل التشغيل المباشر نمواً بين 2022 و2024 مع انخفاض عدد العمال الأجانب بمقدار 6 موظفين.

أما بخصوص الأهداف الأساسية لمدونة المعادن فتتمثل في موريتانيا، كغيرها من البلدان، في تنظيم استغلال الموارد المعدنية وضمان الاستفادة القصوى للاقتصاد الوطني منها. وتتلخص أبرز هذه الأهداف في:

• تنظيم أنشطة التعدين: وضع قواعد واضحة للاستكشاف، والاستغلال، ومنح الرخص والامتيازات.

• جذب الاستثمار: توفير إطار قانوني مستقر وشفاف يشجع المستثمرين المحليين والأجانب.

• حماية الموارد والثروة الوطنية: ضمان استغلال الثروات المعدنية بطريقة تحقق أكبر قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

• تعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة

واستغلال الموارد الطبيعية.
• حماية البيئة وتقليل الآثار السلبية للأنشطة التعدينية.
• حماية حقوق العاملين والمجتمعات المحلية وتحسين الجوانب الاجتماعية المرتبطة بالتعدين.
• تنمية المحتوى المحلي وزيادة مساهمة قطاع التعدين في التشغيل والتنمية الاقتصادية.
ويجدر التنويه إلى أن هذه الأهداف تتوافق مع التوجه الحالي في موريتانيا لمراجعة مدونة المعادن، حيث أكدت الحكومة في 2026 أهمية الحوكمة، وجذب الاستثمار، والشفافية، والاستدامة، والإنصاف، وتعظيم القيمة المضافة للموارد المعدنية وحماية البيئة.
ولمعرفة دور مدونة المعادن في المجال المعدني عموما ومدى مردوديتها على الدخل القومي وكذا المواطن، يقول المدير العام للمعادن والجيولوجيا: «تكتسي مردودية المدونة المعدنية على الاقتصاد الوطني في بلادنا أهمية بالغة، لكن أثرها المباشر على المواطن أقل بكثير من وزنها في الاقتصاد. وتظهر بيانات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
(ITIE)، أن الصناعات الاستخراجية ساهمت بحوالي 18.91% من الناتج المحلي الإجمالي، و76.28%
الصادرات، و22.73% من إيرادات الحكومة، و5.83% من العمالة في البيانات المعروضة لديها..»
وأوضح أن المشكلة الحقيقية تتجلى في أن حجم التعدين لا يعني تلقائيًا ارتفاع دخل المواطن بنفس النسبة. فالصناعات الاستخراجية كثيفة رأس المال أكثر من كونها كثيفة العمالة؛ ولذلك، رغم أنها تمثل نحو 19% من الناتج، فإن مساهمتها في العمالة لا تتجاوز نحو 6% وفق بيانات ITIE، أما بالنسبة للقيمة المضافة المحلية فإذا صدّرت موريتانيا خام الحديد أو الذهب في صورته الأولية، فإن جزءًا كبيرًا من القيمة الاقتصادية يتحقق خارج البلاد، أما إذا توسعت في المعالجة والتحويل والتصنيع محليًا، فسيكون الأثر أكبر على الشركات الوطنية، والوظائف، والأجور، والضرائب، والخدمات المرتبطة بالتعدين، وفي الختام؛ يضيف مدير المعادن؛ أنه يمكن القول إن التعدين هو أحد أعمدة الاقتصاد الموريتاني، لكنه ليس بالضرورة أحد أعمدة دخل المواطن الموريتاني بالقدر نفسه.
وفي رده على سؤال عما تحقق لقطاع التعدين في ظل مدونة المعادن وما مدى استفادته من التطبيق العملي لنصوصها
يقول المدير العام للمعادن: «شهد الإطار القانوني الموريتاني، المطبق على الأنشطة التعدينية، تطورًا تدريجيًا، استجابةً للتحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، في ظل انفتاح القطاع أمام المستثمرين الخواص، وظهور المعايير الدولية في مجال حوكمة الصناعات الاستخراجية، فكانت أول مدونة معدنية عرفتها بلادنا أعدت 1977 وقد كانت دون المستوى من حيث شموليتها ووضوحها.
وفي السياق نفسه.. فقد شهد هذا الإطار القانوني أول إصلاح جوهري سنة 1999، من خلال اعتماد القانون رقم 99-013 الصادر بتاريخ 23 يونيو 1999، المتعلق بالمدونة المعدنية، وقد أرسى قانونًا حديثًا يهدف إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة، وتوضيح إجراءات منح الرخص والامتيازات المعدنية، وتحديد حقوق والتزامات المشغلين في القطاع المنجمي.»
ويضيف السيد المدير أنه في بداية الألفية الثانية؛ ومع النمو القوي للطلب العالمي على الموارد المعدنية؛ شرعت موريتانيا في إصلاح ثانٍ أكثر طموحًا، تجسّد في اعتماد القانون رقم 2008-011 الصادر بتاريخ 27 أبريل 2008، والذي لا يزال يشكل، حتى اليوم، الأساس القانوني لنظام القطاع، واستهدف هذا الإصلاح أساسًا تعزيز جاذبية القطاع، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتحسين الأمن القانوني للاستثمارات، وتقريب التشريع الموريتاني من أفضل الممارسات الدولية.
وقد خضع قانون التعدين لسنة 2008 لاحقًا لعدة تعديلات، هدفت إلى تكييف النظام القانوني مع المستجدات الاقتصادية الجديدة وتطلعات الدولة، ومن أبرزها: القانون رقم 2009-026 الذي أقرّ المشاركة المجانية للدولة في رأسمال شركات الاستغلال المنجمي، والقانون رقم 2012-012 المتعلق بإنشاء صندوق مخصص للتكوين والتدريب في المجال المنجمي، وفرض ضريبة على الأرباح الناتجة عن التنازل عن الامتيازات المعدنية، وتنظيم الاتفاقيات التعدينية، وإقرار اتفاقية تعدين نموذجية تهدف إلى توحيد وتنظيم العلاقات التعاقدية بين الدولة والمستثمرين.
وهكذا يعكس تطور الإطار القانوني الموريتاني إرادةً مستمرة للدولة للتوفيق بين جذب الاستثمارات التعدينية، وتثمين الموارد الوطنية، وحماية البيئة، وتحسين حوكمة القطاع، من خلال انضمام موريتانيا إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (ITIE)، بما يعزز الشفافية في إدارة القطاع المنجمي، ويسعى إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة للعائدات المعدنية.
وبخصوص سؤال عن مشروع مدونة المعادن الجديدة، والآمال المعلقة عليه، يقول المهندس محمد ولد امحمد: «تمشيا مع نهج الإصلاح والتحيين للإطار القانوني، الذي تبنته بلادنا، الهادف إلى تعديل المدونة المعدنية، من فترة لأخرى، لجعلها جذابة، تحقق معادلة الجمع بين استقرار حقوق المستثمر و شفافية منح الرخص و تنافسية النظام الجبائي وحماية البيئة و زيادة القيمة المضافة المحلية، مبينا أن قطاع المعادن أكمل مراجعة وتعديل المدونة المعدنية الحالية الجديدة والتي من المتوقع أن يصادق عليها خلال الدورة البرلمانية المقبلة..»
ومن المتوقع، يضيف المدير العام للمعادن، أن يكون للمدونة الجديدة الأثر الإيجابي على جذب الاستثمارات التعدينية وتثمين الموارد الوطنية وحماية البيئة وتحسين حوكمة القطاع ومزيد من الشفافية في إدارة القطاع المنجمي وتحقيق توزيع أكثر عدالة للعائدات المعدنية (la rente minière)، متحدثا عن أكبر تحديات تحيين المدونة المعدنية؛ وكيف يمكن التغلب عليها، موضحا أن أكبر التحديات لمراجعة وتعديل المدونة المعدنية هو مواكبة التطور التكنولوجي والجيولوجي، حيث إن تقنيات الاستكشاف والاستخراج والمعالجة تتطور بسرعة، لذلك يجب أن تظل النصوص مرنة وقابلة للتحديث، مؤكدا ضرورة تحقيق التوازن بين الاستثمار وحماية البيئة بحيث لا يكون تشجيع الاستثمار المعدني على حساب المياه والتربة والتنوع البيولوجي أو صحة السكان.
وأشار السيد المدير إلى أن ضمان حقوق المجتمعات المحلية قد يتعارض مع المشاريع المنجمية لتأثيرها المباشر في الأراضي وموارد السكان، ما يجعل التشاور والتعويض

والعدالة المجالية تحديات أساسية، منبها إلى أن تبسيط المساطر وتحقيق الشفافية وطول إجراءات الترخيص وتعدد المتدخلين قد يعرقل الاستثمار، بينما غياب الشفافية قد يضعف الثقة في القطاع.

وأبرز أن مواكبة التحولات العالمية، والانتقال الطاقي زاد أهمية معادنَ استراتيجيةٍ مثل الليثيوم والكوبالت والنحاس وغيرها، وهو ما يتطلب إطاراً قانونياً يشجع الاستكشاف والاستثمار المسؤول، كما أن تقوية الرقابة ومحاربة الاستغلال غير المنظم لا يكفي لتحديث القانون؛ بل يجب أن تكون هناك مؤسسات قادرة على مراقبة احترام شروط الاستغلال والسلامة والبيئة..

أما بخصوص كيفية التغلب على هذه التحديات فيرى المدير العام للمعادن أن ذلك يتم عن طريق إجراء تقييم شامل للمدونة الحالية وتحديد النصوص التي أثبت التطبيق العملي قصورها، وإشراك الدولة والشركات والمجتمع المدني والخبراء والمجتمعات المحلية في إعداد التعديلات، واعتماد رقمنة كاملة للمساطر المتعلقة بالرخص وتتبع المشاريع، ووضع قواعد واضحة للاستثمار، مع تبسيط الإجراءات دون إضعاف الرقابة، و تعزيز الالتزامات المتعلقة بحماية البيئة وإعادة تأهيل المواقع المنجمية بعد انتهاء الاستغلال، مع ضمان توزيع أكثر عدالة للمنافع الاقتصادية على المناطق والمجتمعات المتأثرة بالتعدين، وإنشاء آلية حتى لا تضطر الدولة إلى انتظار سنوات طويلة قبل مواكبة التطورات.

كما أن التحدي الأكبر هو الانتقال من مدونة تركز أساساً على تنظيم استخراج المعادن إلى إطار متكامل يوازن بين جاذبية الاستثمار، السيادة على الموارد، حماية البيئة، حقوق السكان، والتنمية المستدامة.

وعن الآفاق المستقبلية لقطاع التعدين في ظل التحيين المرتقب؛ فيقول المدير العام للمعادن إنه يمكن أن يشكل تحيين المدونة المعدنية المرتقب نقطة تحول في القطاع وتتلخص الآفاق المستقبلية للقطاع فيما يلي:

1. زيادة جاذبية الاستثمار المعدني:

فمن المنتظر أن يؤدي وجود إطار قانوني أكثر وضوحاً واستقراراً وشفافية إلى تعزيز ثقة المستثمرين، خاصة في المشاريع طويلة الأجل.

وقد أكدت موريتانيا حديثاً توجهها نحو وضع أطر تنظيمية مستقرة لجذب الاستثمارات التعدينية.

2. تنويع الثروة المعدنية:

لن يبقى التركيز محصوراً في الحديد والذهب؛ فهناك توجه نحو تطوير الفوسفات واليورانيوم والتربة النادرة والمعادن الحرجة.. ففي يوليو 2026 وقعت موريتانيا والولايات المتحدة اتفاقاً للتعاون في المعادن الحرجة والعناصر الأرضية النادرة.

3. الانتقال من تصدير الخام إلى خلق قيمة مضافة:

الأفق الأهم هو تطوير المعالجة والتحويل محلياً، بما يخلق صناعات مرتبطة بالمعادن وفرص عمل ويزيد العائد الاقتصادي بدل الاكتفاء بتصدير المواد الأولية.. وهذا يتماشى مع الرؤية الحكومية لجعل موريتانيا قطباً تعدينياً وصناعياً.

4. تطوير التعدين الأهلي وشبه الصناعي :

يمكن أن يؤدي تحديث الإطار القانوني إلى تنظيم أفضل للمنقبين، وتحسين شروط السلامة والبيئة، ورفع المردودية.

وتستهدف استراتيجية «معادن موريتانيا» 2024 – 2029 إلى عصرنة هذا النشاط وإدخال تقنيات معالجة أكثر ملاءمة للبيئة.

5. تعزيز الشفافية والرقمنة:

الاتجاه نحو الرقمنة، مثل إطلاق نظام «معدني» لتسيير التعدين الأهلي وشبه الصناعي، يمكن أن يجعل منح الرخص وتتبع النشاط أكثر شفافية وكفاءة.

6. تحسين العائد الاجتماعي والاقتصادي :

إذا اقترن تحيين المدونة بسياسة قوية للمحتوى المحلي، فمن الممكن أن تستفيد المناطق المنجمية بصورة أكبر من الاستثمارات عبر التشغيل، والخدمات، والبنية التحتية، وتنمية المؤسسات المحلية.

وقد أعلنت الحكومة في 2026 بدء أعمال اللجنة الوطنية للمحتوى المحلي.

ويمكن تلخيص الأفق المستقبلي في الانتقال من «استخراج المعادن» إلى «بناء اقتصاد معدني متكامل»: قانون أكثر وضوحاً، استثمارات أكبر، تنويع للمعادن، تصنيع ومعالجة محلية، تعدين أهلي أكثر تنظيماً، وحماية أفضل للبيئة والمجتمعات المحلية.

لكن نجاح التحيين سيظل مرتبطاً بمدى تطبيق النصوص فعلياً، واستقرار القواعد، وشفافية منح الرخص، وقوة الرقابة، وقدرة الدولة على تحويل الاستثمارات المعدنية إلى قيمة مضافة محلية .

المدير العام للمعادن والجيولوجيا بوزارة المعادن:

أكثر من 70٪ من الإمكانات التعدينية الواعدة في موريتانيا يجري استكشافها

إعداد: أحمد ولد مولاي امحمد

قال المدير العام للمعادن والجيولوجيا بوزارة المعادن والصناعة إن بلادنا تمتلك أكثر من ألف مؤشر معدني... وتنوعا غير مسبوق في الاستكشاف خلال 2019-2026

وأوضح المدير العام، المهندس محمد ولد آمحمد، أن باطن الأرض الموريتانية يجري العمل على استكشافه، مع ما حققته البلاد تاريخياً من اكتشافات لمكامن عالمية المستوى، من بينها الحديد في الزويرات، والذهب في تازيازت، والنحاس والذهب في قلب أم أقرين في أكجوجت.

وأوضح المدير العام أن بلادنا، التي تبلغ مساحتها 1,030,700 كيلومتر مربع، تضم تشكيلات جيولوجية كبرى تمتد أعمارها من العصر الأركي إلى العصور الجيولوجية الحديثة، مشيراً إلى أن أكثر من 1000 مؤشر لمواد معدنية تم تسجيلها رسمياً في مختلف أنحاء البلاد.

وأضاف أن الوحدات الجيولوجية الكبرى، ممثلة في دروة الرقيبات، وسلسلة الموريتانيد، وحوض تاودني، والحوض الرسوبي الساحلي، جرى رسم خرائط عامة لها، إلا أن أعمال الاستكشاف التفصيلية لا تزال محدودة مقارنة بالمساحة الإجمالية للبلاد.

وأشار إلى أن معظم المعطيات الجيولوجية القديمة كانت تفتقر للشمولية والدقة، وهو ما عملت الدولة، من خلال الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية، على الشروع في تطويره وتدقيق البحث وتعميمه على مساحات أوسع.

وتيرة الاستكشاف تتقدم بشكل متواصل

ووصف المدير العام للمعادن والجيولوجيا وتيرة الاستكشاف المعدني في موريتانيا بأنها متقدمة، وهي مستمرة ومطمئنة من حيث النوعية، مشيراً إلى أن البلاد أصبحت تستقطب شركات تعدين واستكشاف كبرى وشركات متخصصة قادمة من أمريكا الشمالية وأوروبا وأستراليا وآسيا وإفريقيا.

وقال إن هذه الشركات تمتلك قدرات مالية وتقنية مهمة، وأبدت اهتماماً بطيف واسع من المواد المعدنية، من بينها الذهب والحديد والنحاس واليورانيوم والتربة المعدنية والكوارتز والعناصر الأرضية النادرة.

وأكد أن الدولة عملت، بالتوازي مع ذلك، على تعزيز قدراتها المؤسسية، خصوصاً من خلال الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية (ANARPAM)، التي تضطلع بأعمال رسم الخرائط الجيولوجية والترويج

للاستثمار المعدني، إضافة إلى البحوث التي تنفذها الدولة بهدف تحسين المعرفة الأساسية بالجيولوجيا الوطنية.

كما أشار، المدير العام، المهندس محمد ولد آمحمد، إلى جهود تحديث نظام المعلومات الجيولوجية والتعدينية (SIGM) وقواعد البيانات الجيولوجية والسجل المعدني، بما يعزز

الشفافية ويسهل وصول المستثمرين إلى المعلومات الجيولوجية والعلمية ويقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في مجال الاستكشاف.

2019 - 2026 تنويع كبير في الاستكشافات

واعتبر المدير العام للجيولوجيا والمعادن أن الفترة الممتدة بين 2019 و2026 شكلت تحولاً نوعياً مقارنة بالعقود السابقة، من خلال تنويع المواد التي شملتها عمليات الاستكشاف وتعزيز الإطار المؤسسي للقطاع.

وأوضح أن أبرز المؤشرات المسجلة خلال هذه الفترة تشمل تأكيد وتوسيع مشاريع واعدة لليورانيوم في شمال البلاد، خصوصاً في محيط بئر أم اقرين، إلى جانب تحديد مؤشرات معدنية واعدة للذهب والنحاس في منطقة سيليبابي وكيدي ماغه على امتداد سلسلة الموريتانيد.

وأشار كذلك إلى إحراز تقدم في تقييم مكامن الفوسفات في بوفال بولاية الترارزة، إضافة إلى إثبات وجود موارد مهمة من التربة المعدنية الثقيلة على امتداد الساحل الأطلسي، ولاسيما الزركون والإلمنيت والروتيل والتيتانيوم.

كما تحدث عن تحديد مؤشرات مهمة للمنغنيز في منطقة امبود بولاية كوركول، فضلاً عن تقدم عدد من مشاريع الذهب والحديد والكوارتز إلى مراحل متقدمة من دراسات الجدوى وتقدير الموارد وفق المعايير الدولية، بما فيها 43 NI-101 وJORC.

تنظيف السجل المعدني وإبعاد الرخص غير النشطة

وفي مجال تنظيم القطاع، قال المدير العام، المهندس محمد ولد آمحمد، إن الوزارة نفذت خلال الفترة نفسها عملية واسعة لتصفية ملفات طلبات رخص البحث التي ظلت عالقة لسنوات طويلة.

وأوضح أن سحب الرخص غير النشطة أو التي وصفها بالمضاربية ساهم في تطهير المجال المعدني وتحرير مساحات استراتيجية يمكن إتاحتها أمام مستثمرين ومشغلين أكثر جدية والتزاماً.

أربع تحديات رئيسية أمام الاستكشاف

وفي المقابل، أشار المدير العام إلى وجود عدد من التحديات التي ظلت تواجه قطاع الاستكشاف المعدني، وفي مقدمتها مراجعة وتنسيق الإطار القانوني المنظم للقطاع، بما يضمن تعزيز تنافسية موريتانيا على المستوى الدولي، مع تحقيق التوازن بين تعظيم العائدات الوطنية وضمان ربحية الاستثمارات الخاصة.

كما أشار إلى أن العمل جار لتوسيع نطاق الخرائط الجيولوجية التفصيلية، خصوصاً بمقياس 50.000/1، وتوفير مزيد من البيانات الجيوفيزيائية عالية الدقة في المناطق ذات الإمكانات التعدينية.

وأضاف أن اتساع مساحة البلاد يمثل تحدياً لوجستياً، بسبب ارتفاع تكاليف الوصول إلى الطرق والمياه الصناعية والطاقة التنافسية، خصوصاً في المناطق النائية من الشمال والشرق.

أما التحدي الرابع، بحسب المدير العام للجيولوجيا والمعادن، فيتمثل في تمويل عمليات الاستكشاف المبكرة، التي تتطلب رؤوس أموال مرتفعة المخاطر، وتتأثر بشكل كبير بالظروف الاقتصادية وأسعار المعادن في الأسواق العالمية.

أكثر من 70٪ من الإمكانيات الواعدة لم تستكشف

وأكد المدير العام، المهندس محمد ولد امحمد، أن الإمكانيات التعدينية

غير المستكشفة في موريتانيا لا تزال قائمة، مقدراً أن حوالي 70 إلى 80% من المساحة الجيولوجية الواعدة في البلاد لم تخضع للاستكشاف الكافي حتى الآن.

وأوضح أن أجزاء واسعة من سلسلة الموريتانيد والمناطق الأركية في دروة الرقيبات يجري العمل عليها بغية استكشاف أعمق باستخدام التقنيات الحديثة، بما فيها الجيوفيزياء العميقة والنمذجة ثلاثية الأبعاد، بحثاً عن الذهب والنحاس والحديد والمنغنيز والنيكل ومجموعة معادن البلاتين.

كما اعتبر أن موريتانيا تمتلك إمكانيات واعدة في المعادن الاستراتيجية المرتبطة بتحول الطاقة، مثل الليثيوم والعناصر الأرضية النادرة والكوبالت والفاناديوم والتيتانيوم واليورانيوم، رغم أن جزءاً كبيراً من هذه الإمكانيات لم يخضع سوى لعمليات استكشاف أولية.

وأضاف أن حوض تاودني والتكوينات الساحلية يحتويان بدورهما على إمكانات كبيرة من المعادن الصناعية ومواد البناء، بما فيها الفوسفات والجبس والملح والبوتاس والحجر الجيري الصناعي والأحجار الزخرفية، مثل الغرانيت والكوارتز.

موريتانيا تراهن على المعادن الحرجة والحديد الأخضر

وبخصوص مستقبل القطاع، قال المسؤول إن آفاق التعدين الموريتاني تبدو واعدة، وأن الاستراتيجية المستقبلية تقوم على أربعة محاور رئيسية.

ويتمثل المحور الأول في تعزيز موقع موريتانيا في سوق المعادن الحرجة ومعادن تحول الطاقة، بما يجعلها مورداً مهماً لليورانيوم والتربة المعدنية والليثيوم والنحاس وغيرها من المواد اللازمة للتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

أما المحور الثاني فيتمثل في تطوير الحديد الأخضر والاستفادة من التكامل بين موارد الحديد الهائلة في منطقة تيرس زمور/الزويرات والمشاريع الكبرى للهيدروجين الأخضر الجاري تطويرها في البلاد.

وأوضح أن الهدف، على المدى البعيد، يتمثل في إنتاج الحديد المختزل مباشرة بالهيدروجين (DRI) والصلب الأخضر، بما يسمح بتحقيق قيمة مضافة محلية أكبر بكثير من مجرد

تصدير خام الحديد.

ويركز المحور الثالث على تثمين الموارد المعدنية وتحويلها محلياً، من خلال تطوير عمليات إثراء وتركيز الخامات، وإنتاج الأسمدة القائمة على فوسفات بوفال، وتحويل الكوارتز والأحجار الزخرفية.

أما المحور الرابع فيتعلق باستكمال إصلاح الإطار التنظيمي للقطاع وتوفير رؤية طويلة الأمد للمستثمرين واستقرار النظام الضريبي، مع تعزيز المحتوى المحلي والتشغيل والتنمية المجتمعية.

أربع مناطق جيولوجية رئيسية للثروة المعدنية

وحدد المهندس المدير العام، محمد ولد امحمد، أربع مجالات جيولوجية رئيسية تتركز فيها أغلب الإمكانات المعدنية الموريتانية.

دروة الرقيبات

وتغطي مناطق في تيرس زمور وإنشيري وآدرار، وتضم خصوصاً الحديد والذهب واليورانيوم والكوارتز والنيكل ومجموعة معادن البلاتين. وتندرج ضمنها مشاريع ومكامن الزويرات للحديد، وتازيازت للذهب، وبئر أم اقرين لليورانيوم، وتيجيريت.

سلسلة الموريتانيد

وتشمل مناطق أكجوجت وكوركول وكيدي ماغه، وتتميز بإمكانات في النحاس والذهب والمنغنيز والحديد والكروم.

ومن أبرز المواقع المرتبطة بها قلب أم اقرين/أكجوجت للنحاس والذهب، وامبود للمنغنيز، ومناطق سيليبابي للذهب والنحاس.

حوض تاودني

يمتد في مناطق من الحوضين وتكانت وآدرار، ويضم إمكانات مهمة من الفوسفات والجبس والملح والحجر الجيري، إضافة إلى مؤشرات مرتبطة بالمحروقات.

الحوض الرسوبي الساحلي

ويمتد على المناطق الساحلية في الترارزة وإنشيري وداخلة نواذيبو ووادي النهر، ويتميز خصوصاً بإمكانات الرمال المعدنية الثقيلة، مثل الزركون والإلمنيت والروتيل والتيتانيوم، إضافة إلى الفوسفات والملح.

قطاع مرشح لمرحلة جديدة

وتشير المعطيات التي قدمها المدير العام للجيولوجيا والمعادن، إلى أن بلادنا تدخل مرحلة جديدة في قطاع التعدين، لا تقوم فقط على تعزيز إنتاج معادن الحديد والذهب والنحاس التقليدية، وإنما تتجه إلى تنويع القاعدة المعدنية لتشمل اليورانيوم والتربة المعدنية والمنغنيز والكوارتز والمعادن المرتبطة بالطاقة النظيفة.

كما أن تقدير المدير العام بأن 70–80% من المساحة الجيولوجية الواعدة التي يجري العمل على استكشافها يعكس حجم الإمكانات التي يمكن أن تفتحها أعمال الاستكشاف الحديثة خلال السنوات المقبلة.

وبحسب هذه الرؤية، فإن التحدي بالنسبة لموريتانيا لم يعد يقتصر على اكتشاف مكامن جديدة للثروات المعدنية، وإنما يتمثل أيضاً في تحويل هذه الموارد إلى قيمة اقتصادية محلية أكبر، من خلال التصنيع والتحويل، وتطوير البنية التحتية، وجذب الاستثمارات النوعية، وتعزيز المحتوى المحلي، بما يجعل قطاع التعدين أحد محركات التنويع الاقتصادي في البلاد.

إدارة الصناعة:

مؤسسات متخصصة وإطار تنظيمي حديث

إعداد/ محمد الأمين الأغظف

شهد القطاع الصناعي الموريتاني، خلال الفترة الممتدة من سنة 2019، إلى يوليو 2026، تطوراً عميقاً في إطاره الاستراتيجي والمؤسسي والقانوني والعملياتي.

وقد مكنت الجهود المبذولة خلال هذه الفترة من الانتقال تدريجياً من إدارة يغلب عليها الطابع الإداري للأنشطة الصناعية، إلى بناء سياسة عمومية حقيقية للتصنيع، تستند إلى رؤية طويلة المدى، ومؤسسات متخصصة، وإطار تنظيمي حديث، وأدوات جديدة لمواكبة المؤسسات.

وأكد المدير العام للصناعة الشيخ سيدي محمد ولد احمدوا، في لقاء مع «الشعب»، أن هذه التحولات قد مرت بعدة مراحل متكاملة، تمثلت المرحلة الأولى في تحديد رؤية استراتيجية وتحسين تشخيص احتياجات النسيج الصناعي الوطني. أما المرحلة الثانية، فقد ركزت على إعادة الهيكلة المؤسسية وإعداد إطار قانوني جديد. وبدأت المرحلة الثالثة سنة 2025، وتسارعت خلال سنة 2026، حيث اتسمت بالتنفيذ العملي للإصلاحات من خلال اعتماد النصوص التطبيقية، وإطلاق مشروع المنطقة الصناعية بالعرية، وإعداد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات، ورقمنة الخدمات، وتعزيز الجودة، والتنظيم التدريجي للقطاعات الخاضعة للترخيص.

رافعة مستدامة

ويتمثل الهدف المنشود في جعل الصناعة رافعة مستدامة لتنويع الاقتصاد، وتحويل الموارد الوطنية، وخلق فرص العمل، والإحلال محل الواردات، وتنمية الصادرات ذات القيمة المضافة لذلك كان لابد من استراتيجية توجه القطاع الصناعي نحو الأهداف المراد تحقيقها.

استراتيجية وطنية لتوجيه التصنيع في أفق 2030

وأوضح المدير العام أن إعداد الاستراتيجية الوطنية للتصنيع في أفق 2030، خلال 2023، شكل إحدى أبرز الخطوات التي تحققت خلال الفترة.

رؤية متكاملة

وقد مكنت هذه الاستراتيجية من تحديد رؤية متكاملة للتنمية الصناعية الوطنية، وتحديد الشعب التي تتوفر على أكبر إمكانات للتحويل وخلق القيمة.

وتهدف الاستراتيجية إلى تطوير صناعة:

- متنوعة؛
- تنافسية؛
- مستدامة؛
- أكثر اندماجاً في الاقتصاد الوطني؛
- مولدة لفرص العمل؛
- قائمة على استخدام أكبر للموارد المحلية؛
- قادرة على المساهمة في خفض الواردات وزيادة الصادرات.

وتشمل الشعب ذات الأولوية الصيد، والزراعة، والثروة الحيوانية والموارد

الرعوية، والمنتجات المعدنية، والمحروقات والطاقات المتجددة، والصناعات الدوائية والصحية، بالإضافة إلى الأنشطة الرقمية والمبتكرة.

كما تولي الاستراتيجية اهتماماً خاصاً بتنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة القادرة على توفير المعدات، والمواد الاستهلاكية، والخدمات الفنية، والخدمات اللوجستية، والصيانة للصناعات الاستخراجية الكبرى.

وقد مكنت هذه الرؤية من تطوير العمل العمومي من منطق المعالجة المنفصلة للملفات إلى سياسة منظمة حول الشعب والبرامج والمشاريع الهيكلية.

تعزيز البنية المؤسسية للقطاع

تطلب تنفيذ السياسة الصناعية إعادة تنظيم تدريجية للهياكل الإدارية والفنية.

أسس متينة وتنفيذ يتعين استكماله

وقال المدير العام إن الفترة الممتدة من 2019 إلى يوليو2026، مكنت من إرساء الأسس الرئيسية لسياسة صناعية حديثة.

وتتمثل أبرز المكتسبات الهيكلية في:

- تحديد استراتيجية وطنية؛
- إنشاء مؤسسات متخصصة؛
- اعتماد تشريع جديد؛
- التفعيل التدريجي للنصوص؛
- تطوير منطقة صناعية حديثة؛
- تحسين معرفة النسيج الإنتاجي؛
- إعداد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات؛
- تعزيز الجودة والملكية الصناعية؛
- رقمنة الخدمات؛
- الترويج للإنتاج الوطني.

ويتعين أن تمكن المرحلة المقبلة من تحويل هذه المكتسبات المؤسسية والتنظيمية إلى نتائج اقتصادية مستدامة.

وستركز الأولويات على:

- التطبيق الفعلي للنصوص؛
- مواصلة تسوية وضعيات الوحدات؛
- تحسين معالجة التراخيص؛
- وضع استراتيجية وطنية للملكية الصناعية،
- تشخيص شامل للصناعة الوطنية (نقاط الضعف والاختلالات والإمكانات، إلخ.)،
- خطة لتسريع التصنيع وإطار عام للتنمية الصناعية،
- إطلاق مرحلة تجريبية لترقية 10 إلى 20 مؤسسة،
- إنشاء مركز متكامل لدعم المؤسسات يوفّر كل الدعم اللازم لإنشاء نسيج صناعي متنوع،
- استكمال نشر منصة MMI APP؛
- إعداد خطة أعمال المنطقة الصناعية بالعرية؛
- تفعيل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات؛
- تعزيز المكتب الوطني للتقييس والمعايرة؛
- تصديق المؤسسات؛
- إنشاء النظام الوطني للترميز الشريطي؛
- تثمين المؤشرات الجغرافية؛
- مواكبة المؤسسات الوطنية ذات الإمكانات العالية.

ويتمثل الرهان في جعل هذه الإصلاحات محركا فعليا للاستثمار، وخلق فرص العمل، والتحويل المحلي للموارد، وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الموريتانية.

من إدارة تقليدية إلى سياسة صناعية متكاملة

وأضاف السيد سيدي محمد أن العمل العمومي في المجال الصناعي في بداية الفترة، كان يتركز أساساً على دراسة طلبات الترخيص، ومتابعة بعض وحدات الإنتاج، ومعالجة الإشكالات القطاعية الظرفية.

وقد مكنت الفترة الممتدة من 2019، إلى 2026، من الشروع في تحول تدريجي نحو مقاربة أكثر تنظيماً، ترتكز على التخطيط، ومعرفة النسيج الإنتاجي، وتنظيم الشعب الصناعية، وتحسين القدرة التنافسية، وتهيئة بيئة ملائمة للاستثمار.

وتجسدت هذه التطورات في تحديد أولويات جديدة تتمثل في:

- تعزيز التحويل المحلي للموارد الوطنية؛
- هيكلة سلاسل القيمة الصناعية؛
- مواكبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين جودة المنتجات ومطابقتها؛
- تطوير البنى التحتية الصناعية؛
- تعزيز الملكية الصناعية والابتكار؛
- تحديث الإجراءات الإدارية؛
- تحسين توافر البيانات الصناعية؛
- الترويج للإنتاج الوطني.

مدة أقصاها (28) يوما

وفي ما يتعلق بآجال معالجة ملفات الترخيص أكد السيد المدير العام بأنه تم تحديد مدة أقصاها (28) يوما، كهدف لإصدار الترخيص الصناعي ابتداء من تاريخ استكمال الملف وتقديمه، وذلك بعد دراسة الملف والتحقق من صحة المعلومات المقدمة من قبل المديرية المكلفة بالصناعة، وللمديرية الحق في إجراء زيارة ميدانية نهائية للتأكد من احترام الالتزامات المتعلقة بالإغلاق والتطابق، ويُسَلَّم المتقدم وصل تصريح بالتوقف عند استيفاء جميع الالتزامات المطلوبة.

ويمنح ترخيص ممارسة النشاط الصناعي بقرار من الوزير المكلف بالصناعة، بعد أخذ رأي القطاعات المعنية المختصة، ويجب أن يصدر هذا الرأي في أجل لا يتجاوز خمسة عشر (15) يوما ابتداءً من تاريخ إحالة الطلب إلى المصالح المعنية؛ وعند انقضاء هذا الأجل دون رد يُعتبر صمت الإدارة موافقة.

ديناميكية في إنشاء الوحدات الصناعية وترخيصها

وبخصوص إنشاء الوحدات الصناعية لفت السيد المدير العام إلى أن الفترة الممتدة من 2019، إلى 2026، تميزت بإنشاء

73 وحدة صناعية.

وتنشط هذه الوحدات في عدة مجالات، من بينها:

- الصناعات الغذائية؛
- منتجات الألبان؛
- تحويل المنتجات الزراعية؛
- صناعة مواد التعبئة والتغليف؛
- إعادة التدوير؛
- مواد البناء؛

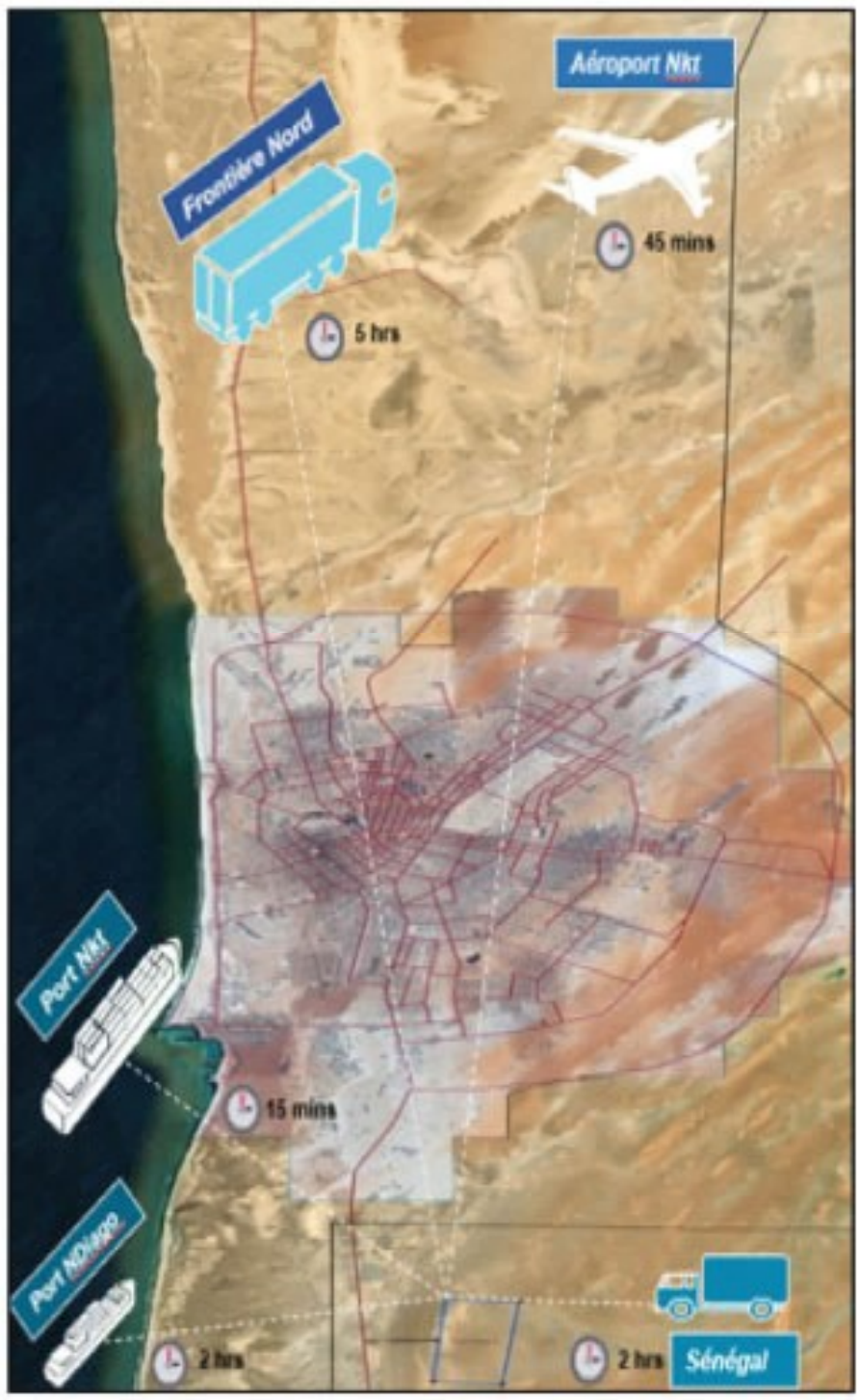

- الدهانات والمنتجات الكيميائية؛
- منتجات النظافة؛
- المياه المعدنية؛
- المعدات والمنتجات المصنعة.

وقال إنه في سنة 2025، درست المديرية العامة للصناعة، 67 ملفا متعلقا بطلبات ترخيص المصانع:

- تم منح 26 ترخيصا؛
- اعتبار 31 ملفا غير مكتمل؛
- ملفان في انتظار الرأي البيئي؛
- ثلاثة ملفات في انتظار نتائج تحليل المياه؛
- رفض ثلاثة ملفات؛
- ملفان قيد المعالجة.

وخلال النصف الأول من سنة 2026، تم تسجيل 36 طلباً جديداً ومنح سبعة تراخيص.

وأدى ارتفاع عدد الملفات غير المكتملة إلى تعزيز إعلام المستثمرين، وإعداد بطاقات توضيحية، وطلب استكمال الملفات، وتحسين المتابعة الشهرية.

الإحصاء ورسم الخرائط:
تحسين معرفة النسيج الصناعي

تتطلب صياغة سياسة صناعية فعالة معرفة دقيقة بالوحدات ومواقعها وأنشطتها.

وفي سنة 2025، مكن الإحصاء الصناعي من تحديد 246 مصنعا.

واستكملت هذه العملية من خلال:

- تحديد المواقع الجغرافية للوحدات الصناعية؛
- إحصاء المخابز والحلويات؛
- رسم خرائط المناطق الصناعية في الميناء، ودار النعيم، ونواذيبو، وروصو؛
- إعداد خرائط تشغيلية؛
- إرساء نظام للمتابعة الشهرية للطلبات.

وقد تم إدماج هذه البيانات تدريجياً في الأدوات الرقمية للمديرية العامة للصناعة.

منصة MMI APP:
إدارة صناعية أقرب إلى الفاعلين

يمثل تطوير منصة MMI APP؛ الذي انطلق سنة 2025؛ أحد أبرز مشاريع تحديث الخدمات الصناعية.

وتهدف المنصة إلى تجميع البيانات المتعلقة بما يلي:

- الوحدات الصناعية؛
- المخابز؛
- طلبات الترخيص؛
- المواقع الجغرافية؛
- المعلومات القطاعية؛
- أدوات المتابعة الإدارية.

وقد شملت الأعمال المنفذة سنة 2026 إدخال البيانات، ودمج الإحداثيات الجغرافية، وإعداد الوحدات الوظيفية، وإجراء التجارب، وتصحيح الملاحظات الفنية.

إدماج 759 وحدة
في الخريطة الرقمية

وعند تاريخ آخر متابعة، كانت بيانات 759 وحدة قد أدمجت في الخريطة الرقمية للمنصة. ويشمل هذا الرقم مختلف الكيانات المحصاة في قاعدة البيانات، ولا يقتصر على عدد المصانع النشطة.

ومن المنتظر، بعد استكمال نشر منصة MMI APP، أن تمكن من:

- تسهيل الوصول إلى الإجراءات؛

- الحد من استخدام الملفات الورقية؛
- تحسين قابلية تتبع الملفات؛
- تعزيز الشفافية؛
- إنتاج إحصاءات موثوقة؛
- تحسين التخطيط واتخاذ القرار.

تأهيل المؤسسات: إعداد منظومة وطنية للمواكبة

أعقب إنشاء هيكل مكلف بالتأهيل إعداد برنامج وطني لإعادة هيكلة المؤسسات وتأهيلها.

وفي سنة 2025، تركزت الأعمال على تصميم محفظة لخطة ثلاثية السنوات، والتحضير لدراسة تهدف إلى تحديد آليات البرنامج.

12 مؤسسة صغيرة ومتوسطة

وبالتوازي مع ذلك، تمت مواكبة 12 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في إطار متابعة نظام إدارة الجودة، بدعم من خبراء استشاريين ممولين من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.

وخلال سنة 2026 تم ما يلي:

- متابعة الإجراءات التعاقدية المتعلقة بالدراسة؛
- استقبال ومواكبة خبير؛
- تنظيم مشاورات مع المؤسسات العمومية والمنظمات المهنية والقطاع المصرفي؛
- استلام واعتماد تقرير التشخيص الاستراتيجي؛
- إجراء مسح شمل 24 مؤسسة؛
- عشر مؤسسات أخرى لا تزال في انتظار استكمال المسح عند تاريخ المتابعة.

وشملت المشاورات غرفة التجارة، وكالة ترقية الاستثمارات، والاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين، والجمعية المهنية للبنوك.

ومن المنتظر أن يواكب البرنامج المستقبلي المؤسسات في تحسين إنتاجيتها، وتنظيمها، وجودتها، وحكامتها، ونفاذها إلى التمويل والأسواق.

الجودة والتصديق: خمس مؤسسات منخرطة في عملية تدقيق

خلال سنة 2026، تمت مواكبة خمس مؤسسات محلية في إطار عملية تدقيق تمهيداً لتصديقها وفق المواصفة ISO 9001:2015.

وشملت الأعمال:

- إعداد خطط التدقيق؛
- تحليل أنظمة الإدارة؛
- تحديد نقاط القوة والضعف؛
- تسجيل حالات عدم المطابقة؛
- إعداد تقارير التدقيق.

ويظل منح شهادات التصديق مشروطاً بمعالجة حالات عدم المطابقة واستكمال عملية التقييم.

ثقافة الجودة

ومع ذلك، تساهم هذه العملية في نشر ثقافة الجودة وإعداد المؤسسات للاستجابة لمتطلبات أكثر صرامة في مجالات التسيير والتنظيم والقدرة التنافسية.

2026: الانتقال من الإصلاح القانوني إلى التطبيق

بعد عدة مراحل من الصياغة والتشاور والمراجعة الفنية، صادق مجلس الوزراء، بتاريخ 29 ابريل 2026، على مشروع المرسوم المتضمن تطبيق القانون رقم 2025-034.

وتم بعد ذلك توقيع المرسوم رقم PM/089-2026 بتاريخ 20 مايو 2026.

نظام وطني للترميز الشريطي لتحسين قابلية التتبع

انطلقت الأعمال المتعلقة بإنشاء نظام وطني للترميز الشريطي سنة 2025، وتواصلت خلال سنة 2026.

وتهدف هذه المبادرة إلى:

- تحسين التعرف على المنتجات؛
- تعزيز قابليتها للتتبع؛
- تسهيل إدماجها في شبكات التوزيع الحديثة؛
- دعم التسويق والتصدير؛
- تحسين أنظمة تسيير المؤسسات.

وفي هذا الإطار، تم إنشاء خلية متخصصة داخل الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين. كما تم تنظيم اجتماع لإطلاق المسار وعدة جلسات فنية بهدف تحديد الترتيبات المؤسسية والفنية والعملية للنظام المرتقب.

وبالتوازي مع ذلك، يجري التحضير لورشة وطنية مخصصة لتحسيس الفاعلين المعنيين وعرض النظام المستقبلي.

ووصل ملف طلب الانضمام إلى منظمة GS1 والحصول على بادئة وطنية لموريتانيا إلى مرحلته النهائية من الإعداد، تمهيداً لإيداعه.

تسيير أكثر توجهاً نحو النتائج

رافق إنشاء المديرية العامة للصناعة تحسين آليات التوجيه والمتابعة الداخلية.

وفي سنة 2025، بلغ معدل تنفيذ خطة العمل 86%. وتشير البيانات الداخلية إلى:

- إنجاز 322 مهمة؛
- معالجة 353 ملفاً؛
- تسوية 17 شكاية.

وتشمل منظومة إدارة الأداء، بصفة خاصة:

- اجتماعات دورية للمتابعة؛
- خطط عمل؛
- مؤشرات أداء رئيسية محددة وفق منهجية SMART.

ويحدد هذا النص الإجراءات العملية المتعلقة بما يلي:

• إجراءات إنشاء الوحدات؛
• مساطر الترخيص؛
• واجبات التصريح؛
• المتابعة الإدارية والفنية؛
• التفتيش؛
• مطابقة المنتجات؛
• التدابير المطبقة في حالة عدم احترام القواعد.

كما منح الوحدات القائمة فترة انتقالية مدتها ستة أشهر لتسوية وضعياتها.

وتعطي هذه المقاربة الأولوية لتسوية تدريجية تتم بمواكبة الإدارة، قبل التطبيق الكامل لإجراءات الرقابة المنصوص عليها في القانون.

تحديث التنظيم المتعلق بالمياه المعدنية الطبيعية

شهد قطاع المياه المعدنية الطبيعية عملاً معمقاً من أجل تحديث الإطار التنظيمي المطبق على استخراج المياه واستغلالها ومعالجتها وتعبئتها وتسويقها.

وقامت المديرية العامة للصناعة بما يلي:

• تحليل الإطار التنظيمي القائم؛
• دراسة الصعوبات التي يواجهها الفاعلون؛
• إجراء دراسات مقارنة شملت، بصفة خاصة، المغرب والسنغال وتونس؛
• التشاور مع الفاعلين في القطاع؛
• إعداد مشروع مرسوم جديد.

وصادق مجلس الوزراء على هذا المشروع بتاريخ 24 يونيو 2026.

ويهدف النص الجديد إلى توضيح شروط الترخيص، وتعزيز المتطلبات الصحية والفنية والبيئية، وتحسين قابلية التتبع، وضمان حماية أفضل للموارد المائية.

وعند الفترة التي تغطيها هذه الحصيلة، تأكدت مصادقة مجلس الوزراء على المشروع، على أن رقم النص النهائي الموقع لا يذكر إلا بعد التحقق من نشره الرسمي.

مؤشرات للتحول الصناعي

ومنها:

• إعداد الاستراتيجية الوطنية للتصنيع في أفق 2030؛
• إنشاء مديرية الملكية الصناعية سنة 2021؛
• تدشين وافتتاح مركز توثيق الملكية الفكرية في عام 2023؛
• إنشاء المديرية العامة للصناعة سنة 2024؛
• إنشاء المكتب الوطني للتقييس والمعايرة ONANOR؛
• إنشاء هيكل مكلف بإعادة هيكلة المؤسسات وتأهيلها؛
• اعتماد القانون رقم 2025-034 الصادر بتاريخ 30 يوليو 2025، المتعلق بتنظيم النشاط الصناعي؛
• المصادقة على المرسوم رقم 2026-PM/089 الصادر بتاريخ 20 مايو 2026، المتضمن تطبيق القانون الصناعي؛
• المصادقة على المرسوم رقم 2026-PM/036 الصادر بتاريخ 20 فبراير 2026، المتضمن إنشاء المنطقة الصناعية بالعرية؛
• توقيع المقرر رقم 2026-881 الصادر بتاريخ 2 يوليو 2026، المتعلق بالمخابز والحلويات الصناعية؛
• مصادقة مجلس الوزراء، بتاريخ 24 يونيو 2026، على مشروع المرسوم المتعلق بالمياه المعدنية الطبيعية؛

• إنشاء 80 وحدة صناعية خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2026؛
• إحصاء 246 مصنعاً سنة 2025؛
• من 2019 إلى 2026 تم تسجيل 15 براءة اختراع وطنية و472 علامة تجارية؛ 11 اسماً تجارياً؛ خمسة رسوم ونماذج صناعية ومؤشر جغرافي واحد؛
• الترخيص لـ136 مخبزة منذ إسناد القطاع إلى الوزارة سنة 2023؛
• الوضع التدريجي للإطار التنظيمي المتعلق بالمعايرة القانونية، والتصديق، واللجان الفنية للتقييس؛
• الاعتماد الرسمي للمختبر الوطني للمعايرة، بتاريخ 31 مايو 2026، وفق المواصفة ISO/IEC 17025:2017؛
• المصادقة على أربع مواصفات وطنية في قطاع الصيد؛
• إنشاء لجنة فنية للتقييس خاصة بالمياه المعدنية الطبيعية، ومواصلة إعداد المواصفات الوطنية المطبقة على هذا القطاع؛
• مواصلة أعمال التقييس في قطاعات الصناعات الغذائية والبناء وغيرها من الشعب ذات الأولوية؛
• تحديد المواقع الجغرافية لـ759 وحدة وإدماج بياناتها في منصة MMI APP؛
• مواكبة 12 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في مجال نظام إدارة الجودة؛
• إجراء مسح شمل 25 مؤسسة صناعية في إطار برنامج تأهيل المؤسسات؛
• إخضاع خمس مؤسسات محلية لعمليات تدقيق تمهيداً لتصديقها وفق المواصفة ISO 9001:2015.
• الانتقاء الأولي لثمانية مكاتب وتجمعات استشارية لإعداد خطة الأعمال الخاصة بالمنطقة الصناعية بالعرية.

قانون جديد لتنظيم النشاط الصناعي وتأمينه

يمثل اعتماد القانون رقم 2025-034 الصادر بتاريخ 30 يوليو 2025، المتعلق بتنظيم النشاط الصناعي، الإصلاح القانوني الأهم خلال الفترة. وقد مكن هذا القانون من تزويد القطاع بإطار حديث لتنظيم ممارسة النشاط الصناعي وسد أوجه القصور الناتجة عن انتهاء العمل بالنظام القانوني السابق القائم على الأمر القانوني رقم 84-020 الصادر بتاريخ 22 يناير 1984.

ويحدد القانون، بصفة خاصة:
• شروط إنشاء واستغلال الوحدات الصناعية ؛
• إجراءات الترخيص؛
• حقوق والتزامات المستثمرين؛
• متطلبات السلامة الصناعية؛
• قواعد المطابقة الفنية والبيئية والاجتماعية ؛
• الرقابة المسبقة قبل طرح المنتجات في السوق؛
• نظام المناطق الصناعية؛
• آليات التسهيل ودعم المؤسسات؛
• الإجراءات الإدارية والعقوبات المطبقة.

كما خصصت سنة 2025 لإعداد عدد من النصوص التطبيقية، ولا سيما النصوص المتعلقة بالتطبيق العام للقانون، والمنطقة الصناعية، والمياه المعدنية الطبيعية، والمخابز، وتصنيف المؤسسات الصناعية.

المخابز والحلويات: تنظيم تدريجي للقطاع

منذ إسناد قطاع المخابز والحلويات الصناعية إلى القطاع المكلف بالصناعة سنة 2023، تم تنفيذ عدة إجراءات تهدف إلى تحسين تنظيم هذا النشاط.

وشملت هذه الإجراءات ما يلي:
• إحصاء المؤسسات؛
• دراسة طلبات الافتتاح؛
• القيام بالزيارات الميدانية؛
• معالجة الشكايات؛
• تنظيم اجتماعات اللجنة المختصة؛
• التنسيق مع السلطات الإدارية الإقليمية؛
• إعداد إطار تنظيمي محين.

ووفقا للحصيلة المجمعة للقطاع، تم الترخيص لـ136 مخبزة منذ إسناد القطاع إلى الوزارة سنة 2023.

وفي سنة 2025، تمت دراسة 156 طلباً، ومنحت اللجنة المختصة 93 ترخيصا .

وخلال النصف الأول من سنة 2026 تم:
• تسجيل 90 طلبا جديدا؛
• تنفيذ 35 زيارة؛
• منح 29 ترخيصا.

وقد أفضت الأعمال المنفذة خلال هذه الفترة إلى صدور المقرر رقم 2026-881 بتاريخ 2 يوليو 2026، المحدد للقواعد المتعلقة بالبناء والإنتاج والتوزيع في قطاع المخابز والحلويات الصناعية.

إعلام الوحدات القائمة ومواكبتها وتسوية وضعياتها

رافق دخول الإطار القانوني الجديد حيز التنفيذ مجهود مهم في مجال الإعلام والتعريف بالقانون.

ونظمت وزارة المعادن والصناعة، يومي 23 و24 يونيو 2026، ورشة وطنية خصصت لتقديم القانون رقم 2025-034 ونصوصه التطبيقية.

ومكنت الورشة من:
• عرض أهداف الإصلاح؛
• شرح شروط ممارسة النشاط الصناعي؛
• توضيح إجراءات الترخيص الجديدة؛
• تعريف الفاعلين بالتزاماتهم؛
• تلقي ملاحظات القطاع الخاص؛
• التحضير لمرحلة تسوية الوضعيات.

كما أعدت المديرية العامة للصناعة:
• خطة اتصال؛
• مطويات ووسائط تحسيسية؛
• أدلة مبسطة؛
• قوائم للتحقق من المطابقة؛
• شباكاً مخصصاً للإعلام والمواكبة.

وانطلقت حملة تسوية الوضعيات بتاريخ فاتح يوليو 2026، لمدة ستة أشهر.

وترتكز الحملة على مقاربة تدريجية تشمل الإيداع الطوعي للملفات، والمساعدة الفنية، والبعثات الإقليمية، وزيارات المتابعة، وإشراك السلطات المحلية، ومنح آجال للتصحيح قبل التطبيق المحتمل للإجراءات الإدارية.

الترويج لـ «صنع في موريتانيا»

شكل الترويج للإنتاج الوطني جانباً مهماً من عمل القطاع.

وشاركت المديرية العامة للصناعة، في المعارض المخصصة للإنتاج المحلي، وساهمت في إعداد الأجنحة والوسائط الإعلامية، وأدوات الاتصال.

وفي سنة 2026، شاركت في تنظيم النسخة الثالثة من منتدى موريتانيا، المنعقدة من 23 إلى 26 أبريل، تحت شعار «صنع في موريتانيا».

وضم المنتدى 212 جناحاً، من بينها 24 وحدة صناعية جديدة.

ومكنت هذه التظاهرة من عرض القدرات الإنتاجية الوطنية، والترويج للمؤسسات، وتثمين المنتجات المحلية، وتشجيع اللقاءات بين المنتجين والمستثمرين والموزعين والمستهلكين.

إنشاء المديرية العامة للصناعة

استلزم تنفيذ سياسة صناعية أكثر طموحا تعزيز التنظيم الإداري والفني للقطاع، وشكل إنشاء المديرية العامة للصناعة سنة 2024 خطوة حاسمة في هيكلته.

وتتكون المديرية العامة للصناعة، في تنظيمها الحالي، من ثلاث مديريات متكاملة:

- مديرية التنمية والترقية الصناعية؛
- مديرية الملكية الصناعية؛
- مديرية إعادة هيكلة المؤسسات و تأهيلها .

ويعكس هذا التنظيم الأبعاد الأساسية الثلاثة للسياسة الصناعية، والمتمثلة في تنمية الاستثمار والنسيج الإنتاجي، وحماية الابتكار والمنتجات الوطنية، ثم مواكبة المؤسسات لتحسين جودتها وقدرتها التنافسية.

وقد مكنت المديرية العامة من تجميع وتنسيق المهام المتعلقة بما يلي:

- التنمية والترقية الصناعيتان؛
- تراخيص الوحدات الصناعية و متا بعتها ؛
- الملكية الصناعية؛
- إعادة هيكلة المؤسسات وتأهيلها؛
- الدراسات القطاعية؛
- التخطيط والرقمنة؛
- جمع البيانات واستغلالها.

متابعة شهرية للطلبات وتجميع دوري للإنجازات

وتهدف هذه المقاربة إلى تحسين التنسيق، وتعزيز مسؤولية الهياكل، وضمان قابلية تتبع الإجراءات.

التحديات التي تواجه الصناعة الموريتانية:

- الاعتماد على المواد الأولية (الصيد، خام الحديد، النفط) وضعف التنويع الصناعي؛
- ضعف التحويل المحلي للموارد وقلة القيمة المضافة؛
- بنى تحتية غير كافية (طرق، موانئ، مناطق صناعية، مخازن)؛
- تكلفة الطاقة ومحدودية موثوقيتها (انقطاعات، أسعار مرتفعة، اعتماد على الوقود الأحفوري)؛
- محدودية الوصول إلى التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الناشئة؛
- نقص في المهارات التقنية والتكوين المهني الملائم؛
- نظام ضريبي أحياناً غير ملائم وثقيل على الشركات؛
- تكاليف لوجستية مرتفعة وحواجز تجارية (الجمارك، التتبع)؛
- سوق محلي محدود بسبب ضعف القدرة الشرائية والمنافسة غير الرسمية؛
- صعوبات في النفاذ إلى أسواق التصدير (المعايير، الجودة، اللوجستية).

تعزيز منظومة الملكية الصناعية

مكن إنشاء مديرية الملكية الصناعية سنة 2021 من تعزيز التكفل بالعلامات التجارية، وبراءات الاختراع، والأسماء التجارية، والرسوم والنماذج الصناعية، بالإضافة إلى المؤشرات الجغرافية.

وفي سنة 2023، تم تجهيز وتشغيل المقر الجديد لمركز توثيق الملكية الصناعية، مما ساهم في تحسين ظروف استقبال وإرشاد المؤسسات والمخترعين ومودعي الطلبات.

كما عزز هذا التطور المؤسسي التعاون مع المنظمة الإفريقية للملكية الفكرية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

هيكل متخصص في تأهيل المؤسسات

مكن إنشاء مديرية مكلفة بإعادة هيكلة المؤسسات وتأهيلها من الشروع في بناء منظومة عمومية لمواكبة المؤسسات الصناعية وتحسين أدائها.

ويتدخل هذا الهيكل، بصفة خاصة، في المجالات المرتبطة بما يلي:

- التنظيم الداخلي؛
- الإنتاجية؛
- الحكامة؛
- الجودة؛
- التكنولوجيا؛
- المطابقة للمعايير؛
- النفاذ إلى التمويل؛
- تنمية الأسواق.

المنطقة الصناعية بالعرية: خطوة حاسمة نحو تجسيد المشروع

يشكل غياب منطقة صناعية حديثة ومهيأة ومزودة بنموذج تسيير ملائم أحد أبرز العوائق التي واجهت التنمية الصناعية خلال السنوات الماضية.

وقد تم تصميم مشروع المنطقة الصناعية بالعرية للاستجابة لهذه الحاجة.

ونظم بتاريخ 10 سبتمبر 2024، يوم تشاوري لجمع تطلعات الفاعلين الاقتصاديين ودراسة توجهات المشروع. كما عملت لجنة وزارية على اختيار موقع تبلغ مساحته نحو 800 هكتار.

وناقش مجلس الوزراء، بتاريخ 14 يناير 2026، مشروع المرسوم المتضمن إنشاء المنطقة في بلدية العرية التابعة لمقاطعة واد الناقة بولاية اترارزة.

وقد كرس المرسوم رقم PM/036-2026 الصادر بتاريخ 20 فبراير 2026 الإنشاء القانوني لهذه المنطقة.

ويهدف المشروع إلى:

- توفير فضاء منظم للاستثمار الصناعي؛
- تحسين الولوج إلى العقارات والبنى التحتية؛
- تشجيع التحويل المحلي؛
- الحد من الانتشار غير المنظم للوحدات؛
- تعزيز السلامة والمطابقة البيئية؛
- تطوير الخدمات اللوجستية؛
- جذب المستثمرين؛
- خلق فرص عمل مستدامة.

وبعد الإنشاء القانوني للمنطقة، تركزت الأعمال على:

- إعداد الشروط المرجعية لدراسة خطة الأعمال؛
- إطلاق إعلان لإبداء الاهتمام؛
- تقييم ملفات الترشح؛
- الانتقاء الأولي لثمانية مكاتب وتجمعات استشارية؛
- إعداد وإرسال طلب تقديم العروض رقم CPMP/DGI/MMI/2026/001.

وستتولى الدراسة تحديد الموقع الاستراتيجي للمنطقة، وتحليل الطلب الصناعي، وتحديد البنى التحتية ذات الأولوية، واقتراح نموذج للتهيئة والتسيير، ودراسة خيارات التمويل، وإعداد نموذج مالي وخارطة طريق عملية.

وفي يوليو 2026، كان المشروع في مرحلة استشارة المكاتب المنتقاة. وكانت المراحل اللاحقة تتمثل في اختيار الاستشاري، وإعداد خطة الأعمال، وإنجاز الدراسات التفصيلية، وأعمال تهيئة المنطقة.

التقييس والمعايرة في خدمة القدرة التنافسية

ساهم إنشاء المكتب الوطني للتقييس والمعايرة (ONANOR) في تعزيز البنية الوطنية للجودة.

وتشكل هذه المؤسسة أداة أساسية لتطوير التقييس، والمعايرة، والتصديق، والاعتماد، مع مواكبة المؤسسات من أجل تحسين مطابقة منتجاتها وخدماتها وعملياتها الإنتاجية.

ويساهم تطوير هذه البنية في حماية المستهلكين، وتحسين جودة المنتجات الوطنية وقدرتها التنافسية، وتعزيز الثقة في القياسات والرقابة الفنية، وتسهيل نفاذ المؤسسات إلى الأسواق.

وخلال النصف الأول من سنة 2026، واصل المكتب الوطني للتقييس والمعايرة وضع الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بمجالات اختصاصه. وشملت الأعمال إعداد نص يتعلق بالمعايرة القانونية، ونص يتعلق بالتصديق، ومقرر ينظم عمل اللجان الفنية للتقييس، إضافة إلى مقرر المصادقة على أربع مواصفات وطنية في قطاع الصيد.

وشكل الاعتماد الرسمي للمختبر الوطني للمعايرة، بتاريخ 31 مايو 2026، وفق المواصفة ISO/IEC 17025:2017، أحد أهم إنجازات الفترة. ويثبت هذا الاعتماد الكفاءة الفنية للمختبر ضمن المجال الذي يغطيه، كما يساهم في تعزيز موثوقية عمليات المعايرة والتحقق المنجزة على المستوى الوطني.

وفي مجال التقييس، تمت المصادقة على أربع مواصفات وطنية في قطاع الصيد، كما تم إطلاق أو مواصلة أعمال معيارية أخرى في قطاعات الصناعات الغذائية والبناء. وتم كذلك إنشاء لجنة فنية للتقييس خاصة بالمياه المعدنية الطبيعية، بهدف إعداد واعتماد المواصفات الوطنية المطبقة على هذا القطاع.

وتجسد تعزيز الكفاءات الوطنية أيضاً في تكوين خبراء موريتانيين في إطار برنامج لنقل المهارات في مجال التقييس، وإشراكهم في اللجان الوطنية

المرآتية المقابلة للجان الفنية /ISO TC 197 وISO/TC 207. وتمكن هذه المقاربة موريتانيا من متابعة أعمال التقييس الدولية والاستعداد لمشاركة وطنية أكثر فاعلية في إعداد المواصفات.

وفي مجال التعاون الدولي، وقع المكتب الوطني للتقييس والمعايرة، في مارس 2026 بمدينة شينزن، مذكرة تفاهم مع هيئة SMQ الصينية. كما تم، في أبريل 2026 بداكار، توقيع اتفاقية إطار للتعاون العلمي والفني والمهني مع الجمعية السنغالية للتقييس.

وتهدف هذه الشراكات إلى تبادل الخبرات، ونقل المهارات، وتطوير أعمال مشتركة في مجالات التقييس والمعايرة والجودة.

وشملت الخدمات التي قدمها المكتب خلال الفترة معايرة أدوات القياس والتحقق منها، والتكوين في أنظمة الإدارة، ووضع مواصفات ISO تحت تصرف الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والتراث المعدني (ANARPAM).

كما أنجزت دراسة سوق في نواذيبو لتحديد احتياجات المؤسسات في مجال المعايرة الصناعية، ولا سيما ما يتعلق بخدمات المعايرة والتكوين. ومن شأن هذه الدراسة أن تساهم في ملاءمة خدمات المختبر الوطني للمعايرة بصورة أفضل مع احتياجات النسيج الاقتصادي والصناعي.

الملكية الصناعية:

حماية الابتكار وتثمين المنتجات المحلية

شكل تعزيز الملكية الصناعية محوراً مهماً من محاور العمل العمومي.

وخلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2026، واصلت مديرية الملكية الصناعية جهودها في مجال حماية العلامات التجارية، وبراءات الاختراع، والأسماء التجارية، والرسوم والنماذج الصناعية.

وتشير الحصيلة المجمعة للفترة 2019-2026 إلى:

- 15 براءة اختراع وطنية؛
- 472 علامة تجارية؛
- 11 اسماً تجارياً؛
- خمسة رسوم ونماذج صناعية؛
- مؤشر جغرافي واحد.

كما شملت أنشطة المديرية:

- إعداد الدليل الوطني للملكية الصناعية؛
- تنظيم حملات تحسيسية في عدة ولايات؛
- الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية؛
- التكوين حول تمويل الابتكار؛
- تطوير المنظومة المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية؛
- مشروع المؤشر الجغرافي لحناء شكار؛
- التعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية لصالح الفاعلين في قطاع الصناعة التقليدية.

دراسات قطاعية لتوجيه الإصلاحات بصورة أفضل

تم خلال سنة 2025 إنجاز عدة دراسات مقارنة وأعمال مرجعية، شملت مجالات الصيد؛ الزراعة؛ الثروة الحيوانية؛ المياه المعدنية؛ المخابز والحلويات؛ المناطق الصناعية؛ تسجيل المؤسسات الصناعية وتصنيفها.

وقد مكنت هذه الدراسات من التعرف على الممارسات المطبقة في دول أخرى، وإعداد النصوص التنظيمية، وتحسين تقدير احتياجات مختلف الشعب.

كما تم تقديم دعم فني للقطاع الخاص من خلال إعداد 57 دراسة جدوى أولية مختصرة لمشاريع صناعية نموذجية، بهدف تسهيل إعداد مشاريع الاستثمار الصناعي.

الملكية الصناعية في موريتانيا..

معلومـــات وقـــوانـــيـــن

تقرير: محمد ولد سيدنا عمر

تخضع الملكية الصناعية في موريتانيا إلى القانون المتعلق بحماية الملكية الفكرية رقم 117 / 1981، ويشمل حماية براءة الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والأسماء التجارية والأقراص المدمجة إضافة إلى الإشارات الجغرافية.

وتكمن أهمية الملكية الصناعية في البلدان النامية في قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحفيز الابتكار المحلي، ونقل التكنولوجيا الحديثة، وتوفير حماية قانونية للمنتجات والعلامات الوطنية مما يدعم النمو ويخلق فرص العمل.

ولعل كل هذه الظروف مجتمعة كانت السبب في دخول موريتانيا، مع بواكير الاستقلال إلى عديد الهيئات الدولية والإقليمية العاملة في مجال الملكية الفكرية.

التقرير التالي يعرض للملكية الصناعية في بلادنا الواقع والآفاق المستقبلية.

انضمام مبكر

أصبحت بلادنا عضوا مؤسسا بعد سنتين من الاستقلال في المنظمة الإفريقية للملكية الفكرية OAPI 1962 والتي تضم 17 دولة من افريقيا الوسطى والغربية، كما انضمت إلى عديد الهيئات الدولية والإقليمية العاملة في مجال الملكية الفكرية خاصة المنظمة العالمية للملكية الفكرية OMPI بتاريخ 21 يونيو 1976.

وتضمنت «اتفاقية بانكي» التي وقعت عام 1977 وتم تعديلها 1999 ومراجعتها 2015 ما نصه أن بنود الاتفاق تشكل القانون الوطني لكل دولة عضو، على أن كل حماية في بلد عضو تصبح سارية المفعول في كل الدول الأعضاء.

كما تمثل كل دولة عضو من طرف هيئة وطنية للربط تعتبر امتدادا طبيعيا للمنظمة.

ومن أهم الأدوار الموكلة لهذه المنظمة؛ تنوير الجمهور حول أهمية الملكية الفكرية كرافعة لا غنى عنها لاقتصاديات الدول، كما تعمل الهيئة على تسجيل العلامات التجارية والخدمية وبراءة الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والأسماء التجارية والإشارات الجغرافية.. أما فيما يخص الحقوق المتعلقة بمجالات الملكية الفكرية كما تنص عليها مرفقات اتفاق «بانكي» فهي حقوق وطنية مستقلة تخضع لتشريعات كل دولة وتكون نافذة فيها.

يقول مدير الصناعة سيدي محمد ولد المصطفى لـ «مجلة الشعب» إن هذا الاهتمام يدل على وعي النخبة التي كانت تحكم البلاد، ودورها في تنشيط الاقتصاد وحمايته، والوعي بالكيفية التي تنهض بها فكريا بالمجتمعات التي تحترمها.

وأضاف أن بلادنا تشارك في المنظمة الإفريقية للملكية الفكرية بحضور متميز ولافت.

وأوضح: «لقد أحرزنا عديد الجوائز السنوية التي ترشح لها ممثليات البلدان التي تميزت في المنظمة بالعطاء والعمل المثمر الجاد».

مصطلحات ومفاهيم هامة

ـ الملكية الفكرية: تشير إلى إبداعات العقل البشري من اختراعات ومصنفات أدبية فنية وهذه هي الملكية الفكرية المحضة وهي من اختصاصات وزارة الثقافة وحسب اتفاقية «بانكي» يجب أن يكون لها مكتب يصدر السندات الخاصة.

ـ الملكية الصناعية: وهي فرع أساسي من الحماية الفكرية، تختص بحماية الابتكارات والاختراعات والعلامات المميزة المستخدمة في التجارة والصناعة، وتمنح صاحبها الحق الحصري في استغلال ابتكاره، ومنع الآخرين من تقليده أو استخدامه دون

ترخيص مما يدعم الاقتصاد ويشجع على الإبداع والتميز.

ـ الاختراع: هو إيجاد فكرة أو منتج أو أداة جديدة كليا، لم تكن موجودة من قبل، وتقدم حلا تقنيا لمشكلة معينة بطريقة قابلة للتطبيق العملي أو الصناعي لتلبية حاجة بشرية

ـ الابتكار: هو عملية تحويل الأفكار الجديدة أو الإبداعية إلى منتجات أو خدمات أو طرق عمل مفيدة لتحقيق قيمة حقيقية وتحويلها لنتائج ملموسة على أرض الواقع.

ـ العلامة التجارية: إشارة مميزة أو اسم أو شعار أو تصميم أو رمز يستخدم لتمييز المنتجات أو الخدمات التي تقدمها شركة أو مؤسسة عن منتجات وخدمات المنافسين في السوق.

ـ الأقراص المدمجة: وهي أقراص بصرية طورت عام 1981 بواسطة شركتي فيليس وسوني ويستخدم القرص المدمج لتخزين البيانات الصوتية والرقمية عن طريق شعاع الليزر على طبقة ألمنيوم وتبلغ سعته التخزينية الاعتيادية نحو 700 ميجابايت

يقول مدير الصناعة: «لم نعمل كثيرا على هذا الجانب لأنه يختص بتكنولوجيا متطورة جدا، مجالها الطيران وغيره من الأمور المعقدة، ولكن أي اختراع فيه ستتم حمايته.»

ـ الإشارات الجغرافية: علامات تستخدم على المنتجات التي لها أصل جغرافي محدد، وتتميز بسمات أو جودة أو سمعة تعود أساسا إلى ذلك المنشأ.

ـ الرسوم والنماذج الصناعية: هي المظهر الزخرفي أو الجمالي لمنتج ما وتتشكل من الخطوط والألوان أو مزيجهما لتمييز المنتج عن غيره من المنافسين.

إيجابيات كثيرة

في رده على سؤال لـ «مجلة الشعب» عن أهمية حماية العلامات التجارية، قال ولد المصطفى مدير الصناعة إنه يكتسي أهمية كبيرة لكونه يمنح حقوق ملكية حصرية، ويمنع التقليد والتزوير ويحمي السمعة التجارية ويبني الثقة مع العملاء ويجنب النزاعات القانونية، ويحقق قيمة اقتصادية ومالية عالية للمنتجات والخدمات.

وأوضح أن بلادنا أدركت في السنوات الأخيرة أهمية حماية العلامات التجارية والاختراعات، وأن عدد العلامات التجارية المحمية على المستوى الوطني يزيد على 500 علامة تجارية، ونوه إلى أن هناك عملا مثمرا مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، يهدف إلى تمكين بلادنا من استراتيجية وطنية للملكية الفكرية والصناعية، أصبحت جميع الظروف مهيأة لها من مقر فخم يتكون من ثلاثة طوابق ويحوي أزيد من 20 مكتبا مجهزا.

وأشار إلى أن هناك إشارات جغرافية سترى النور قريبا تهدف إلى حماية منتوجاتنا: بيض أسماك نوامغار وصناعة النسوة للخرز في مدينة ازويرات و «حنة شكار»..

وأكد أن المخترع له الحق في حماية اختراعه مدة 20 عاما لاستغلاله وتعويض ما أنفقه في مجال البحث العلمي، والاستفادة من ريعه طوال تلك الفترة، وبعد انقضاء تلك المدة يصبح الاختراع مشاعا للجميع، ومثله الابتكارات، أما العلامات التجارية فإن مدة حمايتها 10 أعوام تجدد حسب رغبة مالكها.

تازيازت موريتانيا:

دعامة اقتصادية تتخطى حدود المداخيل المالية

إعداد: صمب الداه السالك

تعد شركة «تازيازت» موريتانيا المحدودة التابعة لمجموعة «كينروس الكندية»- المشغل لأكبر منجم ذهب في موريتانيا وأحد أكبر مناجم إفريقيا و يقع هذا المنجم شمال العاصمة انواكشوط.

وتلعب «تازيازت» دورا اقتصاديا وتنمويا محوريا في البلاد من خلال رفد خزينة الدولة بالعملة الصعبة وتوفير آلاف فرص العمل ودعم المجتمعات المحلية في مناطق الإشراف والبلديات المجاورة.

وتعمل الشركة بموجب ترخيص من الحكومة الموريتانية وفق بنود واضحة ومعايير قانونية محددة تمت من خلالها مراعاة كافة الجوانب ذات الصلة بمصالح البلد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

فعلى الصعيد الاقتصادي تعتبر «تازيازت» شريكا اقتصاديا مهما وذا مصداقية لموريتانيا إلى جانب كونها أكبر مستثمر في البلد إضافة إلى أنها ساعدت بشكل كبير على امتصاص البطالة حيث وفرت آلاف فرص التوظيف المباشرة وغير المباشرة.

ولوجودها في البلد أيضا انعكاسات إيجابية على الجوانب الاجتماعية والبيئية والمهنية أيضا وهذا ما سيتضح لنا لاحقا عندما نتطرق إلى أدوارها الاجتماعية والمالية والاقتصادية والبيئة بالتفصيل.

البداية ومراحل الإنتاج

قال السيد باب صاليحي نائب رئيس شركة تازيازت والمسؤول عن العلاقات الخارجية خلال حديثه لـ « مجلة الشعب» أن شركة تازيارت بدأت العمل في المنجم لإنتاج الذهب سنة 2010، وقد مر إنتاج الشركة للذهب في هذه الفترة بمراحل وكان العمل غير كاف لإنتاج كمية كبيرة من الذهب آنذاك حيث كانت تنتج 800 طن ثم16000طن وبعد ذلك وصلت إلى 24000 طن يوميا من الصخور المشبعة بالذهب.

وخلال سنة 2024 بلغ الإنتاج من الذهب 632 ألف أونصة من الذهب، وفي سنة 2025 وصل إلى 510 آلاف أونصة من الذهب نتيجة لإصلاح وتطوير المنجم، ومن المنتظر أن تزداد كمية الإنتاج عند حلول عام 2027.

وأشار في حديثه أيضا إلى أن عدد العمال في الشركة وصل إلى 1700 عامل بصفة مباشرة و4000 عامل منها مع شركات المقاولة وتصل نسبة المرتنة إلى 98 في المائة.

ويشهد العنصر النسوي حضورا قويا داخل الشركة بنسبة تصل إلى 28 في المائة حيث هناك نساء يقمن بسياقة الشاحنات إذ تصل نسبتهن إلى 08 في المائة وبدأ تواجدهن ضمن عمال الشركة ابتداء من سنة 2020.

الأدوار والتدخلات

في حديثه عن أدوار الشركة وانعكاسات وجودها في البلد على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمالية والصحة أيضا قال باب صالحي إن للشركة منذ بدايتها قامت بتدخلات مهمة في مجالات الحياة الاقتصادية ولها كذلك دور كبير في إنعاش خزينة البلد بالعملة الصعبة ومن أبرز أدوارها ومجالات تدخلها ما يلي:

مجال التكوين

لقد كونت شركة تازيازت حسب قول باب صالحي 60 شابا موريتانيا في القطاعات المحلية ولديها اتفاقية سنوية مع مراكز التكوين المهني في مدينتي انواكشوط وانواذيبو حيث يتم كل سنة تكوين 90 شابا وذلك على النحو التالي:

- 30 شابا من انواذيبو؛
- 30 شابا من إينشيري؛
- 30 شابا من انواكشوط (انواكشوط الشمالية وانواكشوط الغربية).

ويتم تكوين الشباب في مجالات اللحامة والنجارة والميكانيكا والكهرباء وتتحمل الشركة نفقاتهم، وفي هذا الإطار تم تكوين ما يزيد على 600 شاب.

مجال البيئة

في مجال البيئة تركز الشركة على التشجير حيث قامت بتشجير أكثر من 7000 شجرة إضافة إلى اعتمادها على البرنامج المتعلق بالمشاريع التالية:

- مشروع الطاقة الشمسية؛
- مشروع 94 ميغاوات حيث تنتج الشركة أكثر من 20 في المائة من طاقة تازيازت مما جعل الشركة تستغني عن الكثير من الطاقة الكهربائية بما يقدر ب 20 مليون من الأمنيول.

وأشار نائب رئيس شركة تازيازت إلى أن الشركة لديها برنامج يسمى برنامج «مشتريات المستوى المحلي» حيث أنفقت 3 مليار ونصف دولار للشركات المحلية في الفترة ما بين 2011 - 2015، وفي نفس الفترة أدخلت الشركة لخزينة الدولة ما يناهز مليارين دولار، وفي ما يخص الأجور فهي تناهز 900 مليون دولار.

مجال الصحة

تؤمن شركة تازيارت؛ حسب ما ذهب إليه باب صالحي؛ جميع عمالها، كما يتعالج المقاولون في الشركة على حسابها وللشركة عيادة متنقلة خاصة بالمناطق المجاورة حيث يتعالج جميع ساكنة هذه المناطق في مستشفى الشركة.

وتقوم الشركة من خلال مشروع «ابروجكتير» بشراء الأجهزة الطبية وتوزيعها على المؤسسات الصحية وذلك بالتعاون مع شركة أمريكية، واستفادت من هذا البرنامج جل المؤسسات الطبية في البلد.

ووصل الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج من 2012 إلى 2025 إلى أكثر من 7 مليون دولار.

كما قامت الشركة بتجهيز 19 حاوية خاصة بالمستشفيات الوطنية إضافة إلى 41 ألف استشارة طبية.

الجانب الاجتماعي

يقول نائب رئيس شركة تازيازت في حديثه لمجلة الشعب عن تدخل الشركة في المجال الاجتماعي أنها أنفقت ما يناهز 32 مليون دولار في القطاع الاجتماعي، حيث تقوم بتسديد فواتير الماء الخاصة بسكان المناطق المجاورة كما تقوم بنقل السكان ومعالجتهم.

وهناك مشروع يسمى «مشروع صندوق تازيازت» للعمل الاجتماعي المستديم وهو عبارة عن تخصيص 06 دولار لكل أوقية من الذهب لصالح هذه العملية، وقد قامت الشركة من خلال هذه

العملية بإنشاء عدة مدارس وترميم أخريات في المناطق المجاورة، وفي إطار هذه العملية تطلب الشركة من سكان المناطق المجاورة الاختيار حيث اختار سكان مدينة بنشاب إنشاء سوق عصري ومسلخة عصرية، أما مدينة انواذيبو فقد طالب سكانها بإنشاء ملعب رياضي ووحدة تحليلية للماء وإنشاء مشروع زراعي.

وفي هذه المناطق يقول باب صالحي أن الشركة تقوم كل سنة بإنشاء مشاريع تنموية مدرة للدخل.

وأشار إلى أن هناك اتفاقية حوض «آركين» وهي تهدف إلى حماية الوسط البيئي والتحسيس والتوعية والتكوين وقد لعبت الشركة في هذا الصدد دورا مهما في المجلس الأعلى للاستثمار.

كما تقوم الشركة بتحسين صورة البلد عالميا حيث تقوم بالمشاركة في المحافل والمؤتمرات الدولية والعالمية والإقليمية كذلك.

وتقدم الشركة العلف للمنمين في إينشيري وداخلت انواذيبو، وقد قامت في فترة كورونا 2019 بتقديم سيارات الإسعاف، كما أن لديها اتفاقية في مجال الإعلام مع الوكالة الموريتانية للأنباء، حيث تقوم باستدعائهم ليوم «الصحافة» مع غيرهم من الإعلاميين في البلد، وخلال هذا اليوم يقوم الإعلاميون بتسليط الضوء على الشركة من جميع النواحي.

العائدات الاقتصادية والمالية

تدفع الشركة حسب ما ذهب إليه نائب رئيسها عشرات ملايين الدولارات سنويا كضرائب ورسوم وإتاوات رفعت نسب الإتاوات للدولة لتتراوح تصاعديا بين 4.5 في المائة و6.5 في المائة حسب أسعار الذهب العالمية.

كما تعزز الشركة من دعم العملة الصعبة انطلاقا من تصاعد إنتاج الذهب (المستهدف بأكثر من 500 ألف أونصة سنويا) من احتياطات البنك المركزي وميزان المدفوعات.

وعليه فإن وجود الشركة في البلاد له أثر ايجابي كبير ويتضح ذلك بشكل جلي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية أيضا إضافة إلى جوانب البيئة والتكوين والاقتصاد وهذا ما يدفع إلى القول بأنها دعامة اقتصادية تتجاوز الحدود المالية.

البحث والاستغلال المنجمي في موريتانيا:

قراءة مقارنة (2019 - 2026)

إعداد/ لاله أحمد سالم

شهد القطاع المنجمي في بلادنا خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2026 تطورا ملحوظا يعكس حجم الاهتمام الذي توليه الحكومة الموريتانية لتثمين الثروات الباطنية الوطنية، وجعلها رافعة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

فخلال هذه السنوات السبع، انتقل القطاع من مرحلة الاعتماد شبه الكلي على الحديد والذهب، إلى مرحلة جديدة تميزت بتنويع الإنتاج ودخول مصادر طاقة استراتيجية إلى دائرة الاستغلال. كإنتاج الغاز الطبيعي المسال من حقل «السلحفاة آحميم الكبير GTA» المشترك مع جمهورية السنغال، وهو إنجاز تاريخي وضع موريتانيا على خريطة الدول المنتجة للطاقة.

وفي مجال المعادن الصلبة، واصلت الشركة الوطنية للصناعة والمناجم «SNIM» برنامجها التوسعي لزيادة الإنتاج والرفع من القدرة التصديرية، كما عرف إنتاج الذهب الصناعي قفزة نوعية، وجرى تنظيم قطاع التعدين الأهلي وشبه الصناعي عبر شركة «معادن موريتانيا»، بما يضمن تأطير المنقبين والحفاظ على الموارد وتوفير ظروف عمل لائقة.

كما أولت الحكومة عناية خاصة بجذب الاستثمارات في مجال البحث والتنقيب عن معادن جديدة وواعدة كالنحاس والفوسفات والليثيوم، في إطار رؤية تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على مصدر واحد من مصادر الدخل.

إن هذه المنجزات تؤكد أن السياسات العمومية المنتهجة في قطاع المعادن والطاقة تسير في الاتجاه الصحيح، وتجسد حرص الدولة على تحويل الثروات الطبيعية إلى مشاريع تنموية ملموسة تخدم المواطن وتدعم مسار البناء الوطني.

وفي هذه القراءة نحاول تقديم مقارنة لأهم محطات القطاع المنجمي بين 2019 و2026، نستعرض فيها حجم الإنجازات والمشاريع والتشريعات التي تمت، والآفاق المستقبلية التي تفتحها هذه المرحلة أمام اقتصادنا الوطني.

كان القطاع المنجمي في 2019 يدور بشكل رئيسي حول 3 معادن تقليدية: الحديد والنحاس والذهب، مع مساهمة قوية من شركة سنيم وتازيازت وMCM، أما اليوم في 2026 فالصورة اختلفت جذرياً من حيث التنوع، الحكامة، والطموحات.

البحث والاستكشاف

*في 2019: القطاع كان «غير مستكشف بما فيه الكفاية». كانت هناك حالة ركود بسبب منح رخص بدون متابعة فعالة وأحياناً لأطراف لا تملك الإمكانات مساحة البحث الفعلية كانت هامشية جداً مقارنة بمساحة البلد.

*في 2026: حدثت تحولات كبيرة تمثلت في:

- مصادقة الحكومة على عشرات رخص البحث والاستغلال موزعة على الشمال والوسط والجنوب.
- يوجد حالياً 83 متعاملاً معدنياً يعملون في إطار 293 رخصة بحث و12 رخصة استغلال.
- الوكالة الوطنية للأبحاث الجيولوجية تعمل لأول مرة على إنجاز خارطة جيولوجية شاملة للبلاد لتحديد مناطق المعادن بدقة.
- دخلت معادن جديدة دائرة البحث الجاد: اليورانيوم، الكوارتز، التربة السوداء، التيتانيوم والزركون

الاستغلال والإنتاج

*في 2019: الاعتماد شبه الكامل كان على الحديد من سنيم، مع ذهب تازيازت ونحاسMCM. ورغم ذلك كانت الشركات المستغلة للذهب والنحاس «مثار جدل» بسبب ضعف مردوديتها على الاقتصاد الوطني.

*في 2026: حصل توسع وتضاعف واضحان:

- الحديد: سنيم تستعد لرفع إنتاجها بشكل كبير عبر مشروع «لعوج» الذي سيضاعف قدراتها. والخطة هي مضاعفة الإنتاج إلى أكثر من 45 مليون طن سنوياً خلال العقد المقبل. حققت موريتانيا رقماً قياسياً بمبيعات تجاوزت 11.02 مليون طن.
- الذهب: قرب انطلاق منجم «غابو» في كيديماغا خلال الأشهر المقبلة بطاقة توفير 1000 إلى 1200 فرصة عمل. كما توجد مشاريع متقدمة في سيلبابي والشكات.
- اليورانيوم: موريتانيا على أعتاب دخول نادي المنتجين، فقد حصلت شركة «أورا إنيرجي» على رخصة الاستغلال في 2023 وتستعد للإنتاج في 2027 باحتياطيات 42 ألف طن وعائدات متوقعة 2.25 مليار دولار.
- معادن أخرى: دخل الكوارتز والتربة السوداء والجبس دائرة الاستغلال الفعلي.

الإطار القانوني والحكامة

*في 2019: كان القانون يعتمد مبدأ «من يأتي أولاً يستفيد أولاً» مع سماح بحيازة حتى 10 رخص بحث.

*في 2026: التوجه أصبح نحو الانضباط والمحتوى الوطني:

- صدور تعميم يلزم شركات التعدين بإعطاء الأولوية المطلقة للعمالة والشركات والموردين الموريتانيين، واللجوء للأجانب فقط باستثناء وبموافقة الوزارة.
- تعمل الحكومة على ترسانة قانونية جديدة «من الأكثر جاذبية في المنطقة» بهدف جذب الاستثمارات وحماية الثروة الوطنية.
- تم الشروع في مسار «تصفية الملفات العالقة بالسجل المعدني» بدراسة سريعة وشفافة.

الرؤية والآفاق

الفرق الجوهري أن موريتانيا 2019 كانت «بلد الحديد» فقط. أما في 2026 فهي تتجه لتكون «دولة معدنية متكاملة» تمتلك الفوسفات واليورانيوم والذهب والمعادن النادرة.

القطاع يساهم الآن بـ 30% من الناتج الداخلي الخام وبـ 95.5 مليار أوقية في الميزانية، ويشغل 7500 عامل دائم و8000 غير دائم.

التركيز الجديد أيضاً على «الصلب الأخضر» والهيدروجين الأخضر كتكامل مع التعدين.

خلاصة القول أن القطاع انتقل من مرحلة الركود وقلة التنوع إلى مرحلة توسع واستكشاف مكثف وتنويع للمعادن وتشديد على الحكامة والمحتوى المحلي، وأصبح التحدي الآن هو تحويل هذه الرخص والمشاريع إلى ثروة حقيقية مستدامة.

ولتسليط الضوء أكثر على الموضوع التقت مجلة «الشعب» مدير المعادن والجيولوجيا بوزارة المعادن والصناعة المهندس محمد ولد امحمد، فكان الحوار كالتالي:

سؤال: موريتانيا بلد غني بالموارد المعدنية، وخاصة الحديد والذهب والنحاس والجبس والفوسفات واليورانيوم وغيرها. هل باطن الأرض الموريتاني مستكشف بما فيه الكفاية من الناحية التعدينية؟

جواب: لا، لا يزال باطن الأرض الموريتاني غير مستكشف بشكل كافٍ من الناحية الهيكلية، رغم اكتشاف رواسب عالمية المستوى تاريخيًا، مثل حديد ازويرات، وذهب تازيازت، والنحاس والذهب في قلب الغين بأكجوجت.

ولتقدير الوضع بشكل صحيح، ينبغي التذكير برقمين أساسيين:

- تبلغ مساحة موريتانيا 1,030,700 كيلومتر مربع، وتضم مجموعات جيولوجية كبيرة تمتد أعمارها من العصر الأركي إلى العصر الحديث.
- يوجد أكثر من 1000 مؤشر لمواد معدنية مسجل رسميًا في مختلف أنحاء البلاد.

وقد تم رسم الخطوط العامة للمناطق الجيولوجية الرئيسية، مثل ظهر الريكّات، وسلسلة الموريتانيد، وحوض تاودني، والحوض الرسوبي الساحلي، إلا أن كثافة أعمال الاستكشاف التفصيلية، مثل المسح الجيوفيزيائي عالي الدقة، والدراسات الجيوكيميائية المنتظمة، والحفر العميق، لا تزال منخفضة مقارنة بالمساحة الإجمالية للبلاد.

كما أن جزءًا كبيرًا جدًا من الأراضي لم يخضع سوى لعمليات استطلاع سطحية. ولا تزال هناك حاجة إلى استكمال وتكثيف التغطية الجيوفيزيائية الجوية الحديثة والخرائط الجيولوجية التفصيلية واسعة النطاق، خاصة في المناطق ذات الإمكانات العالية.

سؤال: ما تقييمكم لوتيرة عمليات الاستكشاف التي يتم القيام بها في البلاد، ولأهم الشركاء العاملين في هذا المجال؟

جواب: تشهد وتيرة الاستكشاف المعدني في موريتانيا تقدمًا متواضعًا نسبيًا ولكنه مستمر، ومطمئن جدًا من حيث الجودة.

وتتميز هذه الديناميكية بعدة عوامل رئيسية :

1. وجود شركات متعددة الجنسيات كبرى وشركات ناشئة متخصصة:

تستقطب البلاد حاليًا شركات رائدة من مختلف القارات، من أمريكا الشمالية وأوروبا وأستراليا وآسيا وإفريقيا. وتمتلك هذه الشركات قدرات مالية وتقنية كبيرة، وتهتم بمجموعة متنوعة من المواد، مثل الذهب والحديد والنحاس واليورانيوم والرمال المعدنية والكوارتز والعناصر الأرضية النادرة.

2. تعزيز القدرات المؤسساتية للدولة:

أدت الجهود المتواصلة للحكومة إلى إنشاء وتعزيز الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والتراث المعدني (ANARPAM).

وتؤدي الوكالة دورًا محوريًا في تنفيذ أعمال رسم الخرائط الجيولوجية، والترويج للتعدين، والبحوث التي تقوم بها الدولة نفسها من أجل تحسين المعرفة الجيولوجية الأساسية.

3. تحديث نظام المعلومات الجيولوجية والتعدينية (SIGM):

شرعت الحكومة في تحديث قواعد البيانات الجيولوجية والسجل المنجمي بشكل منتظم.

ويساهم ذلك في زيادة الشفافية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات الجيوعلمية، وتقليل المخاطر الجيولوجية بالنسبة للمستثمرين .

سؤال: هل يمكنكم أن تحدثونا عن النجاحات المسجلة في مجال الاستكشاف المعدني خلال الفترة 2019-2026، مقارنة بما تم إنجازه في السنوات السابقة؟

جواب: تمثل الفترة 2019-2026 تحولًا نوعيًا مهمًا مقارنة بالعقود السابقة، حيث تميزت بتنويع غير مسبوق في الاكتشافات، إلى جانب إصلاح مؤسساتي كبير.

1. اكتشافات مهمة وتنويع في المواد المعدنية :

- اليورانيوم في الشمال: تأكيد وتوسيع مشاريع واعدة في المنطقة الشمالية، خصوصًا حول بير أم اكرين.
- الذهب والنحاس في الجنوب - منطقة سيليبابي/كيدي ماغا: تحديد مؤشرات وشذوذات معدنية جديدة وواعدة على امتداد سلسلة الموريتانيد.
- الفوسفات في بوفال: إعادة إطلاق وتقدم حاسم في التقييم التقني والاقتصادي لرواسب الفوسفات في حوض وادي النهر.
- الرمال المعدنية في المنطقة الساحلية: اكتشاف موارد مهمة من الرمال الثقيلة، مثل الزركون والإلمينيت والروتيل/ التيتانيوم، على طول الساحل الأطلسي.
- المنغنيز في الجنوب - منطقة أمبود/ كُورڤُول: تحديد مؤشرات مهمة للمنغنيز وإجراء أعمال تقييم بشأنها.
- مشاريع متقدمة في الذهب والحديد والكوارتز: الوصول إلى مراحل متقدمة من دراسات الجدوى وتقدير الموارد، وفق معايير 43 NI-101 وJORC، لعدد من رخص البحث عن الحديد عالي الجودة والذهب والكوارتز عالي النقاء.

2. تنظيف وتطهير السجل المنجمي:

خلال هذه الفترة، قامت الوزارة بعمل واسع لتصفية طلبات رخص البحث المتراكمة منذ فترات طويلة.

وأدى سحب الرخص غير النشطة أو المضاربية إلى تنظيف المجال المنجمي وتحرير مساحات استراتيجية لصالح مستثمرين جادين وملتزمين.

سؤال: ما أهم الصعوبات التي تواجه مجال الاستكشاف المعدني في موريتانيا؟

جواب: يواجه الاستكشاف المعدني في موريتانيا عدة تحديات هيكلية وتشغيلية ينبغي التغلب عليها:

1. توحيد الإطار القانوني وتعزيز تنا فسيته :

يُعد استكمال مراجعة وتوحيد قانون التعدين تحديًا أساسيًا. والهدف هو جعله أكثر جاذبية في مواجهة المنافسة

الدولية، مع ضمان توازن مثالي بين تعظيم العائدات التعدينية الوطنية وضمان ربحية الاستثمارات الخاصة.

2. تطوير البنية التحتية الجيولوجية الأساسية:

رغم تحقيق تقدم ملحوظ، لا تزال هناك حاجة إلى توسيع تغطية الخرائط الجيولوجية التفصيلية، خصوصًا بمقياس 50.000/1، وكذلك بيانات المسح الجيوفيزيائي عالي الدقة لتشمل جميع المناطق ذات الأهمية.

3. قيود البنية التحتية والنقل والطاقة:

تؤدي المساحة الشاسعة للبلاد إلى ارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية، مثل الوصول إلى شبكة الطرق والمياه الصناعية والطاقة ذات الأسعار التنافسية، وخاصة في المناطق المعزولة في الشمال والشرق.

4. تمويل الاستكشاف عالي المخاطر:

يتطلب الاستكشاف المعدني في مراحله الأولى، المعروف بـ Greenfield، رؤوس أموال ذات درجة مخاطرة عالية جدًا، كما يعتمد بدرجة كبيرة على الظروف الاقتصادية وأسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية.

سؤال: ما تقديركم للإمكانات المعدنية التي لم يتم استكشافها حتى الآن؟

جواب: تُعد الإمكانات المعدنية غير المستكشفة في موريتانيا هائلة، ويُقدّر أنها تمثل أكثر من 70% إلى 80% من المساحة الجيولوجية الواعدة في البلاد.

* المعادن الفلزية: الذهب والنحاس والحديد والمنغنيز والنيكل ومجموعة معادن البلاتين، حيث لا تزال مناطق واسعة من سلسلة الموريتانيد وأجزاء من التكوينات الأركية في ظهر الريكّات غير مستكشفة بشكل كافٍ باستخدام التقنيات الحديثة، مثل التصوير ثلاثي الأبعاد والجيوفيزياء العميقة.

* المواد الاستراتيجية ومعادن التحول في مجال الطاقة: توجد إمكانات واعدة جدًا لليثيوم والعناصر الأرضية النادرة والكوبالت والفاناديوم والتيتانيوم واليورانيوم، إلا أنها لم تخضع سوى لعمليات استكشاف أولية.

* المعادن الصناعية ومواد البناء: يحتوي حوض تاودني الواسع والتكوينات الساحلية على احتياطيات ضخمة غير مستغلة من الفوسفات والجبس والملح والبوتاس والحجر الجيري الصناعي والأحجار الزخرفية، مثل الغرانيت والكوارتز.

سؤال: هل يمكنكم أن تحدثونا عن آفاق مستقبل القطاع؟

جواب: تبدو آفاق مستقبل قطاع التعدين الموريتاني واعدة جدًا، وتتمحور حول أربعة محاور استراتيجية رئيسية:

1. التوجه نحو المعادن الحرجة والتحول في مجال الطاقة:

تطمح موريتانيا إلى أن تصبح موردًا رئيسيًا للمعادن الاستراتيجية، مثل اليورانيوم والرمال المعدنية والليثيوم والنحاس، الضرورية لتحقيق خفض انبعاثات الكربون عالميًا.

2. تطوير الحديد الأخضر والتكامل مع الهيدروجين الأخضر:

بفضل الإمكانات الهائلة لخام الحديد في تيرس/ازويرات، والمشاريع العالمية المتعلقة بالهيدروجين الأخضر التي يتم تطويرها في موريتانيا، تهدف البلاد مستقبلًا إلى إنتاج الحديد أو الفولاذ الأخضر والحديد المختزل بالهيدروجين (DRI)، مما سيولد قيمة مضافة محلية استثنائية.

3. تثمين الموارد وتحويلها محليًا:

الانتقال من اقتصاد يعتمد فقط على استخراج الموارد إلى تحويلها صناعيًا داخل البلاد، من خلال إثراء الخامات، وإنتاج الأسمدة القائمة على فوسفات بوفال، وتحويل الكوارتز والأحجار الزخرفية.

4. إطار تنظيمي بمستوى عالمي:

استكمال قانون التعدين المُراجع، بهدف توفير رؤية طويلة الأمد للمستثمرين، واستقرار ضريبي يضمن تعظيم الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحلية، بما في ذلك المحتوى المحلي، والتوظيف، والتنمية المجتمعية.

سؤال: هل لديكم تصور حول المناطق الجيولوجية التي تتركز فيها المناجم في موريتانيا؟

جواب: تنقسم جيولوجيا موريتانيا إلى4 مجالات هيكلية كبرى، يركز كل منها على أنواع محددة من التمعدن.

ويقدم الجدول التلخيصي أدناه توزيع المواد الرئيسية حسب المجال الجيولوجي:

المجال الجيولوجي	الموقع / المناطق	المواد المعدنية الرئيسية	الرواسب / المشاريع
ظهر الرقيبات (درع غرب أفريقيا)	الشمال `تيرس زمور، إينشيري، أدرار	الحديد، اليورانيوم، الكوارتز، معادن مجموعة البلاتين والنيكل	ازويرات (حديد)، تازيازت (ذهب)، بير أم اكرين (يورانيوم)، تيجريت
سلسلة الموريتانيد (الحزام المطوي)	الوسط والجنوب (أكجوجت، كوركول، كيدي ماغا)	النحاس، الذهب، المنغنيز، الحديد، الكروم	كلب ام اغرين (نحاس/ ذهب)، أكجوجت (نحاس/ ذهب)، امبود (منغنيز)، سيلبابي (ذهب/نحاس)
حوض تاودني (الغطاء الرسوبي)	الشرق والوسط (الحوضين، تكانت، آدرار)	الفوسفات، الجبس، الملح، الحجر الجيري، المحروقات	مشاريع الجبس في نواكشوط/ترارزة، الأحجار الجيرية الصناعية، رواسب الفوسفات
الحوض الرسوبي الساحلي (الهامش الأطلسي)	المنطقة الساحلية (ترارزة، إينشيري، داخلت نواذيبو، وادي نهر السنغال)	الرمال المعدنية، الزركون، الإلمينيت، الروتيل/ التيتانيوم، الفوسفات، الملح	الرمال الثقيلة الساحلية (الساحل الأطلسي)، بوفال (الفوسفات في الوادي)

التنقيب التقليدي عن الذهب في موريتانيا:

اندفاعة منظمة نحو الذهب بين الانتعاش الاقتصادي والتحديات المستمرة

بقلم: سيدي مرب

حتى عام 2020، كان استغلال الذهب في موريتانيا نشاطاً صناعياً بحتاً. ومنذ عام 2020، أي منذ ظهور شركة معادن موريتانيا، برز إلى جانب ذلك استغلال الذهب التقليدي وشبه الصناعي، بطموح أن يصبح أحد ركائز الاقتصاد الوطني. وعلى مستوى السوق، يواصل سعر المعدن الأصفر أداءه الممتاز، غير أن القطاع يواجه تحديات مرتبطة بالطابع غير الرسمي للنشاط، واستخدام المواد الكيميائية، ودوائر التسويق.

في بداية العقد الثاني من الألفية، بدأت ظاهرة التنقيب عن الذهب، التي كانت حديثة العهد آنذاك، في الظهور. فقد شرع الباحثون عن الذهب، سعياً وراء قوتهم اليومي، في تمشيط الصحراء الموريتانية، في شمال البلاد ووسطها، بحثاً عن المعدن النفيس. وبدأت التجمعات التعدينية في الظهور هنا وهناك، لتتحول مناطق مثل الشامي إلى مركز رئيسي لهذا النشاط.

غير أن الأمر تطلب الانتظار حتى عام 2020، لكي تتغلب مقاربة التأطير على مقاربة المنع، من خلال إنشاء شركة معادن موريتانيا. ومن بين مهام الشركة وضع الآليات التي تتيح لقطاع التعدين التقليدي وشبه الصناعي الإسهام بصورة مثلى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. واليوم، يواصل السعر العالمي للذهب صعوده بوتيرة متسارعة. وفي هذا

السياق، وضعت وزارة المعادن مؤخراً آلية انتقالية تتيح تسويق الذهب الناتج عن الاستغلال التقليدي وشبه الصناعي.

وتعمل شركة معادن موريتانيا، تحت وصاية الوزارة المكلفة بالمعادن، على تنظيم القطاع، متجاوزةً مجرد دور «الشرطة»، من أجل إضفاء الطابع الرسمي على نشاط ظل لفترة طويلة غير رسمي، وتأمين المواقع، وإضفاء الطابع المهني على المستغلين، وجعل التنقيب عن الذهب رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدلاً من أن يكون مصدراً للتوترات والمخاطر.

فقد تُرجم تنامي الدور المؤسسي للشركة من خلال تحديث الإطار التنظيمي، وإنشاء مديريات جديدة، وتعزيز آليات الرقابة والتفتيش الميداني، فضلاً عن إطلاق نظام المعلومات المتكامل «معدني»، المخصص لرقمنة الإجراءات والخدمات المقدمة للمنقبين عن الذهب.

وبدلاً من حالة الفوضى التي كان يمكن أن تكون موجودة في البداية، تم تطوير نظام لمنح التراخيص.

ومن أجل التقدم بصورة منظمة، اعتمدت موريتانيا الاستراتيجية الخمسية 2024-2029، وهي أول خارطة طريق متكاملة للقطاع. وترتكز هذه الاستراتيجية على سبعة محاور، هي: الحكامة الرشيدة، والرقمنة، وجودة الخدمات، وحماية البيئة، وتنمية الموارد البشرية، وزيادة مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني، وتشجيع الاستثمار المسؤول.

وتشكل هذه الاستراتيجية الإطار المرجعي لعمل شركة معادن موريتانيا.

وبحسب معطيات الشركة، تم تحديد 32 ممراً تعدينياً وتوزيعها على تسع ولايات، تغطي مساحة إجمالية تزيد على 36 ألف كيلومتر مربع. ويجب أن يقتصر نشاط المنقبين عن الذهب بشكل صارم على هذه المنطقة.

ولتحديد هذه المناطق، استفادت شركة معادن موريتانيا من دراسة فنية أنجزتها الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والتراث المعدني، في إطار اتفاقية تفويض. واعتمدت الوكالة على عمليات مسح جيولوجية وفنية متقدمة، شملت أخذ عينات من التربة والصخور وتحليلها في مختبرات متخصصة، من أجل تحديد نسب المعادن النفيسة، ولا سيما الذهب.

وفي هذا السياق، أصبح لكل غرام من الذهب المستخرج، سواء كان مصدره التنقيب التقليدي أو التعدين الصغير، وزن أكبر في مداخيل الأسر والصادرات، مع تسجيل اهتمام السلطات بإضفاء الطابع الرسمي على الإنتاج التقليدي وضمان إمكانية تتبعه.

وفي هذا الصدد، أعلن وزير المعادن والصناعة، السيد الدي ولد الزين، بمناسبة النقطة الصحفية الأسبوعية للحكومة، وضع آلية انتقالية لتسويق الذهب الناتج عن التنقيب، في انتظار الإنشاء الفعلي لمراكز الشراء، بهدف تعزيز إمكانية تتبع التدفقات، ومكافحة التهريب، فضلاً عن تحصيل الضرائب والرسوم والإتاوات ذات الصلة.

وأصبح يتعين على المنقب عن الذهب التصريح بالإنتاج الناتج عن نشاطه لدى شركة معادن موريتانيا. وأكد الوزير أنه سيتم تطبيق مواصفات فنية من أجل تصنيف المنتجات واعتمادها.

وعلى هذه الخدمة، سيتم تطبيق اقتطاع بنسبة 3% على كل عملية تصدير. ويملك الفاعلون حرية اختيار الزبون الذي يرغبون في بيع إنتاجهم له. وقال الوزير إن المعاملات ستتم حصراً عبر الحسابات المصرفية.

ولا يزال الحجم الذي بلغه التنقيب التقليدي عن الذهب في موريتانيا لا يُقاس بعد بحجم الاستغلال الصناعي. فكل عام، يتم تصدير نحو ألفي طن، وفق تصريح لوزير المعادن. وفي المقابل، تنتج تازيازت، جوهرة استغلال أكبر منجم للذهب في البلاد، نحو 19 طناً من الذهب سنوياً.

وتمثل تازيازت وحدها نحو 27% من مساهمة القطاع الاستخراجي في الاقتصاد الموريتاني خلال الفترة 2020-2024، وفقاً لمعطيات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (ITIE).

ومع ذلك، يظهر التنقيب التقليدي عن الذهب، الذي تنظمه شركة معادن موريتانيا، بصورة متزايدة كركيزة قائمة بذاتها للإنتاج الوطني من الذهب، ولم يعد مجرد نشاط تكميلي.

وإلى جانب تزايد الكميات، تبرز شركة معادن موريتانيا آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة. ويزيد عدد المنقبين عن الذهب في الميدان على 50 ألف شخص.

ووفقاً لأستاذ الاقتصاد، السيد محمد الأمين عبد الحميد، فقد ولّد النشاط رقم أعمال يقارب 700 مليون يورو. وكان يتحدث خلال مقابلة مع قناة دولية في الشامي.

وعلى أرض الواقع، تتجسد مساهمة شركة معادن أيضاً في إنشاء وتجهيز مراكز صحية، وتوفير المياه والخدمات الأساسية، وفتح نقاط صحية، ووضع

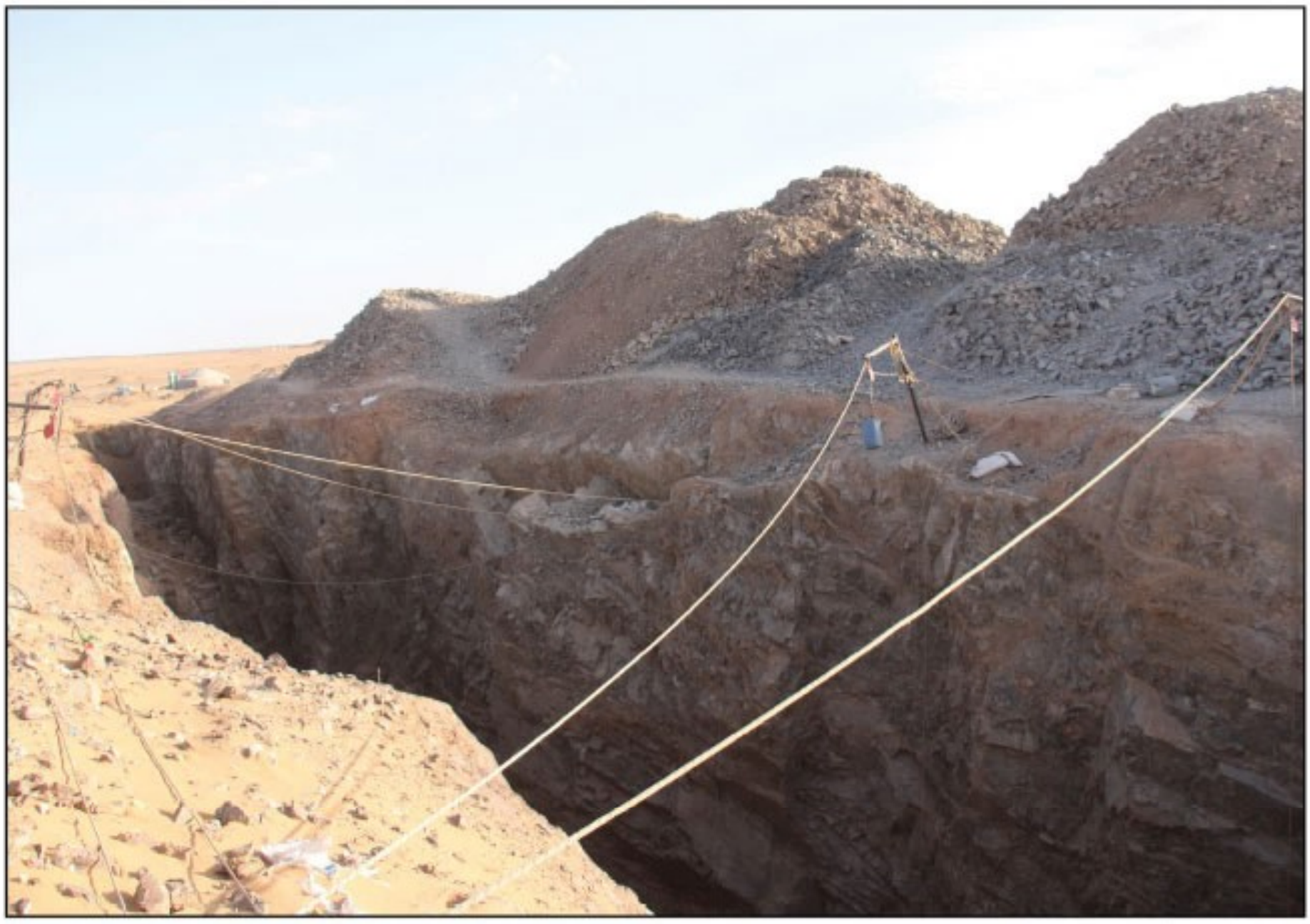

سيارات إسعاف رهن الإشارة للإجلاء الطبي في مختلف المواقع.

تحديات يتعين مواجهتها

رغم هذه التطورات، لا يزال التنقيب التقليدي عن الذهب يواجه تحديات، ولا سيما المسألة البيئية.

فجزء من معالجة الخام لا يزال يتم بصورة غير رسمية، في منشآت تستخدم الزئبق، وهو منتج كيميائي ينطوي استخدامه على مخاطر صحية وبيئية كبيرة، سواء بالنسبة للمياه الجوفية أو للنظم البيئية الواقعة بالقرب من مناطق المعالجة.

وتستمر هذه الممارسات غير الرسمية حتى خارج المناطق المخصصة رسمياً للنشاط، وهو ما دفع وزارة المعادن إلى تذكير المنقبين في مناسبات عدة بأن التنقيب التقليدي خارج النطاقات المسموح بها يشكل انتهاكاً للقانون.

وفي مواجهة هذا الوضع، أطلقت شركة معادن موريتانيا، بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، مشاريع تجريبية لاستخراج الذهب دون اللجوء إلى الزئبق، إلى جانب حملات واسعة للتحسيس بالمخاطر المرتبطة باستخدام المواد الكيميائية، وأعمال لإعادة تأهيل المواقع المتدهورة، نُفذت بدعم من بعثة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

ويضاف إلى ذلك مركز رسمي لمعالجة الذهب، يجري تشييده بالقرب من منطقة شكار. ووفقاً لموقع الصفقات العمومية الموريتاني، تم إطلاق مناقصات في منتصف عام 2026 للتهيئة الكهربائية وتركيب شبكات الجهد العالي.

ومن المنتظر أن يوفر هذا المركز، في نهاية المطاف، بديلاً منظماً للطواحين غير الرسمية، إذ تشمل تهيئته 59 حصة موزعة بين موقعي الشامي وصفريات.

وقد أنجزت موريتانيا دراسة حول تتبع سلسلة القيمة، بدءاً من عمليات الاستخراج، باستخدام أدوات ووسائل بدائية، مروراً بطرق المعالجة التقليدية أو شبه الصناعية، وصولاً إلى مراحل التسويق والبيع.

وخلصت الدراسة إلى أن التنقيب التقليدي عن الذهب يمثل بالفعل مورداً اقتصادياً كبيراً، لكنه لا يزال عرضة لتقلبات قوية، بسبب ضعف مردودية طرق الاستغلال وغياب وسائل المعالجة الحديثة، مما يؤدي إلى خسائر ملحوظة في الذهب على امتداد عملية الإنتاج، وفقاً لما يمكن قراءته على موقع شركة معادن موريتانيا.

وسيتمثل رهان السنوات المقبلة بدرجة أقل في زيادة عدد المواقع المفتوحة أمام التنقيب عن الذهب، وبدرجة أكبر في ترسيخ المكتسبات: توسيع حصة الإنتاج التقليدي الذي يتم تسويقه عبر القنوات الرسمية، واستكمال مراكز المعالجة وتعميمها، وتحويل نشاط ظل يُنظر إليه لفترة طويلة على أنه هش، إلى سلسلة إنتاجية مندمجة بشكل كامل في الاقتصاد الوطني.

وبدعم من ارتفاع أسعار الذهب، ومن إرادة سياسية معلنة لجعل قطاع التنقيب التقليدي عن الذهب محركاً للتنمية، تجد موريتانيا نفسها أمام منعطف؛ يتمثل في تحويل الاندفاعة نحو الذهب إلى قطاع مستدام، قادر على التوفيق بين خلق الثروة، وحماية البيئة، وضمان سلامة عشرات الآلاف من الأشخاص الذين يعتمدون عليه في معيشتهم.

واجهات من أرشيف المجلة:

العدد 01

العدد 02

العدد 03

العدد 04

العدد 05

العدد 06

العدد 07

العدد 08

العدد 09

العدد 10

العدد 11

العدد 12

العدد 13

العدد 14

العدد 15

العدد 16

العدد 17

العدد 18

العدد 19

العدد 20

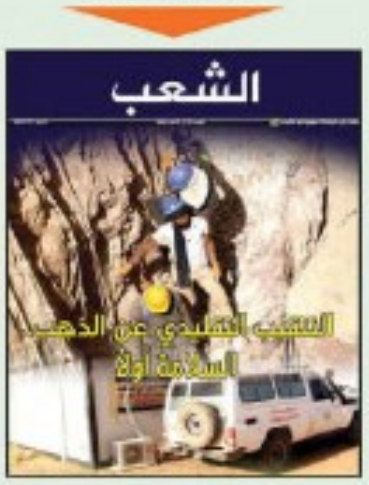

العدد 21

العدد 22

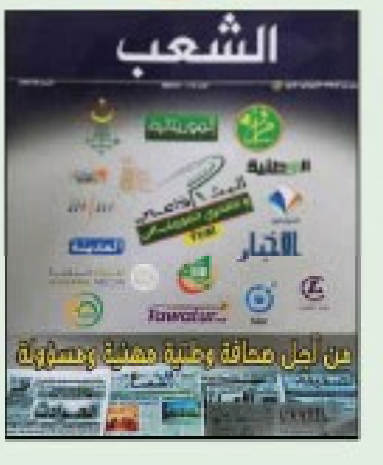

العدد 23

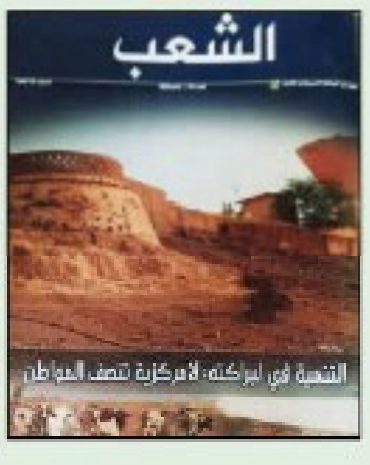

العدد 24

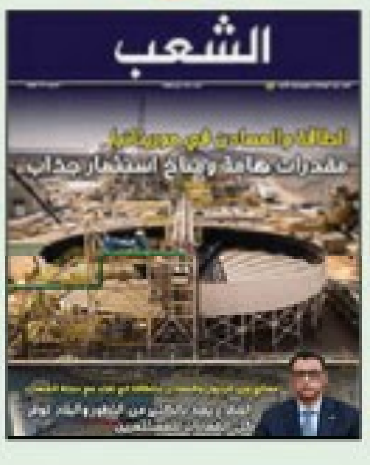

العدد 25

الوكـــالة الموريتانية للأنباء

Agence Mauritanienne d'Information